بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول في المنطق[١]

فصل في التصور والتصديق وطريق كل منهما

كل معرفة وعلم فإما تصور، وإما تصديق:

والتصور هو العلم الأول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه، مثل: تصورنا ماهية الإنسان.

والتصديق إنما يكتسب بالقياس أو ما يجرى مجراه، مثل: تصديقنا بأن للكل مبدأ.

فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالرؤية، وكل واحد منهما –منه ما هو حقيقي – ومنه ما هو دون الحقيقي ولكنه نافع منفعة ما بحسبه – ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي.

والفطرة الإنسانية في الأكثر غير كافية في التمييز بين هذه الأصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع لواحد منهم في رأيه تناقض.

---

(١) علم المنطق: الصّناعة الّتي بها نستفيد هذه القوّة (قوّة الذّهن على إدراك الصّواب) تسمّى صناعة المنطق الّتي بها يوقّف على الاعتقاد الحقّ أي ما هو، وعلى الاعتقاد الباطل أي ما هو، وعلى الامور الّتي بها يصير الإنسان إلى الحقّ، والامور الّتي بها يزول الإنسان عن الحقّ. (رسائل الفارابي، كتاب التّنبيه/٢١) آلة يقع بها الفصل والتّمييز بين ما يقال هو حقّ أو باطل فيما يعتقد، وبين ما يقال هو خير، أو شرّ فيما يفعل، وبين ما يقال هو حسن أو قبيح بالعقل. (المقابسات/ ١٢٣) هو صناعة أدوية يتميّز بها الصّدق والكذب في الأقوال والحقّ والباطل في الاعتقادات والخير والشّر في الأحوال. (نفس المصدر/٣٦٦) آلة قانونيّة تعصمه (الإنسان) مراعاتها عن أن يضلّ في فكره. (الإشارات والتّنبيهات/ ١) هو الأصل الّذي نسمّيه في فنّ الكلام كتاب النّظر. وقد نسمّيه كتاب الجدل، وقد نسمّيه مدارك العقول. (تهافت الفلاسفة/ ٧١) أداة النّفس النّاطقة بها يتوصّل إلى انبساط الامور الخفيّة عندنا. (الحدود والفروق/ ١) صنائع معيّنة في هذه (في الّتي غايتها المعرفة، أو في الّتي العلم فيها من أجلّ العمل) ومسدّدة. (رسائل ابن رشد كتاب ما بعد الطّبيعة/ ٢).

obeikandl.com

وكل واحد من القياس والحد فإنه معمول ومؤلف من معان معقولة بتأليف محدود، فيكون لكل واحد منهما مادة منها أُلِّفَ، وصورة بها يتم التأليف، وكما أنه ليس عن أي مادة اتفقت يصلح أن يتخذ بيت أو كرسي، ولا بأي صورة اتفقت يمكن أن يتم من مادة البيت بيت، ومن مادة الكرسي كرسي، بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بعينها تخصه.

كذلك لكل معلوم يعلم بالرؤية مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار إلى تحققه، وكما أن الفساد في اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة وإن كانت الصورة صحيحة، وقد يقع من جهة الصورة وإن كانت المادة صالحة، وقد يقع من جهتيها جميعاً.

كذلك الفساد في الرؤية قد يقع من جهة المادة وإن كانت الصورة صحيحة، وقد يقع من جهة الصورة وإن كانت المادة صالحة، وقد يقع من جهتهما جميعاً.

فصل في منفعة المنطق[1]

فالمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف أنه من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً، والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهاناً، وتعرف أنه عن

---

(١) قال الرازي: المنطق- كما قيل- آلة صناعية، يصون الإنسان بها فكره عن الغلط. وذلك إنما يعقل في الأمور التي تكون بفعله واختياره. فإذا كانت العلوم بأسرها خارجة عن الاختيار لم يكن في المنطق فائدة.

الجواب عن الأول والثاني: أنا لا نقول: أن تحصيل المعارف الكسبية مشروط بتعلم المنطق، بل نقول: تعلم المنطق يُسهِل ذلك ويُكمله. وتقريره: أن نقول: الناس إما واجدون لهذه المعارف أو فاقدون لها.

أما الأول: وهم الواجدون لها فقسمان:

قسم وجدها على أقصى الوجوه بمقتضى أصل الفطرة النيرة الكاملة المبرأة عن النقصان.

وقسم آخر وجد بعض المعارف، لكن تدنست فطرته الأصلية بما طرأ عليها من عوارض الوهم ونوازغ الخيال.

والأول هو القدوة لنفسه ولغيره. والثاني محتاج إلى الأول حتى يقابل غريزته بغريزته مقابلة النسخة بالأم، فيصلحها به.

وأما الفاقدون فقسمان: قابل وغير قابل. والقابل: هو الفاقد الذي يمكنه تحصيل ذلك المفقود. وغير القابل: هو الذي لم يحصل له هذا القبول البتة.

وإذا عرفت هذا، فنقول: علم المنطق يستغني عنه الأول، ولا ينتفع به الآخر. وأما الثاني فهو أكثر انتفاعًا به من الثالث؛ لكون الثاني مطبوعًا، وكون الثالث متكلفًا.

وأما الجواب عن الثالث: فهو أن نقول: هب أن ترتيب كل نتيجة على ما تنتجها ترتيب ضروري، لكنه لا يبعد في بعض النفوس أن يتوقف استعدادها لقبول هذا المنتج المستلزم لهذه النتيجة على تعلم هذه القوانين المنطقية. وعلى هذا التقدير يكون وجه النفع فيه ظاهر. [شرح عيون الحكمة ٥٦/١]

أي الصور والمواد يكون الحد الإقناعي الذي يسمى رسماً، وعن أي الصور والمواد يكون القياس الإقناعي الذي يسمى ما قوي منه وأوقع تصديقاً شبيهاً باليقين جدلياً، وما ضعف منه وأوقع ظناً غالباً خطابياً، وتعرف أنه عن أي صورة ومادة يكون الحد الفاسد، وعن أي صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطياً وسوفسطائياً، وهو الذي يتراءى أنه برهاني أو جدلي ولا يكون كذلك.

وإنه عن أي صورة ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقاً البتة، ولكن تخييلا يرغب النفس في شيء أو ينفرها ويقززها أو يبسطها أو يقبضها وهو القياس الشعري، فهذه فائدة صناعة المنطق، ونسبتها إلى الروية نسبة النحو إلى الكلام، والعروض إلى الشعر، لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما أغنيا عن تعلم النحو والعروض، وليس شيء من الفطر الإنسانية بمستغن في استعمال الروية عن التقدم بإعداد هذه الآلة إلا أن يكون إنساناً مؤيداً من عند الله تعالى.

فصل في الألفاظ المفردة

لما كانت المخاطبات النظرية بألفاظ مؤلفة، والأفكار العقلية من أقوال عقلية مؤلفة، وكان المفرد قبل المؤلف، وجب أن نتكلم أولا في اللفظ المفرد، فنقول:

إن اللفظ المفرد[1]: هو الذي يدل على معنى ولا جزء من أجزائه يدل بالذات على جزء من أجزاء ذلك المعنى، مثل قولنا: (الإنسان) فإنه يدل به على معنى لا محالة وجزآه وليكونا (الإن) و(السان) إما أن لا يدل بهما على معنى لا محالة، أو أن يدلا على معنيين ليسا جزئي معنى الإنسان، وإن اتفق أن كان (الإن) مثلا يدل على النفس و(السان) يدل على البدن فليس يقصد بإن وسان في جملة قولنا: الإنسان الدلالة بهما فيكونان كأنهما لا يدلان أصلا إذا أخذا جزئي قولنا الإنسان.

---

(١) اللّفظ المفرد الّذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا حين هو جزؤه والمركّب مما يخالف المفرد. (الإشارات والتّنبيهات/ ٣) كلّ لفظ تريد أن تدلّ بجزء منه على جزء من معناه. (رسائل ابن سينا/١٥) هو الّذي يدلّ على معنى، وله أجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى الجملة. (نفس المصدر/٢٠٦) الاسم المركّب صوت دالّ مجرّد من الزّمان جزء من أجزائه يدلّ بانفراده على ما كان يدلّ عليه بائتلافه. (الحدود والفروق/ ١٩).

فصل في اللفظ المركب

وأما اللفظ المركب[١] **أو المؤلف**: فهو الذي يدل على معنى وله أجزاء منها يلتئم مسموعه، ومن معانيها يلتئم معنى الجملة كقولنا: الإنسان يمشي، أو رامي الحجارة.

فصل في اللفظ المفرد الكلي

واللفظ المفرد الكلي: هو الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق، إما كثيرين في الوجود كالإنسان أو كثيرين في جواز التوهم كالشمس، وبالجملة: الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه أن يشترك في معناه كثيرون، فإن منع من ذلك شيء فهو غير نفس مفهومة.

فصل في اللفظ المفرد الجزئي

واللفظ المفرد الجزئي[٢]: هو الذي لا يمكن أن يكون معناه الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد، بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا: (زيد) لمشار إليه، فإن معنى زيد إذا أخذ معنى واحداً هو ذات زيد الواحدة، فهو لا في الوجود، ولا في التوهم يمكن أن يكون لغير ذات زيد الواحدة؛ إذ الاشارة تمنع من ذلك فإنك إذا قلت: هذه الشمس، أو هذا الإنسان يمنع من أن يشترك فيه غير الإشارة.

---

(١) اللّفظ المركّب: هو اللّفظ المفرد الّذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا حين هو جزؤه والمركّب مما يخالف المفرد. (الإشارات والتّنبيهات/ ٣) الاسم المركّب صوت دالّ مجرّد من الزّمان جزء من أجزائه يدلّ بانفراده على ما كان يدلّ عليه بائتلافه. (الحدود والفروق/ ١٩).

(٢) الجزئيّ: هو الشّيء الّذي يمتنع تعقّل ماهيّته محمولة على كثيرين. (طبيعيّات الشّفاء ٢/ ٧٢) الجزئيّ الواحد الّذي لا كثرة فيه لا بالقوّة ولا بالفعل. (مقاصد الفلاسفة/ ١١٤) .

obeikandl.com

فصل في الذاتي[١]

ولنترك الجزئي ولنشتغل بالكلي وكل كلي فإما ذاتي وإما عرضي والذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه ولا يكفي في تعريف الذاتي أن يقال إن معناه ما لا يفارق فكثير مما ليس بذاتي لا يفارق ولا يكفي أن يقال إن معناه ما لا يفارق في الوجود ولا تصح مفارقته في التوهم حتى إن رفع في التوهم يبطل به الموصوف في الوجود فكثير مما ليس بذاتي هو بهذه الصفة مثل كون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين فإنه صفة لكل مثلث ولا يفارق في الوجود ولا يرتفع في الوهم حتى يقال إنا لو رفعناه وهما لم يجب أن نحكم أن المثلث غير موجود وليس بذاتي ولا أيضاً أن يكون وجوده للموصوف به مع ملازمته بينا فإن كثيراً من لوازم الشيء التي تلزمه بعد تقرير ماهيته تكون بينة اللزوم له بل الذاتي ما إذا فهم معناه وأخطر بالبال وفهم معنى ما هو ذاتي له وأخطر بالبال معه لم يمكن أن يفهم ذات الموصوف إلا أن يكون قد فهم له ذلك المعنى أولا كالإنسان والحيوان فإنك إذا فهمت ما الحيوان وفهمت ما الإنسان فلا تفهم الإنسان إلا وقد فهمت أولا أنه حيوان وأما ما ليس بذاتي فقد تفهم ذات الموصوف مجرداً دونه فإذا فهم فربما لزمه أن يفهم وجوده له كالمحاذاة للنقطة أو يفهم ببحث ونظر كتساوي الزوايا القائمتين في المثلث أو يكون جائزاً أن يرفع توهماً وإن لم يرتفع وجوداً كالسواد للإنسان الزنجي أو يرتفع وجوداً وتوهماً معاً مثل الشباب فيما يبطي زواله والقعود فيما يسرع زواله.

---

(١) الذّاتي: هو المحمول الّذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيّته. (الإشارات والتّنبيهات/ ٦) أن يكون المحمول مأخوذا في حدّ الموضوع، مقوّما له، داخلا في حقيقته. أن يكون الموضوع مأخوذا في حدّ المحمول. (تهافت الفلاسفة/ ٢٤٩)

فصل في العرضي

وأما العرضي[١] فهو كل ما عددناه مما ليس بذاتي وقد يغلط فيه فيظن أنه العرض الذي هو المقابل للجوهر الذين سنذكرهما بعد وليس كذلك فإن العرضي قد يكون جوهراً كالأبيض والعرض لا يكون جوهراً كالبياض.

فصل في المقول في جواب (ما هو[٢]؟)

ثم من الذاتي ما هو مقول في جواب (ما هو؟) ومنه ما ليس بمقول والذاتي المقول في جواب (ما هو؟) مشكل ويكاد أكثر الشروح تغفل عن تحقيقه ويكاد أن يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين في المقول في جواب (ما هو؟) إلى أنه هو الذاتي لكن الذاتي أعم منه وتحقيقه بحسب ما انتهى إليه بحثنا إن الشيء الواحد قد تكون له أوصاف كثيرة كلها

---

(١) العرضيّ قد يكون أعمّ من الشيء كاستعداد المشي للإنسان، وقد يختصّ به كاستعداد الضحك للإنسان (سه، ر، ١٦، ١٦) – أمّا العرضيّ، فعبارة عن ما يقال على شيء، وفهمه غير ضروري السّبق من فهم ذلك الشيء عليه، كالأسود والأبيض بالنّسبة إلى الإنسان والفرس، وسواء كان جوهرا في نفسه كالمثال المذكور، أو عرضا مقابلا للجوهر كالسّواد والبياض، ونحوه (سي، م، ٥٣، ٧)

(٢) اعلم: أنّ التقسيم الصحيح أن يقال: الكلّي إمّا أن يكون تمام الماهيّة، وإمّا أن يكون جزء الماهيّة، وإمّا أن يكون خارجا عن الماهيّة. وهاهنا دقيقة وهي أنّ ذلك الذي يكون جزء الماهيّة فهو في نفسه أيضا ماهيّة، والذي يكون خارجا عن الماهيّة فهو في نفسه أيضا ماهيّة. ولا منافاة بين كون الشيء باعتبار مخصوص ماهيّة، وبين كونه باعتبار آخر مخصوص جزء من ماهيّة أخرى، أو خارجا عن ماهيّة أخرى. وإذا عرفت هذا فنقول: أمّا تمام الماهيّة فهو المقول في جواب ما هو. وأما جزء الماهيّة فهو الذاتيّ.

وأما الخارج عن الماهيّة فهو العرضي. إذا عرفت هذا فنقول: المسئول عنه بما هو؟ إمّا أن يكون شخصا واحدا، أو أشخاصا كثيرين. فإن كان الأول كان ذلك هو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصيّة. كما إذا قيل: ما زيد؟ لست أقول: من زيد؟ فيقال: إنّه الحيوان الناطق. وإمّا إن كان المسئول عنه بما هو أشخاصا كثيرين، فإمّا أن يكون بعضها يخالف بعضا بالماهيّة، أو لا يكون كذلك. (شر ١، ٦٩، ١٩) – المقول في جواب ما هو مجموع أجزاء الشيء لا الجزء الذي به يشارك غيره. (ل، ٤، ١٣).

ذاتية لكنه إنما هو (ما هو؟) لا بواحد منها بل بجملتها فليس الإنسان إنساناً بأنه حيوان أو مائت أو شيء آخر بل بأنه مع حيوانيته ناطق فإذا وضع لفظ مفرد يتضمن " لست أقول يلتزم " جميع المعاني الذاتية التي بها يتقوم الشيء فذلك الشيء مقول في جواب (ما هو؟) مثل قولنا الإنسان لزيد وعمر فإنه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية والتجسم والتغذي والنمو والقولية وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشذ عنه مما هو ذاتي لزيد شيء وكذلك الحيوان لا للإنسان وحده لكن للأنسان والفرس والثور وغيرها ذلك بحال الشركة فإنه يشتمل على جميع الأوصاف الذاتية التي لها بالشركة وإنما يشذ منه ما يخص واحداً واحداً منها فالمقول في جواب (ما هو؟) هكذا يكون وأما الداخل في جواب ما هو فهو كل ذاتي.

فصل في المقول في جواب (أي شيء هو[1]؟)

أما في المقول في جواب (أي شيء هو؟) فهو الذي يدل على معنى يتميز به الشيء عن أشياء مشتركة في معنى واحد فمنه عرضي مثل الأبيض الذي يميز الثلج عن القار وهما جسمان جماديان: ومنه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الأنسان عن الفرس وهما حيوانان وقد اصطلح قوم على أن يسموا هذا الذاتي مقولا في جواب أيما هو فيكون المقول في جواب أيما هو بحسب إصطلاحهم هو المميز بعد ماهية مشتر تمييزاً ذاتياً مثل الناطق للانسان بعد الحيوان دون البياض للثلج.

(١) انظر: (الإشارات والتّنبيهات/ ١١، تهافت الفلاسفة/ ١٠٦).

openkandil.com

فصل في الألفاظ الخمسة

والألفاظ الكلية خمسة: جنس – ونوع – وفصل – وخاصة – وعرض عام.

فصل في الجنس[١]

الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع في جواب ما هو وقولنا مختلفين بالأنواع أي بالصور والحقائق الذاتية وأن لم يعرف بعد النوع الذي هو مضاف إلى الجنس. وقولنا في جواب ما هو أي قولا يحال بحال الشركة لابحال الأنفراد كالحيوان للأنسان والفرس لا كالحساس للأنسان والفرس فإن الحساس لا يدل على كمال ماهية مشتركة للانسان والفرس وإن كان يدل على معنى ما ذاتي وهو كونه ذا حس وتخلى عن المتحرك بالإرادة وعن النامي وعن المغتذي وغير ذلك إلا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن وفرق بين الألتزام والتضمن فإن السقف يلتزم الحائط ولا يتضمنه.

والبيت يلتزم الحائط ويتضمنه فيجب إذا حددت الجنس أن تحده بما لا يشاركه فيه فصل الجنس وإذا حددت الجنس أن لا تديره على النوع ولا تشتغل بما يقوله "فرفوريوس".

---

(١) الجنس: هو الّذي يعرّف ما هو النّوع المسئول عنه. هو الدّالّ على ما هو النّوع المسئول عنه دون الفصل. (الحروف/ ١٨٥) هو كلّ لفظة يشار بها إلى كثرة مختلفة الصّور تعمّها كلّها صورة اخرى. (رسائل إخوان الصّفاء ١/ ٣٩٥) صفة جماعة متّفقة بالصّورة يعمّها معنى واحد. (نفس المصدر ٣/ ٣٨٦) إنّه كلّي يحمل على الأشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو. (الإشارات والتّنبيهات مع الشّرح ١/ ١١) صورة كلّيّة موجودة في النّفس محمولة على كثيرين مختلفين بالنّوع من طريق «ما الشّيء» . (الحدود والفروق/ ١) هو الكلّي العامّ ممّا يقال في جواب «ما هو» من غير زيادة مطوّلة بغير فائدة. (المعتبر في الحكمة ٣/ ١٩) الكون المتّصل للأشياء الّتي هي واحدة في الصّورة. (تفسير ما بعد الطّبيعة/ ٦٨٠) عبارة عن كمال المشترك الذّاتي. (المباحث المشرقيّة ١/ ٦٥).

فصل في النوع(١)

وأما النوع فهو الكلي الذاتي الذي يقال على كثيرين في جواب ما هو ويقال أيضاً عليه وعلى غيره آخر في جواب ما هو بالشركة مثل الحيوان الذي هو نوع من الجسم فإنه يقال على الإنسان والفرس في جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم عليه وعلى غيره أيضاً بالشركة في جواب ما هو وقد يكون الشيء جنساً لأنواع ونوعاً لجنس مثل الحيوان للجسم ذي النفس فإنه نوعه وللانسان والفرس فإنه جنسهما لكنه ينتهي الأرتقاء إلى جنس لا جنس فوقه ويسمى جنس الأجناس وينتهي الانحطاط إلى نوع لا نوع تحته ويسمى نوع الأنواع ويرسم بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو كالانسان لزيد وعمرو والفرس لهذه الفرس وتلك.

فصل في الفصل(٢)

وأما الفصل فهو الكلي الذاتي الذي يقال على نوع تحت جنس في جواب أي شيء هو منه كالناطق للإنسان فيه يجاب حين يسأل أنه أي حيوان هو.

---

(١) النّوع: كلّ لفظة يشار بها إلى كثرة تعمّها صورة واحدة. (رسائل إخوان الصّفا ١/ ٣٩٥) صورة كلّيّة محمولة على كثيرين مختلفين بالشّخص من طريق ما هو. (الحدود والفروق/ ٢) كلّي يحمل على أشياء لا تختلف إلا بالعدد في جواب ما هو. إنّه كلّي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيّا أوّليّا. (الإشارات والتّنبيهات/ ١١، تهافت الفلاسفة/ ١٠٦) إنّه الكلّي المقول على غير مختلفين بالحقائق الذّاتيّة في جواب ما هو. (المعتبر في الحكمة ٢/ ٣٨٢) المعنى الواحد الّذي يوجد مشتركا فيها فهو الّذي يسمّى النّوع. (تفسير ما بعد الطّبيعة/ ٧١) هو أخصّ كليّتين يليق أن يجاب به في جواب ما هو الشّيء. (نفس المصدر/ ١١٧) إنّه الكلّي المحمول على كثيرين من طريق ما هو. (نفس المصدر/ ١١٨).

(٢) الفصل يرسم بأنّه كلّيّ يحمل على الشّيء في جواب أيّ شيء هو في جوهره. (الإشارات والتّنبيهات/ ١١، تهافت الفلاسفة/ ١٠٦) صورة موجودة في نفس محمولة على كثيرين مختلفين بالنّوع من طريق أيّ شيء هو. (الحدود والفروق/ ٢) عبارة عن الحقيقة نفسها تفصيلا، كقولك: شراب مسكر. عبارة عن شيء ذي حقيقة، كقولك: ناطق، وحسّاس. (تهافت الفلاسفة/ ١٠٢) عبارة عن كمال المميّز الذّاتي. (المباحث المشرقيّة ١/ ٦٥).

Obeikandl.com

والفرق بين الناطق والانسان أن الإنسان حيوان له نطق والناطق شيء مالم يعلم أي شيء هو له نطق والنطق فصل مفرد والناطق مركب وهو الفصل المنطقي.

فصل في الخاصة[١]

وأما الخاصة فهي الكلي الدال على نوع واحد في جواب أي شيء هو لا بالذات بل بالعرض أما نوع هو جنس كتساوي الزوايا من المثلث لقائمتين فإنه خاصة للمثلث وهو جنس وأما نوع ليس هو بجنس مثل الضاحك للإنسان وهو خاصة ملازمة مساوية ومثل الكتابة وهو خاصة غير ملازمة ولا مساوية بل أخص.

فصل في العرض العام[٢]

وأما العرض العام فهو كل كلي مفرد عرضي أي غير ذاتي يشترك في معناه أنواع كثيرون كالبياض للثلج والقطن ولا تبال بأن يكون ملازماً أو مفارقاً لكل واحد من النوع أو للبعض جوهراً كان في نفسه – كالأبيض أو عرضاً كالبياض بعد أن لا يكون

---

(١) الخاصّة: صفة مخصوصة لما دون غيره بطيئة الزّوال. (رسائل إخوان الصّفاء ٣/ ٣٨٦) هي كالرّسم، إلا أنّها من صفة واحدة عرضيّة. (المقابسات/ ٣٧٠) الخاصّة على الإطلاق هو أن يكون من جميع الوجوه ودائما، وبجميع أشخاص النّوع، كالضّحك. وبالقياس إلى شيء هو أن لا يكون على الإطلاق، كذي الرّجل فإنّه يعمّ الإنسان والطّائر، أو كالكاتب فإنّه يعمّ صنفا من النّاس. (التّعليقات/ ١٤٨) الخاصّة الموجود للشّيء وحده وله ولكلّه دائما. (الحدود والفروق/ ٤)

(٢) الجنس والصورة والشخص والفصل جوهرية، والخاصّة والعرض العام عرضية: إمّا كلا وإمّا جزءا، وإمّا مجتمعا وإما مفترقا (ك، ر، ١٢٦، ١٢) – العرض العام أيضا مقول على أشخاص كثيرة، فهو كثير، لأنّه موجود في أشخاص كثيرة، وإمّا أن يكون كمّية، فيقبل الزيادة والنقص، فهو متجزّئ، وإمّا أن يكون كيفية، فيقبل الشبيه ولا شبيه، والأشد والأضعف، فيقبل الاختلاف، فهو كثير، فالوحدة فيها أيضا ليست بحقيقية، فهي إذن فيه بنوع عرضي، والعارض، كما قدّمنا، أثر من مؤثّر، فالوحدة في العرض العام أثر من مؤثّر أيضا (ك، ر، ١٣٠، ٩) – العرض العامّ كلّي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيّا، فبقولنا وغيرها يخرج النوع والفصل والخاصّة لأنّها لا يقال إلا على حقيقة واحدة فقط، وبقولنا قولا عرضيّا يخرج الجنس لأنّ قوله ذاتيّ (جر، ت، ١٥٤، ٣).

obeikandl.com

مقوماً للماهية. فإن وقوع العرض على هذا وعلى الذي هو قسم الجوهر في الوجود وقوع بمعنيين مختلفين.

فصل في الأعيان[١] والأوهام والألفاظ والكتابات

الشيء إما عين موجود وإما صورة موجودة في الوهم أو العقل مأخوذة عنهما ولا يختلفان في النواحي والأمم وإما لفظة تدل على الصورة التي في الوهم أو العقل معبرة وإما كتابة دالة على اللفظ ويختلفان في الأمم فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على الصورة الوهمية أو العقلية وتلك الصورة دالة على الأعيان الموجودة.

فصل في الاسم

والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير أن يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة كقولنا زيد – فمنه محصل كقولنا زيد – ومنه غير محصل قرن فيه لفظ السلب بشيء هو اسم محصل وجعل مجموعهما إسماً دالا على ما خالف معنى المحصل كقولنا: لا إنسان للإنسان.

فصل في الكلمة[٢]

والكلمة لفظ مفردة تدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجوداً فيه لموضوع ما غير معين كقولنا مشى فإنه يدل على مشى لماش غير معين في زمان قد مضى.

---

(١) كلّ معنى كان واحدا و لم يكن صفته مشتركة لأشياء كثيرة و لم يكن يشابهه شيء أصلا، فيسمّى الأشخاص والأعيان. (الحروف/ ١٣٩) الأعيان ما له قيام بذاته، ومعنى قيامه بذاته أن يتحيّز بنفسه غير تابع تحيّزه لتحيّز شيء آخر، بخلاف العرض فإنّ تحيّزه تابع لتحيّز الجوهر الّذي هو موضوعه، أي محلّه الّذي يقوّمه. (التّعريفات/ ١٣)

(٢) الكلمة: صوت دالّ بتواطؤ مقترن بزمان، جزء من أجزائه لا يدلّ بانفراده. (الحدود والفروق/ ٢٠) هي لفظة مفردة تدلّ على معنى وعلى الزّمان الّذي ذلك المعنى موجود فيه لموضوع ما، غير معيّن. (تهافت الفلاسفة/ ٨٠)

obeikandl.com

فصل في الأداة[١]

وأما الأداة فهي لفظة مفردة إنما تدل على أمر لمعنى يصح أن يوضع أو يحمل بعد أن يقرن باسم أو كلمة كقولنا في وعلى.

فصل في القول

والقول: كل لفظ مركب وقد عرفناه قبل.

فصل في القضية[٢]

والقضية والخبر: هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب.

فصل في الحملية

والحملية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين ليس في كل واحد منهما هذه النسبة إلا بحيث يمكن أن يدل على كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا: الإنسان حيوان. أو قولنا: الحيوان الضاحك ينتقل من مكان إلى مكان بوضع قدم ورفع أخرى فكأنك قلت الإنسان يمشي أو قولك فلان كثير علمه فإن قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف.

---

(١) بفتح الأول والدّال المهملة وهو بالفارسية العلم والثقافة والرعاية والتعجّب والطريقة المقبولة والصالحة ورعاية حدّ كل شيء، كما في كشف اللغات. وهو أيضا علم من علوم العربية يتعلّق بالفصاحة والبلاغة. كذا ذكر الشيخ عبد الحق المحدّث في رسالة حلية النبي صلى الله عليه وسلم. وفي الجواهر: الأدب حسن الأحوال في القيام والقعود وحسن الأخلاق واجتماع الخصال الحميدة انتهى. وفي العناية الأدب إسم يقع على كلّ رياضة محمودة فيخرج بها الإنسان إلى فضيلة من الفضائل. وقال أبو زيد ويجوز أن يعرّف بأنه ملكة تعصم من قامت به عمّا يشينه. وفي فتح القدير الأدب الخصال الحميدة. والمراد بالأدب في قول الفقهاء كتاب أدب القاضي أي ما ينبغي للقاضي أن يفعله لا ما عليه انتهى. والأولى التعبير بالملكة لأنها الصفة الراسخة للنفس، فما لم يكن كذلك لا يكون أدبا كما لا يخفى، كذا في البحر الرائق شرح الكنز في كتاب القضاء.

والفرق بينه وبين التعليم أن التأديب يتعلّق بالمرادات والتعليم بالشرعيّات، أي الأول عرفي والثاني شرعي، والأول دنيوي والثاني ديني، كما في الكرماني شرح صحيح البخاري في باب تعليم الرجل. وفي التلويح في بحث الأمر التأديب قريب من النّدب إلا أنّ النّدب لثواب الآخرة والتأديب لتهذيب الأخلاق وإصلاح العادات انتهى. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج ١، ص: ١٢٨]

(٢) القضيّة: المؤتلف من الشّيئين الّذين يأتلف أحدهما إلى الآخر، هذا الائتلاف هو القضيّة، فيما يكون الصّدق والكذب. (الحروف/ ١٢٧)

فصل في الشرطية[١]

(١) عند النحاة هي الجملة المصدّرة بآداة الشرط فنحو العدد إمّا زوج أو فرد ليس جملة شرطية عندهم، وقد سبق في لفظ الجملة. فعلى هذا الشرطية هي مجموع الشّرط والجزاء. وقد تطلق الشّرطية على جملة الجزاء وحده فإنّها يصدق عليها أنّها جملة منسوبة إلى الشّرطية، صرّح بهذا الفاضل الچلپي في حاشية المطول.

وعند المنطقيين هي القضية المركّبة من قضيتين إحداهما محكوم عليها والأخرى محكوم بها،

ويجيء توضيح ذلك في لفظ القضية. فالحكم في الشّرطية عندهم في المقدّم والتالي بخلاف أهل العربية فإنّ الحكم عندهم في الجزاء فقط والشرط قيد له. فالجزاء إن كان خبرا فالجملة الشّرطية خبرية، نحو إن جئتني أكرمك. وإن كان إنشاء فالجملة [الشرطية] إنشائية، نحو: إن جاءك زيد فأكرمه، كما في المطول. وقد سبق تحقيقه في لفظ الإسناد. ثم الشّرطية عند المنطقيين على قسمين لأنّها إن أوجبت أو سلبت حصول إحدى القضيّتين عند حصول الأخرى فمتّصلة، وإن أوجبت أو سلبت انفصال إحداهما عن الأخرى فمنفصلة. فالمتّصلة الموجبة هي التي حكم فيها باتّصال تحقّق قضية بتحقّق قضيّة أخرى. والسالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الإتصال. والمراد من الحكم بالإتّصال أن يكون مدلوله المطابقي ذلك لئلا ينتقض تعريف كلّ من المتّصلة والمنفصلة بالأخرى، بناء على تلازم الشرطيات.

ثم المتّصلة ثلاثة أقسام، لأنّها إن اكتفى فيها بمطلق الإتصال إيجابا أو سلبا تسمّى متّصلة مطلقة. وإن قيّد الاتصال بكونه لزوميا سمّيت متصلة لزومية موجبة كانت كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو سالبة كقولنا ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

وإن قيّد الاتصال بكونه اتفاقيا سمّيت متّصلة اتفاقية موجبة كانت كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق، أو سالبة كقولنا ليس إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق.

إعلم أنّه لا بدّ في اللزومية أن يكون بين طرفيها علاقة توجب ذلك الإتّصال أو سلبه.

والمراد بالعلاقة ههنا شيء بسببه يستصحب المقدّم التالي، سواء كان موجبة لذلك الإستصحاب أو لا. فقيد توجب ذلك احتراز عمّا لا يوجبه. والعلاقة على ثلاثة أقسام الأوّل. أن يكون المقدّم علّة للتالي كما في قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

والثاني بالعكس كما في قولنا إذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة. والثالث أن يكون كلاهما معلولين بعلّة واحدة كما في قولنا إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء، فإنّ وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس.

هكذا في شروح السلم. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج ١، ص: ١٠١٧]

والشرطية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين فيهما هذه النسبة من حيث هي مفصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإنك إن فصلت هذه النسبة انحل إلى قولك: الشمس طالعة. وإلى قولك: النهار موجود وكل واحد منهما قضية.

وكذلك إذا قلت: "إما أن يكون هذا العدد زوجاً، وإما أن يكون هذا العدد فرداً" كأنك قلت: العدد زوج والعدد فرد.

فصل في الشرطية المتصلة

وأما المتصلة من الشرطية فهي التي توجب أو تسلب لزوم قضية لأخرى كما قدمناه من مثال الشرطي.

فصل في الشرطية المنفصلة

والمنفصلة ما توجب أو تسلب عناد قضية لأخرى كما أخرناه في مثال الشرطي.

فصل في الإيجاب[١]

والإيجاب مطلقاً هو إيقاع النسبة وإيجادها. وفي الجملة هو الحكم بوجود محمول لموضوع.

فصل في السلب[٢]

والسلب مطلقاً هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين وفي الحملية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع.

فصل في المحمول

والمحمول هو المحكوم به أنه موجود أو ليس بموجود لشيء آخر.

---

(١) القضية الموجبة هي التي تثبت شيئا لشيء؛ مثل قولنا: «الإنسان حيّ».

(٢) القضيّة السّالبة هي التي تنفي الشّيء عن الشّيء؛ كقولنا: «الإنسان ليس بحجر».

obeikandl.com

فصل في الموضوع[١]

والموضوع هو الذي يحكم عليه بأن شيئاً آخر موجود أو ليس بموجود له مثال الموضوع قولنا: (زيد) من قولنا: زيد الكاتب. ومثال المحمول قولنا: (كاتب) من قولنا زيد الكاتب.

فصل في المخصوصة

والمخصوصة قضية جملية موضوعها شيء جزئي كقولنا زيد كاتب وتكون موجبة وتكون سالبة – ولا تسمى بالشخصية –.

فصل في المهملة[٢]

والمهملة قضية حملية موضوعها كلي ولكن لم يبين أن الحكم في كله أو في بعضه كقولنا الإنسان أبيض وتكون موجبة وسالبة وإذا لم يتبين فيها أن الحكم في كل أو في بعض فلا بد أنه في بعض وشك في أنه في الكل أو أهمل ذلك فلذلك كان حكم المهملة حكم الجزئي نذكره.

فصل في المحصورة[٣]

والمحصورة هي التي موضوعها كلي والحكم عليه مبين أنه في كله أو في بعضه وتكون موجبة وسالبة.

---

(١) الموضوع: إنّ الفلاسفة لّما وجدوا الأجسام يوضع بعضها ويحمل عليها البعض نقلوا هذا المعنى إلى صناعتهم، فسمّوا الجوهر موضوعا، وما يطرأ عليه من الأعراض محمولات. (رسائل الفارابي، مسائل متفرّقة/ ١٢) هو الشّيء الحامل للصّفات والأحوال المختلفة، مثل الماء للجمود والغليان، والخشب للكرسيّة والبابيّة. (رسائل الفارابي، كتاب الفصوص/ ٢٢) هو الشّيء الحامل للصّفات والأحوال المختلفة. (فصوص الحكم/ ١٠٠) كلّ شيء من شأنه أن يكون له كمال ما وقد كان له. هو موضوع لكلّ محلّ متقوّم بذاته مقوّم لما يحلّ فيه، كما يقال: هيولى للمحلّ الغير المتقوّم بذاته، بل بما يحلّه. معنى يحكم عليه بسلب أو إيجاب. (الحدود لابن سينا/ ١٨، رسائل ابن سينا/ ٩٤)

(٢) القضية المهملة هي التي لا سور لها.

(٣) القضيّة المحصورة هي التي لها سور.

فصل في الموجبة الكلية

والموجبة الكلية من المحصورات هي التي الحكم فيها إيجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان.

فصل في السالبة الكلية

والسالبة الكلية هي التي الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر.

فصل في الموجبة الجزئية

والموجبة الجزئية هي التي الحكم فيها إيجاب ولكن على بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب.

فصل في السالبة الجزئية

والسالبة الجزئية هي التي الحكم فيها سلب ولكن عن بعض الموضوع كقولنا: ليس بعض الناس بكاتب، أو ليس كل إنسان بكاتب بل عسى بعضهم.

فصل في السور[1]

والسور هو اللفظ الذي دل على مقدار الحصر مثل كل ولا واحد وبعض ولا كل.

فصل في مواد القضايا

المادة الواجبة هي حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع يجب بها لا محالة أن يكون دائماً في كل وقت أن يكون الصدق مع الموجب في كل وقت كحالة الحيوان عند الإنسان

---

(١) بالضم وسكون الواو عند المنطقيين هو اللفظ الدّال على كمّيّة الأفراد في القضايا الحملية كلفظ كلّ وبعض. وعلى كمية الأوضاع في القضايا الشرطية كلفظ كلّما ومهما ومتى وليس كلما وليس مهما وليس متى. ولفظ مهما وإن كان بحسب اللغة موضوعا لعموم الأفراد لكنهم نقلوه إلى عموم الأوضاع فجعلوه سور الشرطية الكلّية المتّصلة، صرّح به في بديع الميزان والقضية المشتملة على السور تسمّى مسورة ومحصورة وهي إمّا كلّية أو جزئيّة وقد سبق في لفظ الحملية وسيأتي أيضا في لفظ المحصورة. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج ١، ص: ٩٨٩]

ولا يعتبر السلب، والمادة المتمنعة هي حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع يكون الصدق فيها دائماً مع السلب كحالة الحجر عند الإنسان ولا يعتبر الايجاب والمادة الممكنة هي حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع لا يدوم بها له صدق في إيجاب ولا سلب كحالة الكاتب عند الإنسان. وقيل: إن الممكن هو الذي حكمه غير موجود في وقت ما أي في الحال ثم له حكم في المستقبل يفرد به عماله حكم في الحال بالضرورة.

فصل في الثنائي والثلاثي

كل قضية حملية فإن أجزاءها الذاتية عند الذهن ثلاثة معنى موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما .

وأما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة فتسمى نائية كقولنا زيد هو كاتب.

وأما الثلاثية فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة كقولنا زيد هو كاتب وتسمى تلك اللفظة رابطة والكلمة ترتبط بذاتها لأنها تدل على موضوع في كل حال فالنسبة متضمنة فيها.

فصل في المعدولة والبسيطة

القضية البسيطة هي التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم محصل وأما القضية المعدولة فهي التي موضوعها أو محمولها اسم غير محصل كقولك اللاانسان أبيض أو الإنسان لا أبيض.

والقضية المعدولة[1] **المطلقة في وصفها بالعدول** هي التي محمولها كذلك كقولك: زيد هو غير بصير، فقولنا: زيد هو غير بصير قضية موجبة معدولة.

والفرق بين الموجبة المعدولة كقولنا: زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا: زيد ليس هو ببصير.

---

(١) عبارة عن ما جعل حرف السّلب جزءا من احد جزأيها؛ إمّا في جانب المحمول، كقولنا: الانسان (هو) غير بصير؛ وإمّا في جانب الموضوع، كقولنا: غير بصير هو الحيوان.

أما من جهة الصيغة فلأن حرف السلب في المعدولة جزء من المحمول كأنك أخذت الغير والبصير شيئاً واحداً حاصلا منهما بالتركيب فإن أوجبت تلك الجملة كشيء واحد كان إيجاباً معدولا وإن سلبت فقلت زيد لس هو غير بصير كان سلباً معدولا وأما في البسيطة فإن حرف السلب ليس جزأ من المحمول بل شيئاً خارجاً عنه داخلا عليه رافعاً إياه وأما من جهة التلازم والدلالة فإن السالبة البسيطة أعم منها لأن السلب يصح عن موضوع معدوم والايجاب كان معدولا أو محصلا فلا يصح إلا على موضوع موجود فيصح أن تقول إن العتقاء ليس هو بصيراً ولا يصح أن تقول إن العنقاء هو غير بصير وأما ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا تلتفت إليه فإن غير بصير يصح إيجابه على كل موجود كان عادماً للبصر ومن شأنه أن يكون له أو ليس من شأنه أن يكون له بل من شأن نوعه أو جنسه أو ليس البتة من شأنه أو شأن محمول عليه أن يكون له بصر والقضية الثنائية لا يتميز فيها العدول عن السلب إلا بأحد وجهين أحدهما من جهة نية القائل مثلا إذا قال زيد لا بصير فعنى به أن زيداً ليس ببصير كان سلباً وإن عنى أن زيداً هو لابصير كان إيجاباً معدول " والثاني " من جهة تعارف العادة في اللفظ السالب فإنه إن قال زيد غير بصير علم أنه إيجاب لأن غير يستعمل في العدول وليس يستعمل في السلب وأما في الثلاثية فإن الايجاب المعدول متميز عن السلب المحصل من كل جهة لأن الرابطة إن دخلت على حرف السلب ربطت حرف السلب مع المحمول كشيء واحد فأوجبت كقولك زيد هو لا بصير. وإن دخل حرف السلب على الرابطة سلبت كقولك زيد ليس هو بصيراً لأن الرابطة تجعل البصير وحده محمولا وتترك حرف السلب خارجاً عنه

فصل في القضية العدمية

والقضية العدمية هي التي محمولها أخس المتقابلين هذا بحسب المشهور كقولك: زيد جائر – أو الهواء مظلم.

وأما في التحقيق فهي التي محمولها دال على عدم شيء من شأنه أن يكون للشيء أو لنوعه أو لجنسه.

فصل في الجهات[١]

الجهات ثلاثة: واجب ويدل على دوام الوجود وممتع ويدل على دوام العدم وممكن ويدل على لا دوام وجود ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظة مصرح بها تدل على أحد هذه المعان والمادة حالة للقضية في ذاتها غير مصرح بها وربما تخالفا كقولك: زيد يمكن أن يكون حيواناً فالمادة واجبة والجهة ممكنة وبينهما فروق أخرى لا تطول بها.

فصل في الرباعية

القضية الرباعية هي التي تذكر فيها مع الموضوع والمحمول رابطة وجهة وإنما تسلب الموجهة الرباعية بأن يدخل حرف السلب على الجهة لا الجهة على السلب فيمكن أن يصدقا كقولك زيد هو يمكن أن يمشي زيد هو يمكن أن لا يمشي أو يكذبا كقولك زيد هو يجب أن يمشي – زيد هو يجب أن لا يمشي – وأيضاً زيد هو يمتنع أن يمشي – زيد يمتنع أن لا يمشي بل مقابل يمكن ليس يمكن ومقابل يجب ليس يجب ومقابل يمتنع ليس يمتنع.

---

(١) الأحياز والجهات أمور مختلفة بحقائقها متباينة بماهيّاتها. (أس، ٣٧، ١٦) – المشهور أن الجهات ست، وسبب ذلك أمران: أحدهما اعتبار حال الإنسان فإن الجهة القوية منه في ابتداء الحركة يسمّى يمينا وما يقابلها يسمّى شمالا، والقدّام هي الجهة التي يتحرّك إليها بالطبع، وهناك حاسّة الإبصار والخلف ما يقابلها. وأما الفوق للإنسان فالجهة التي تلي رأسه والسفل منه الجهة التي تلي قدمه. وأما في الحيوانات ذوات الأربع فالفوق منها ما يلي ظهرها، والأسفل منها ما يلي بطنها، الثاني أن الجسم هو الذي يمكن أن يوجد فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة ولكل بعد لا محالة طرفان، فيكون للجسم أطراف ستة وهي الجهات. (ش ١، ٧١، ٥) – إنّ الجهات إمّا الضرورة أو الإمكان أو الدوام أو اللادوام أو ما يختلط من هذه الأقسام. (شر ١، ١٨١، ٢٤) – إنّ الجهات ثلاثة: الوجوب. والامتناع. والإمكان الخاص (ل، ١٩، ١٠)

فصل في الممكن[١] وتحقيقه

وفي الممكن اشتباه إذا ذكرناه وحللناه الحل الشافي ارتفع به كثير من الشبه والأغاليط التي تقع للناس في تناقض ذوات الجهة وتلازمها فنقول إن العامة تفهم من الممكن غير ما تفهمه الخاصة بحسب تواطئهم عليه أما العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس بممتنع من غير أن يشترطوا فيه أنه واجب أو لا واجب فيكون معنى قولهم ليس بممكن أنه ليس ليس بممتنع فيكون معناه الممتنع فإذاً الممكن العامي هو ليس بممتنع وغير الممكن ما هو ممتنع فكل شيء عندهم إما ممكن وإما ممتنع وليس قسم ثالث فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولا على الواجب كالجنس له وليس اسماً مرادفاً له بل لأن الواجب غير ممتنع في المعنى وأما الخاصة فإنهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن عند العامة لهذا المعنى اسم فإن اسم الممكن عندهم كان لمعنى آخر لكنه كان يصح أن يقال لهذا الشيء أنه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون بحسب الاستعمال العامي أي بمعنى أنه غير ممتنع أن يكون وغير ممتنع أن لا يكون فنقلوا اسم الممكن وجعلوه دالا على ذاك ووضعوا اسم الممكن دالا على ما ليس بممتنع - ومع ذلك ليس بواجب وهو الذي هو غير ضروري في أحد الحالين – فهذا المعنى أخص من المعنى الذي تستعمله عليه العامة فيكون الواجب خارجاً من هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن ليس بمعنى ممتنع بل بعنى ليس غير ضروري بل واجب أو ممتنع فكلاهما ليسا بهذا الممكن إلا أن ضعفاء الرأي إذا قالوا ليس بممكن وهم يستعملون الممكن الخاصي يخيل لهم معنى الممكن العامي فكان ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب خارجاً عن الممكن فتحيروا في ذلك فإن قالوا إن الواجب ممكن خاصي والممكن الخاصي هو الذي يمكن أن لا يكون صار الواجب عندهم

---

(١) الممكن الوجود الّذي متى فرض غير موجود لم يلزم منه محال. (رسائل الفارابي، الدّعاوي القلبيّة/ ٢) كلّ ما له وجود لا عن ذاته فهو ممكن الوجود. (رسائل الفارابي، رساله زيتون/ ٣) هو بالقوّة تارة وبالفعل تارة فيما يوصف به أبدا. (المقابسات/ ٣٧٠) هو أن يكون الالتفات في الاعتبار ليس لما يوصف به الشّيء في حال من أحوال الوجود من إيجاب أو سلب. (الإشارات والتّنبيهات/ ٢٥) هو أنّه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجودا. (إلهيّات الشّفاء/ ٤٧)

ممكناً أن لا يكون وإن قالوا إن الواجب ليس بممكن ويخيل لهم أن غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعاً ولو أنهم راعوا حدود النظر فأخذوا الممكن في القسمين على وجه واحد لم تلزمهم هذه الحيرة فإنهم إذا أخذوا الممكن بمعنى أنه لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فنظروا هل الواجب ممكن وجدوا الواجب خارجاً عن الممكن ووجدوه ليس بممكن وحينئذ لم يلزم أن ما ليس بممكن هو الممتنع لأن الممكن لم يكن ما ليس بممتنع فيكون سلبه الممتنع بل ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون سلبه سلب ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون ما ليس بممكن هو ما ليس بلا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فصدق ليس بممكن على الواجب إذ ليس هو بلا ضرورة لا في وجوده ولا في عدمه لأن له ضرورة في الوجود وأيضاً إن أخذوا الغير الممكن بمعنى الممتنع فلم لم يأخذوا الممكن بمعنى غير الممتنع فيصح على الواجب ولا يلزمهم أن يقال فيمنك أن لا يكون – وذلك لأنه لما عنى بالممكن غير الممتنع فليس يجب أن يكون ما يمكن أن يكون ممكناً أن لا يكون فليس يلزم فيما هو غير ممتنع أن يكون غير ممتنع أن لا يكون فيجتمع من هذا أن الواجب يقع في الممكن العامي ولا يقع في الخاصي وأن غير الممكن الخاصي ليس بمعنى الممتنع بل بمعنى الضروري إما في الوجود وإما في العدم وأن الممكن ما ليس بضروري الحكم ومتى فرض حكمه من إيجاب أو سلب موجوداً فيه حتى يقال إن رسم الممكن أنه ما ليس بموجود في الحال وإذا فرض في الاستقبال موجوداً لم يعرض منه محال – وذلك لأنه إن كان السبب المانع عن كونه موجوداً صيرورته واجاً في وجوده فيجب أن يراعى هذا السبب في جانب اللاوجود أيضاً فإنه إن فرض معدوماً في الحال كان في الحال واجباً في لا وجوده كذلك فيكون ممتنعاً لأن واجب العدم هو الممتنع فإن كان الامتناع الحالي لا يضر الممكن فالواجب الحالي لا يضر الممكن وإن ممكن الكون إن كان يجب أن لا يكون موجود الكون فممكن أن لا يكون يجب أن لا يكون موجود اللاكون لكن ممكن الكون هو بعينه ممكن اللاكون فممكن الكون يجب أن لا يكون على أصلهم موجود اللاكون.

فصل في الواجب[١] والممتنع[٢]

وبالجملة: الضروري الواجب والممتع بينهما غاية الخلاف مع اتفاقهما في معنى الضرورة فذاك ضروري في الوجود وذا ضروري في العدم وإذا تكلمنا على الضروري أمكن أن ننقل البيان بعينه إلى كل واحد منهما فنقول إن الحمل الضروري على ستة أوجه تشترك كلها في الدوام فأول ذلك أن يكون الحمل دائماً لم يزل ولا يزل كقولنا الله تعالى حي والثاني أن يكون ما دام ذات الموضوع موجوداً لم تفسد كقولنا كل إنسان بالضرورة حيوان أي كل واحد من الناس دائماً حيوان ما دام ذاته موجوداً ليس دائماً بلا شرط حتى يكون حيواناً لم يزل ولا يزل قبل كونه بعد فساده والأول وهذا الثاني هما المستعملان والمرادان إذا قيل إيجاب أو سلب ضروري ويعمهما من جهة ما معنى واحد وهو الضرورة

---

(١) الواجب: هو الّذي بالفعل، فيما وصف به أبدا. (المقابسات/ ٣٧٠) هو الممتنع أن لا يكون، أو ليس بممكن أن لا يكون. (التّحصيل/ ٢٩١، تعليقة على الشّفاء لصدر الدّين/ ٢٨) كلّ ما وجوده من ذاته، لا من غيره.

الضّروري الوجود. (مقاصد الفلاسفة/ ١٣٢) الشّيء إن ترجّح وجوده على عدمه من نفسه فهو الواجب. (شرح حكمة الإشراق/ ١٧٥) قسّموا الموجود إلى ذهنيّ وخارجي والخارجي إلى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب. (مطالع الأنظار/ ٣٦، مفاتيح الغيب/ ٢٣٣).

(٢) الممتنع: الّذي ليس بالفعل، ولا بالقوّة فيما وصف به أبدا. (المقابسات/ ٣٧١) هو الّذي لا يمكن أن يكون، أو هو الّذي يجب أن لا يكون. (التّحصيل/ ٢٩١، تعليقة على الشفاء لصدر الدين/ ٢٩٨ و٢٨) اختراع عقلي لا يساعد عليه الوجود. (الحدود والفروق/ ٢٧) الّذي لا يمكن أن يوجد البتّة. (المعتبر في الحكمة ٣/ ٢٢) آن بود كه روا نبود كه موجود باشد. (لطائف الحكمة/ ٢٩) هو الّذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه. (شرح المواقف/ ١٤٣) المستحقّ للاوجود. (القبسات/ ٢١) ما ليس بواجب ولا ممكن. (كشّاف اصطلاحات الفنون/ ١٣٣٦) اتّصاف الشّيء بنقيضه بمعنى حمله عليه بالمواطاة، مثل الوجود عدم، لا بالاشتقاق، مثل قولنا: الوجود معدوم. (الحكمة المتعالية ٢/ ٢٥٦) ما لا يقبل الوجود. (مفاتيح الغيب/ ٢٣٣) هو الّذي لا يمكن أن يكون. هو الّذي يجب أن لا يكون. (شرح الالهيات من كتاب الشّفاء/ ٢٨٠) هو الإخبار عن المعدوم مطلقا لا في الخارج. (نفس المصدر/ ٢٩٠) ما ليس بممكن، أو ما يجب أن لا يكون. (شرح المنظومة ٢/ ٦٣).

ما دامت ذات الموضوع موجودة إما دائماً إن كانت الذات توجد دائماً، وإما مدة ما إن كانت الذات قد تفسد وأما الثالث فأن يكون ذلك ما دام ذات الموضوع موصوفة بالصفة التي جعلت موضوعة معها لاما دامت موجودة مثل قولك كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة أي لا دائماً لم يزل ولا يزال ولا أيضاً ما دام ذات ذلك الشيء الأبيض موجوداً حتى تلك الذات إذا بقيت و لم تفسد لكن البياض زال عنها فقد توصف بأنها ذات لون مفرق للبصر بالضرورة بل أن هذه الضرورة تدوم لا ما دامت موجودة ولكن موصوفة بالبياض وأما الرابع فأن يكون ذلك ما دام الحمل موجوداً وليس له ضرورة بلا هذا الشرط كقولنا إن زيداً بالضرورة ماش ما دام ماشيا إذ ليس يمكن أن لا يكون ماشياً وهو يمشي وأما الخامس فأن تكون الضروررة وقتاً معيناً عينه معيناً والسادس أن كون بالضرورة وقتاً ما وليس دائماً ولا وقتاً بعينه.

وهذه الأقسام الأربعة إذا لم يشترط فيها شرط ما فإن الحمل فيها يسمى مطلقاً وإن اشترطت فيها جهة الضرورة كان الأولى أن تكون الجهة جزأ من المحمول لا جهة داخلة على المحمول وذلك لأن المحمول وذلك لأن المحمول في ذلك لا يكون وحده محمولا بل مع زوائد وتلك الزوائد مع المحمول لا تعقل كشيء واحد ما لم تكن فيها الجهة على أنها كالبعض منها وأما في المقدمة الضرورية فإن المحمول مستقل بنفسه في أن يقصد حمله والجهة لا تفعل فيه شيئاً بل في الربط فيكون المحمول هو بذاته كمعنى واحد والجهة داخلة عليه.

فصل في متلازمات ذوات الجهة

المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات فطبقة هي هكذا واجب أن يوجد ممتنع أن لا يوجد ليس بممكن بالمعنى العام أن لا يوجد ونقايض هذه متعاكسة أيضاً مثل قولنا ليس بواجب أن يوجد ليس بممتنع أن لا يوجد ممكن أن لا يوجد العامي لا الخاصي وطبقة أخرى وهي هكذا واجب أن لا يوجد ممتنع أن يوجد ليس بممكن أن يوجد بالمعنى العامي لا الخاصي وكذلك نقايضها مثل ليس بواجب أن لا يوجد ليس بممتنع أن يوجد ممكن أن يوجد بالمعنى العامي وطبقة من الممكن الخاصي الحقيقي ولا

ينعكس فيها إلا شيئان فقط ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون ونقيضاهما متعاكسان ولا يلزمهما من سائر الجهات شيء لزوماً معاكساً وأما الممكن أن يكون بالمعنى العامي فلا يلزمه ممكن أن لا يكون على ما أوضحناه قبل وأما اللوازم التي لا تنعكس فإن واجباً أن يوجد يلزمه ليس بممتنع أن يوجد وما في طبقته مثل ليس بواجب أن لا يوجد وممكن أن يوجد يلزمه ليس بممتنع أن يوجد وما في طبقته مثل ليس بواجب أن لا يوجد وممكن أن يوجد العامي وليس بممكن أن يوجد الخاصي لأنه واجب لا ممكن وليس بممكن أن لا يوجد الخاصي لأنه ممتنع أن لا يوجد الخاصي لأنه واجب لا ممكن وليس بممكن أن لا يوجد الخاصي لأنه ممتنع أن لا يوجد لا ممكن حقيقي أن لا يوجد - وكذلك الممتنع أن يوجد يلزمه سلب الواجب أن يوجد وما في طيقته وسلب الممكنين الحقيقين أعني المعدول والمحصل والممكن أن يكون الحقيقي يلزمه ممكن أن يكون العامي وما في طبقته وممكن أن لا يكون العامي وما في طبقته ويتوصل من هذا إلى باق ما بقي.

فصل في المقدمة والحد

المقدمة[١] قول يوجب شيئاً لشيء أو يسلب شيئاً عن شيء وجعل جزء قياس.

والحد[٢] هو ما تنحل إليه المقدمة من جهة ما هي مقدمة وإذا انحل الرباط فلا محالة أنه لا يبقى إلا موضوع ومحمول.

---

(١) المقدّمة: قول مقدّم لتبيّن شيء آخر غيره. (الحدود والفروق/ ٢٧) القضيّة الّتي هي جزء للقياس تسمّى مقدّمة. (مطالع الأنظار/ ٢١).

(٢) يؤلّف من جنس وفصل، كما يقال: الإنسان حيوان ناطق. (رسائل الفارابي، كتاب الفصوص/ ٢٢ و١٠٠) هو قول دالّ على طبيعة الشّيء الموضوع من غير مركّب من صفات عرضيّة، أكثر من واحد. (المقابسات/ ٣٧٠) قول دالّ على ماهيّة الشّيء. (الإشارات والتّنبيهات/ ١١) إنّه القول الدّالّ على ماهيّة الشّيء، أي على كمال وجوده الذّاتيّ. وهو ما يتحصّل له من جنسه القريب وفصله. (الحدود لابن سينا/ ١٠، رسائل ابن سينا/ ٨٦) إنّ الحدّ- كما وقع عليه الاتّفاق من أهل الصّناعة- مؤلّف من جنس وفصل، وكلّ واحد منهما مفارق للآخر ومجموعهما هو جزء الحدّ، وليس الحدّ إلا ماهيّة المحدود. (إلهيّات الشّفاء/ ٢٣٦) هو ما يدلّ على الماهيّة. (نفس المصدر/ ٢٤٤) قول وجيز غاية

فصل في المقول على الكل

وأما المقدمة التي فيها مقول على الكل فهي التي ليس شيء مما يقال عليه الموضوع إلا ويقال عليه المحمول والسلب بحسبه، وكل مقدمة إما مطلقة وإما ضرورية وإما ممكنة.

فصل في المطلقات

المطلقة فيها رأيان: رأي "ثاوفرسطس " ثم " ثامسطيوس " وغيره ورأي الإسكندر وعدة من المحصلين.

أما الأول فهو أنها هي التي لم تذكر فيها جهة ضرورة للحكم أو إمكان للحكم بل أطلق إطلاقاً فيجوز أن يكون الحكم موجوداً بالضرورة ويجوز أن يكون الحكم موجوداً لا بالضرورة أي لا دائماً وليس يبعد أن يكون هذا رأي الفيلسوف في المطلقة على أن الفيلسوف يجوز أن تكون كليتان موجبة وسالبة مطلقتين صادقتين كقولك على فرس نائم ولا شيء مما هو فرس بنائم، وأن ينقل الحكم الكلي الموجب المطلق إلى الحكم الكلي السالب المطلق وأصحاب هذا الرأي يرون أن ذلك جائز وليس واجب لأن الفيلسوف قد يورد أيضاً في المطلقات أمثلة لا يجوز فيها ذلك بل هي ضرورية دائماً وأما أصحاب الرأي الثاني ومنهم الاسكندر وعدة من المحصلين من المتأخرين ممن هو أشدهم تحصيلا فيرون أن هذا النقل واجب في المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه إلا على أحدى الجهات الأربعة

=

الإيجاز على طبيعة الشّيء المحدود. (الحدود والفروق/ ١) عبارة عن الجمع بين الجنس والفصل. (مقاصد الفلاسفة/ ٨٠) ينتظم من الجنس والفصل. (تهافت الفلاسفة/ ١٧٠) هو الّذي يدلّ على ما يدلّ عليه الاسم. (تفسير ما بعد الطّبيعة/ ٤٦٢) هو الّذي يدلّ على ماهيّة الشّيء. (نفس المصدر/ ٨٠٠ و٨٩٠) هو القول الّذي يدلّ على ماهيّة الشّيء. (نفس المصدر/ ٨٢١) هو قول مؤلّف من الفصول. (نفس المصدر/ ٩٥٨) هو الدّليل على ما هو الشّيء في آنيته. (في النّفس/ ٣٠) هو قول يعرّف ماهيّة الشّيء بالأمور الذّاتيّة الّتي بها قوامه. (رسائل ابن رشد، كتاب ما بعد الطّبيعة/ ٤٥) التّحديد هو فعل الحدّ وهو ما يدلّ على الشّيء دلالة مفصّلة بما به قوامه. (تعليقة على الشّفاء لصدر الدّين/ ٢١) إنّ الحدّ- كما وقع عليه الاتّفاق من أهل الصّناعة- مؤلّف من جنس وفصل، وكلّ واحد منهما مفارق للآخر. ومجموعهما هو جزء الحدّ. (نفس المصدر/ ٥٠٧).

المذكورة بعد الجهتين الأوليتين فكأن المطلق عند هؤلاء ما يكون الحكم فيه موجوداً بل وقتاماً وذلك الوقت أما ما دام الموضوع موصوفاً بما وصف به كقولك كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر – أو ما دام المحمول محكوماً به أوفى وقت معين ضروري كالكسوف للقمر والكون في الرحم لكل إنسان أو في وقت ضروري ولكن غير معين كالتنفس للحيوان وليس يجب أن يكون هذا الوقت وقتاً واحداً يشترك فيه الجميع معاً بل وقتاماً لكل واحد يخصه وليس يبعد أن يكون هذا الرأي رأي الفيلسوف ونحن لا نشتغل بتفصيل أحد الرأيين " الرأي المثامسوطي والرأي الإسكندري " على الآخر بل تعتبر أحكام المطلق بالوجهين جميعاً ويظهر لك ذلك إذا فصلنا المحصورات المطلقة فقولنا كل " ب أ " بالإطلاق معناه أن كل واحد مما يوصف عند العقل أو الوجود بأنه " ب " سواء كان يوصف بأنه " ب " دائماً أو يوصف بأنه " ب " وقتاماً بعد أن لا يكون " ب " فذلك الشيء يوصف بأنه " أ " لا ندري متى هو أعندما يوصف بأنه " ب " أو في وقت آخر ودائماً – أولا دائماً هذا على رأي ثافرسطس وأما الرأي الثاني فلا يخالف الرأي الأول من جهة الموضوع فلا شك أن قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف بأنه متحرك ويوضع له كان دائماً أو وقتاً ما فإن معنى المتحرك في الشيئين واحد ويختلف بمدة الثبات – والمدة أمر عارض للمعنى غير مقوم للمعنى لكنهم يخالفون في جانب المحمول لأن الأولين أخذوا الحكم بالمحمول أعم ما يمكن أن يفهم منه من غير شرط دوام أولا دوام البتة وهؤلاء خصصوه بشرط اللادوام فيكون معنى قولنا كل " ب أ " عندهم أن كل ما يوصف " بب" كيف وصف به بالضرورة أو بغير الضرورة – فذلك الشيء موصوف بأنه " أ " لا بالضرورة بل وقتاماً على ما قيل – وكذلك قولنا لا شيء من " با " على الاطلاق معناه أنه لا شيء مما يوصف بأنه " ب " كيف وصف به إلا ويسلب عنه " أ " إما لا ندري كيف ومتى وإما سلبا في وقت ما والجزئيتان تعرفهما من الكليتين.

فصل في الضروريات

قولنا كل " ب أ " بالضرورة معناه أن كل واحد مما يوصف عند العقل بأنه " ب " دائماً أو غير دائم فذلك الشيء دائماً ما دام عين ذاته موجودة يوصف بأنه " أ " كقولك كل متحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة لا شيء من " ب أ " معناه أنه ليس شيء مما يوصف بأنه " ب " كيفما وصف به بضرورة أو وجود غير ضروري إلا ويسلب عنه دائماً " أ " في كل وقت ذاته فيه موجودة وأنت تعرف الجزئيتين من الكليتين إلا في شيء واحد وهو أن الجزئي لا يجعله دوام السلب والايجاب ضرورياً بل دواماً لا تستحقه طبيعته فإنه يمكن أن يكون بعض الناس مسلوباً عنه الكتابة أو موجبة له ما دامت ذاته موجودة ولكنه باتفاق ليس باستحقاق ولا كذلك في الكليات فإنها ما لم تستحق دوام السلب أو الايجاب لم تكن القضية موثوقاً بصدقها بل لا تكون صادقة ألبتة فإن الصدق هو بالمطابقة – وهذه المطابقة لا تتحقق إلا فيما يجب الدوام له بل نحن لا نحكم في قضية محمولها ممكن وزمانها مستقبل بأنها صادقة أو كاذبة ما لم تطابق الوجود و لم تخالفه.

فصل في الممكنات

أما الممكن فهو الذي حكمه من سلب أو إيجاب غير ضروري وإذا فرض موجوداً لم يعرض منه محال فمعنى قولنا كل " ب أ " بالامكان أن كل واحد مما يوصف بأنه " ب " كيف كان فإن إيجاب " أ " عليه غير ضروري وإذا فرض هذا الايجاب حاصلا لم يعرض منه محال وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية والجزئيتين: وفرق بين قولنا بالضرورة ليس وبي قولنا ليس بالضرورة فالأول سالبة ضرورية والثاني سالبة الضرورة لكنه قد يظن أن قولنا ليس بالضرورة يلزمه يمكن أن لا ولا يميزون في ذلك بين العامي والخاصي وإنما يلزمه يمكن أن لا بالمعنى المتعارف عند العامة دون المصطلح عليه عند الخاصة – وكذلك فرق قولنا بالإمكان ليس وقولنا ليس بالامكان فالأول سالبة ممكنة والثاني سالبة الامكان لكنه يظن أن سالبة الامكان كقولنا ليس بممكن يلزمه بالضرورة لا وذلك إنما يلزمه إذا كان الممكن بالمعنى العامي دون الخاصي وأما الممكن الخاصي فإذا سلب وجب أن يلزمه ضرورة ولكن لا لوجود دون عدم ولا لعدم دون وجود فإن ما ليس بممكن حقيقي فهو

إما ضروري الوجود وإما ضروري اللاوجود وليس يتعين أحدهما بعينه وجهل جماعة من المنطقيين بهذه الأحوال واختلافها أوقعهم في خطأ كبير استمروا عليه في أحكام ذوات الجهة.

فصل في القضيتين المتقابلتين

والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والايجاب وموضوعهما ومحمولهما واحد في المعنى والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والمكان والزمان والشرط حتى إن كان هناك أب فكان لزيد و لم يكن ههنا لعمرو أو كان هناك أب بالقوة و لم يكن ههنا بالفعل أو كان ههنا أسود الكل أو أسود من بعض آخر أو كان هناك شيء في زمان ماض و لم يكن ههنا في زمان حاضر أو مستقبل أو غير ذلك الزمان بعينه أو كان هناك مثلا أنه متحرك على الأرض و لم يكن ههنا أنه متحرك على الفلك لم يحصل التقابل.

فصل في التناقض[1]

والقضيتان المتقابلتان بالتناقض هما اللتان يتقابلان بالإيجاب والسلب تقابلا يجب عنه لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وإنما يكون كذلك إذا تمت فيهما شرائط التقابل التي في المخصوصات وفي المحصورات زيادة أن يكون إحداهما كلية والأخرى جزئية فإن كانتا كليتين وتسميان متضادتين كذبتا جميعاً في حمل الممكن كقولنا كل إنسان كاتب وليس ولا واحد من الناس بكاتب – وإن كانتا جزئيتين وتسميان الداخلتين تحت التضاد صدقتا جميعاً في ذلك الحمل بعينه كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب والمخصوصات ليس في تناقضها شرط غير تقابلها وفي حمل الممكن المستقبل لا يتعين الصدق والكذب في أحد طرفي التقابل وإن كان لا يخرج منهما كقولك زيد يمشي – زيد ليس يمشي فلو كان أحد هذين في الوقت صدقا والآخر كذبا من حيث نفس القولين كان

(١) يعرّف بأنّه اختلاف القضيّتين بالإيجاب والسّلب كذا وكذا. (مجموعه مصنّفات شيخ إشراق ١/ ٣١٤، شرح حكمة الإشراق/ ٨٦) هو تقابل السّلب والإيجاب بالذّات. إنّما حقيقته كون المفهومين أحدهما رفع الآخر والآخر مرفوعا به. (القبسات/ ٣٤٥)

أحد الأمرين يكون لا محالة والآخر لا يكون فيكون الأمر واجباً لا ممكناً وارتفع الاختبار والاستعداد وبطلت طبيعة الممكن جملة

فصل في عكس المطلقات

العكس(١) هو تصبير الموضوع محمولا والمحمول موضوعاً مع بقاء السلب والايجاب بحالة والصدق والكذب بحالة – والمشهور أن السالبة الكلية المطلقة تنعكس مثل نفسها فإنا إذا قلنا لا شيء من " ب أ " صدق لا شيء من " أ ب " وإلا فليكذب لا شيء من " أ ب " وليصدق نقيضه وهو أن بعض " أ ب " ولنفرض ذلك البعض شيئاً معيناً وليكن " ج " فيكون ذلك الشيء الذي هو " ج أ " و " ب " فيكون ذلك الباء " أ " وكان لا شيء من " ب أ " هذا خلف – والحق في هذا هو أنه لا يصح هذا العكس في كل ما يعد في المطلقات بل في مطلقة ليس شرط صحة الحلق الضرورة فيها زماناً مختلفاً في الأشخاص بل معنى غير الزمان ومآل ذلك أن يكون الشرط الذي يصح معه الحلق جهة الضرورة شرط ما دام الموضوع موصوفاً بما وضع معه مثل قولنا كل متنقل متغير فإنك إن ألحقت به جهة الضرورة وجب أن تقول بلسانك أو في نفسك ما دام موصوفاً بأنه منتقل وربما لم يصدق أن تقول ما دام موجود الذات ففي مثل هذه المطلقات يلزم هذا العكس وفي مثلها إذا صدق لا شيء كذب بعض وإذا صدق بعض كذب لا شيء من غير اشتراط زمان بعينه بل مطلقاً وأمثال هذه هي المستعملات في العلوم وإن كانت أخص من الواجب عن نفس اللفظ فإن لم تكن هكذا فليس يجب أن تنعكس الكلية السالبة المطلقة مثل الأمثلة التي يوردها المعلم الأول مما السلب فيه في زمان ما كقولنا لا شيء من الحيوان بمتحرك بالارادة أي في وقت سكونه — وكقولنا: لا شيء من الحيوان بنائم؛ فإنه يأخذ هذه وأمثالها سوالب مطلقة – فهذه لا تنعكس ألبتة أما الموجبة الكلية فلا شك أنها لا تنعكس كلية موجبة فليس إذا صدق قولنا إن كل إنسان متحرك يصدق أن كل متحرك إنسان ولكن تنعكس جزئية موجبة أما البيان المشهور والمستمر على الشرط المذكور له فهو أنه إذا كان

---

(١) اشتراك مقدّمتين في حدودهما واختلاف ترتيب الحدود. (الحدود والفروق/ ٢٧)

كل " ب أ " فبعض " أ ب " وإلا فلاشيء من " أ ب " فلا شيء من " ب أ " وكان كل " ب أ " هذا خلف وأما البيان الحقيقي الذي يجري في كل مادة فبالافتراض وهو أنه إذا كان كل " ب أ " فنفرض شيئاً بعينه هو " ب " وهو " أ " وليكن ذلك الشيء " ج فج ب وا " فألف ما هو " ب " وهو " ج " ثم المشهور أن هذا العكس مطلق ويجب أن يكون مطلقاً على المعنى الأعم الذي لا يمتنع أن يكون ضرورياً مثل قولنا كل حيوان متحرك حركة بالارادة وجودا وكل أو بعض المتحرك بالارادة حيوان ضرورة وأما على الرأي الثاني فليس يجب أن يكون عكس المطلق مطلقاً لما أوضحناه والجزئية الموجبة المطلقة تنعكس مثل نفسها وبيانها المشور والحقيقي على مثال بيان الموجبة الكلية ومثال ذلك بعض الناس كاتب وبعض الكاتب انسان – والسالبة الجزئية المطلقة لا تنعكس فليس إذا صح قولنا ليس كل إنسان كاتباً وصدق يجب أن يصدق ليس بعض الكاتب بانسان.

فصل في عكس الضروريات

والسالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية فإنه إذا كان بالضرورة لا شيء من " ب أ " فبالضرورة لا شيء من " أ ب " وإلا فيمكن أن يكون ألف ما " ب " وليكن ذلك " ج " حتى يكون في وقت ما صار " أ " صار " ب " فيكون هو " ب و أ " فيكون ذلك الباء " أ " هذا محال والكلية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة بمثل البيان الذي سلف في المطلقة لكنه في المشهور يجب أن يكون عكسه ضرورياً لأنه لو كان مطلقاً لكان عكسه وهو داخل في الأصل الأول مطلقاً فكان بعض "ب ا" مطلقاً وكان الكل بالضرورة.

وأما في الحقيقة فليس يجب أن يكون عكس المطلق مطلقاً لا ضرورة فيه ولذلك لا يلزم هذا البيان ولكن الصحيح أن عكس الضروري ربما كان مطلقاً كقولك بالضرورة كل كاتب إنسان ثم تقول بعض الناس كاتب وذلك لا بالضرورة التي إياها تريد بل إن كان ولا بد فبضرورة أخرى تصح على كل ممكن مثل أن بعض الناس كاتب ما دام كاتباً ولسنا نقصد من الضرورة مثل هذا والجزئية الموجبة الضرورية بيانها مثل بيان الكلية وأما

الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس لأنك تقول بالضرورة ليس كل حيوان إنساناً ولا تقول بالضرورة ليس كل إنسان بحيوان.

فصل في عكس الممكنات

وأما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فإنها لا تنعكس مثل نفسها فإنك تقول ممكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ولا تقول ممكن أن لا يكون أحد من الكاتب إنساناً ولكنه قد يظن في المشهور أنها تنعكس جزئية والسبب في ذلك أن قولنا يمكن أن لا يكون شيء من " ب أ " يصدق معه قولنا يمكن أن يكون كل " ب أ " وهو ينعكس إلى أنه يمكن أن يكون بعض " أ ب " كما نذكره بعد ثم ظنوا أن هذا العكس يلزمه يمكن أن لا يكون بعض " أ ب " ونحن سنبين أن هذا العكس ممكن بالمعنى العامي لا الخاصي فلا يلزمه النقل إلى السلب وأما الحق فيمتنع عكس هذه المقدمة فإنك إذا قلت يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً فليس لك أن تقول يمكن أن لا يكون كل أو بعض الكتاب إنساناً ولا تلتفت إلى ما يتكلفون وأما الكلية الموجبة الممكنة فالمشهور أنها تنعكس جزئية موجبة ممكنة حقيقية فإنه إذا كان كل " ب أ " بالامكان فبعض " أ ب " بالامكان الحقيقي وإلا فبالضرورة لا شيء من " أ ب " فبالضرورة لا شيء " من ب أ " هذا محال وأما الحق فيوجب أنه ليس إذا كذب بعض " أ ب " بالامكان الحقيقي وجب بالضرورة لا شيء من " أ ب " بل ربما كان بالضرورة كل أو بعض " أ ب " على ما قلنا وإنما يجب أن يصدق إذا كذب قولنا بعض " أ ب " بالامكان العامي لكن الحق أن عكس الممكن الحقيقي الموجب ممكن عامي يجوز أن يكون ضرورياً ويجوز أن يكون ممكناً حقيقياً وأما الجزئية الموجبة الممكنة فإن حال عكسها في المشهور والتحقيق كحال الكلية الموجبة الممكنة والبيان ذلك البيان بعينه وأما الجزئية السالبة الممكنة فيظن أنها تنعكس مثل نفسها للسبب المذكور في الكلية السالبة إلا أن الحق يمنع عكسها بمثل ما بيناه في الكلية.

فصل في القياس[١]

القياس قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطراراً ومعنى لزم أنه يحصل التصديق به ويستفاد لازماً للتصديق بتلك المقدمات وشكلها حتى إن كان.

فصل في القياس الكامل وغير الكامل

القياس الكامل[٢] هو القياس الذي يكون لزوم ما يلزم عنه بيناً عن وضعه فلا يحتاج إلى أن نبين أن ذلك لازم عنه.

والغير الكامل هو الذي يلزم عنه شيء ولكن لا يكون بيناً في أول الأمر أن ذلك يلزم عنه بل إذا أريد أن نبين ذلك نبين بشيء آخر لكنه غير خارج من جملة ما قيل بل إما نقيض ما قبل أو عكسه أو تعيين شيء منه وافتراضه على كل ما نوضح.

فصل في القياس الاقتراني والاستثنائي[٣]

القياس إما أن يكون ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولا فيه بالفعل بوجه ما بل بالقوة، ويسمى قياساً اقترانياً كقولك: كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث.

---

(١) القياس: هو الحكم على الامور الكلّيّات الغائبات بصفات قد ادركت جميعها في بعض جزئيّاتها. (رسائل إخوان الصّفاء ٣/ ٤٤٤) هو قول مؤلّف من أقوال إذا سلم ما أورد فيه من القضايا، لزم عنه لذاته قول آخر. (الإشارات والتّنبيهات/ ٤٧، تهافت الفلاسفة/ ١٣١) قول مؤلّف من قضايا إذا سلمت لزم عنه قول آخر. (شرح حكمة الإشراق/ ٦٣) قول مؤلّف من أقوال متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر. (مطالع الأنظار/ ١٩)

(٢) القياس الكامل: ما لم يحتج في بيان ما يجب عن مقدّماته إلى استعمال شيء غيرها، لا عكس، ولا برهان، ولا خلف. (الحدود والفروق/ ٢٨)

(٣) القياس الاقترانيّ هو الّذي لا يتعرّض فيه التّصريح بأحد طرفي النّقيض الّذي فيه النّتيجة، بل إنّما يكون فيه بالقوّة. والقياس الاستثنائيّ هو الّذي يتعرّض فيه التّصريح بذلك. (الإشارات والتّنبيهات/ ٤٧) القياس قول مؤلّف من أقوال متى سلمت لزم عنه لذاته شيء آخر. وهو إمّا أن يشمل النّتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمّى استثنائيّا، أو لا ويسمّى اقترانيّا. (مطالع الأنظار/ ١٩)

وإما أن يكون ما يلزمه هو أو نقيضه مقولا فيه بالفعل ويسمى قياساً استثنائياً كقولك: إن كانت النفس لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها لكن لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها.

فصل في أجزاء القياسات الاقترانية وأشكالها

كل قياس اقتراني فإنما يكون عن مقدمتين تشتركان في حد وتفترقان في حدين فتكون الحدود ثلاثة ومن شأن المشترك فيه أن يزول عن الوسط ويربط ما بين الحدين الآخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والحدود الثلاثة جسم ومؤلف ومحدث والمؤلف مكرر متوسط والجسم والمحدث لم يتكررا واللازم هو مجتمع منهما فالمتكرر يسمى حداً أوسط والباقيان يسميان الطرفين والرأسين والطرف الذي نريد أن يصير محمول اللازم يسمى الطرف الأكبر والذي نريد أن يصير موضوع اللازم يسمى الطرف الأصغر والمقدمة التي فيها الطرف الأكبر تسمى الكبرى والتي فيها الطرف الأصغر تسمى الصغرى وتأليف صغرى وكبرى يسمى قرينة وهيئة الاقتران تسمى شكلا والقرينة التي يلزم عنها لذاتها قول آخر يسمى قياساً "وسولوجسموس " واللازم ما دام لم يلزم بعد بل يساق إليه القياس يسمى مطلوباً فإذا لزم سمي نتيجة والحد الأوسط إن كان محمولا في مقدمة وموضوعاً في الأخرى سمي ذلك الاقتران شكلا أولا وإن كان محمولا فيهما يسمى شكلا ثانياً وإن كان موضوعاً فيهما يسمى شكلا ثالثاً وتشترك الأشكال كلها في أنه لا قياس عن جزئيتين وتشترك ما خلا الكائنة عن الممكنات في أنه لا قياس عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكم أعني الكلية والجزئية وفي الكيف أعني الايجاب والسلب ثم يخص كل شكل شرائط.

فصل في ضروب الشكل الأول من المطلقات

فالشكل الأول إنما ينتج فيه ما كان كبراه كلا وصغراه موجباً فيكون لا محالة قرائنه أربعاً:

الضرب الأول: من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله كل " ج ب " وكل " ب أ " فهو قياس كامل على أن كل " ج أ " وكقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث.

والضرب الثاني: من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج كلية سالبة مثاله كل " ج ب " ولا شيء من " ب أ " فهو القياس الكامل على أنه لا شيء من " ج أ " وكقولك كل جسم مؤلف ولا شيء مما هو مؤلف بقديم ينتج أنه لا شيء من الأجسام بقديم.

والضرب الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة كقولك بعض "ج ب " وكل " ب أ " فهذا قياس كامل على أن بعض " ج أ " ومثاله قول القائل بعض الفصول الابعاد وكل بعد كم فبعض الفصول كم.

والضرب الرابع: من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك بعض " ج ب " ولا شيء مما هو " ب أ " ينتج ليس كل " ج أ " مثاله بعض الفصول الكم ولا شيء مما هو كم بكيف فلا كل فصل بكيف وسائر الاقترانات التي لك أن تعرفها بالعدد بعد هذه الأربعة لا تنتج شيئاً بعينه بل إذا صدق جمع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت مادة أخرى إنما يصدق فيها جمع الطرفين على السلب ويكون الاقتران واحداً بعينه ثم قد علمت أن الشكل الأول ينتج جميع المطالب المحصورة الأربع وما لم يكن فيه جزئي فلا ينتج جزئياً.

فصل في الشكل الثاني من المطلقات

وأما الشكل الثاني فالمشهور فيه أنه مهما كانت الكبرى فيه كلية واحدى المقدمتين مخالفة للأخرى في الكيف كان منتجاً ولو من المطلقات وأما الحق فيوجب أن السالبة المطلقة إذا لم تكن بالشرط المذكور بحيث ينعكس كليها على نفسه في المذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقتين نتيجة كما لا يلزم من الممكنتين فيه على ما نبين فيهما والذي يكون بحيث يلزم عنه نتيجة فقد علم آنفاً أن قياساته غير كاملة.

فالضرب الأول من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل " ج ب " ولا شيء من " أ ب " فنقول إنه ينتج لا شيء من " ج أ " لأنا أخذنا السالبة الكلية المطلقة بحيث تنعكس فيصير ولا شيء من " ب أ " وكان كل " ج ب " فلا شيء من " ج أ " بحكم الشكل الأول وقد تبين بالخلف وهو أنه إن لم يصدق قولنا لا شيء من " ج أ " كان بعض " ج أ " على ما فرضنا من أن الكلية السالبة تكذب معها الجزئية الموجبة للشرط المتقدم فإذا كان بعض " ج أ " ولا شيء من " أ ب " بحكم الكبرى كان لا كل " ج ب " وكان كل " ج ب " بحكم الصغرى هذا محال.

والضرب الثاني من كليتين والصغرى منهما سالبة مثل قولك لا شيء من " ج ب " وكل " أ ب " فلا شيء من " ج أ " ولنعكس الصغرى ونقول كل " أ ب " ولا شيء من " ب ج " ينتج لا شيء من " أ ج " وينعكس إلى لا شيء من " ج أ " وللبيان بالخلف نقول إنه إن كان بعض " ج أ " وكل " أ ب " فبعض " ج ب " هذا خلف.

والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض " ج ب " ولا شيء من " أ ب " فليس كل " ج أ " يتبين بعكس الكبرى وبالخلف أيضاً لأنه إن كان كل " ج أ " ولا شيء من " أ ب " فلا شيء من " ج ب " وكان بعض "ج ب " هذا خلف.

والضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى تنتج جزئية سالبة مثل قولك ليس كل " ج ب " وكل " أ ب " فليس كل " ج أ " ولا يتبين بالعكس لأن الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية وإذا أضيفت إلى الصغرى كانتا

جزئيتين ولا ينتجان بل يجب أن نأخذ الافتراض بدل العكس ههنا بأن نفترض البعض الذي هو "ج " وليس " ب " " د " فيكون لا شيء من " د ب " وكل " أ ب " فلا شيء من " د أ " ثم نقول بعض " ج د " ولا شيء من " د أ " فليس كل " ج أ " ويتبين أيضاً بالخلف أنه إن كان كل " ج أ " وكل " أ ب " فكل " ج ب " وكان ليس كل " ج ب " فهذه هي الضروب المنتجة وما بعدها عقيم للسبب المذكور في مثلها من الشكل الأول.

فصل في الشكل الثالث من المطلقات

وأما الشكل الثالث من المطلقات فإن شرائطه في الانتاج أن تكون الصغرى موجبة ثم لا بد من كلية في كل شكل فتكون قرائنه ستة:

الأولى: من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة كقولك كل " ب ج " وكل " ب أ " فبعض " ج أ " يتبين بعكس الصغرى ورد القرينة إلى ثالث الأول، وبالخلف لأنه إن كان لا شيء من " ج أ " وكل " ب ج " فلا شيء من " ب أ " هذا خلف والثانية من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية وتبين بعكس الصغرى أو بالخلف والثالثة من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة كالضرب الأول وعلى نحو بيانه والرابعة من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية ينتج جزئية موجبة مثالها كل " ب ج " وبعض " ب أ " ينتج بعض " ج أ " ويتبين بأن تعكس الكبرى وتجعلها صغرى وتقرن بها الكبرى فنتج بعض " أ ج " ثم تنعكس فبعض " ج أ " فهذا بالعكس الثاني يصح إن كانت النتيجة مطلقة على الرأي الأول.

وأما إن كانت مطلقة على الرأي الثاني فلا يتبين بهذا العكس فإنه لا يجب أن يكون عكس المطلقة بالرأي الثاني مطلقة به بل مطلقة بالرأي الأول – بل بالافتراض على ما سنبينه في مواضع أخر.

وقد تبين أن هذا الضرب منتج بطريق الخلف أيضاً الخامسة من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى تنتج جزئية سالبة ولا يمكن أن نتبين بالعكس بمثل ما قلناه في رابع الثاني ولكن بالافتراض فليكن البعض الذي هو " ب " وليس " أ د " فيكون كل " ب ج

" وبعض " ب د " فبعض " ج د " ولا شيء من " د أ " فليس كل "ج أ " وقد تبين أيضاً بالخلف لأنه إن لم يكن كذلك بل كان كل " ج أ " وكل " ب ج" فكل " ب أ " وكان ليس كل " ب أ " هذا خلف والسادسة من صغرى جزئية موجبة وكبرى كلية سالبة يتبين بعكس الصغرى وبالخلف أن النتيجة جزئية سالبة .

فهذه الضروب هي المنتجة وما بعدها عقيمة. وقد تبين لك أن هذا الشكل لا ينتج مطلوباً كلياً وإنما ينتج الجزئي وإن لم تكن فيه مقدمة جزئية.

فصل في التأليف من الضروريات

أما الشكل الأول من الضروريتين فلا يخالف المطلقين في الانتاج وفي الكمال إلا بجهة الضرورة في المقدمات والنتيجة وأما الشكلان الآخران منهما فلا يخالفان أيضاً نظيرهما من المطلقات في الانتاج وفي تصحيح الانتاج بالرد إلى الأول إلا في شيئين أحدهما الجهة الثاني أن رابع الثاني وخامس الثالث كانا إنما يتبينان في المطلقتين بالافتراض والخلف - وههنا قد يتعذر ذلك فإنا إن رفعنا الضروري السالب وجب أن نضع الموجب الذي يقابله ممكناً عامياً لا حقيقياً فإذا قرناه بالمقدمة الأخرى ليتبين الخلف كان الاقتران من ممكن عامي ومن ضروري ونحن لم نعرف بعد أن هذا الاقتران ماذا ينتج ولا أن وضعنا الممكن كالموجود نفع ذلك أيضاً فإنا لم نعرف بعد هذا الاختلاط الذي من وجودي ومن ضروري فكيف نعرف ما عرض من ذلك فأما إذا استعملنا الافتراض فإن أحد قياسي الافتراض قد يكون من ضروريتين وأما القياس الثاني فيكون من وجودية وضرورية وذلك مجهول وأنت تعلم أن كل افتراض فإنما يتم بقياسين قياس من الشكل بعينه وقياس من الشكل الأول ولكن إذا تركنا هذا المأخذ فرجعنا إلى الأمور أنفسها يحق لنا أن نعلم أن الاختلاط من وجودي صغرى وضروري كبرى في الشكل الاول وإن لم ينبه عليه بعد معنا هو قياس كامل لا يحتاج أن ندل على أنه منتج لأن الشكل الأول بين الأنتاج فليس قياساً غير كامل حتى نحتاج أن ندل على أنه منتج فحينئذ نجد سبيلا إلى استعمال وجهي الخلف والافتراض في هذا البيان فلنبين بهما.

فصل في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الأول

أن الحق في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الأول هو على ما يراه المعلم الأول أن العبرة بالكبرى فإن كانت مطلة فالنتيجة مطلقة مثلها وإن كانت ضرورية فالنتيجة مثلها أما في المطلة فلا شك فيه وأما في الضرورية فلأن قولنا كل " ب أ " بالضرورة – أو بالضرورة لا شيء من " ب أ " معناه أن كل واحد مما يوصف " بب " ويوضع " لب " ويكون " ب " وقتاً ما بالضرورة أولا بالضرورة دائماً أو لا دائماً فذلك الشيء موصوف دائماً في كل وقت بأنه " أ " أو غير موصوف ولا في وقت البتة بأنه " أ " فيكون " ج " الموصوفة " بب " كيف وصفت به داخلة في هذا الحكم وههنا شيء يجب أن يعلم وهو أنه إذا كانت الكبرى مطلقة ووقت إطلاقها ما دام ذات الموضوع موصوفاً بما وصف به فالنتيجة تكون ضرورية لأن " ج ب " دائماً وقد وضع أن " ب " ما دام " ب " فهو " أ " فج دائماً " أ " فههنا قد تكون النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة.

فصل في اختلاطهما في الشكل الثاني

وأما الشكل الثاني فإن الظاهر والمشهور هو أن العبرة للسالبة التي تصير كبرى الأول بعكس أو افتراض وأن النتيجة تابعة لجهتها بناء على أن السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها من كل وجه وقد قلنا في ذلك ما قلنا فالحق يوجب فيها ما لا يجب أن نستحي منه وهو أن النتيجة دائماً ضرورية فأما إن كانت المطلقة بحيث تصدق ضرورية فلا خفاء به وإن كانت بحيث تكذب ضرورية فلأن " ج " و " أ " لما اختلفا في أن أحدهما موضوع "لب" دائماً بالضرورة ويجب أن نقتصر على هذا القدر من البيان اعتماداً على فهم المتعلم وإذا لم يقتنع بهذا القدر فلرجع إلى الكتب الكبيرة التي استقصينا فيها هذا الباب وغيره بمقدار الطاقة ولنا أن نبين من هذا البيان بعينه أن هذا الاختلاط ينتج وإن كان من سالبتين أو موجبتين في هذا الشكل وتكون النتيجة سالبة ضرورية وذلك لأن المطلق الذي يكون حقيقياً صرفاً فسلبه وإيجابه بمنزلة واحدة ثم إذا اختلف نسبة المحمول إلى الطرفين في الدوام واللادوام وإن اتفقت في الايجاب والسلب كان بينهما خلاف ضروري.

فصل في اختلاطهما في الشكل الثالث

وأما الشكل الثالث فإن المشهور من حاله أن المقدمتين إذا كانتا كليتين موجبتين فأيتهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لأن لك أن تعكس المطلقة منهما وتجعلهما صغرى الأول فتنتج ضرورياً فإن احتجت إلى عكس إن كان عكس الضروري في المشهور ضرورياً ولكن قد منع الحق هذا العكس وفرغنا منه والحق أن النتيجة تتبع الكبرى فإن كانت الكبرى من الكليتين سالبة فلا خلاف في أن الاعتبار بها وإن كانتا جزئية وكلية فالمشهور في هذا الشكل والثاني أن النتيجة لا تكون ضرورية في حال والحق يوجب أن العبرة للكبرى وإن كانت جزئية وتبين بالافتراض فلنبين ذلك - والكبرى جزئية سالبة ضرورية فنقول إن النتيجة ضرورية ولنفرض البعض من " البا " الذي ليس " أ د " فبالضرورة لا شيء من " د أ " فبالضرورة بعض " ج " ليس " أ " وهكذا يتبين إذا جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية.

فصل في التأليف من الممكنتين في الشكل الأول

أما القياس من ممكنتين في الشكل الأول فمثل القياس من مطلقتين فيه في كل شيء إلا إذا كانت الصغرى ممكنة سالبة فإنه يكون منه قياس ولكن غير كامل وتبين بردها إلى الموجبة فإن الممكنة السالبة في قوة الموجبة فتنتج موجبة ثم تنتقل تلك الموجبة إلى السالبة فالشرط المراعى في الانتاج ههنا هو في الكم أعني كلية الكبرى لا الكيف حتى أنه لا بأس فيه بالانتاج عن سالبتين.

فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول

أما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول فلا شك أن الكبرى إذا كانت ممكنة فالنتيجة مثلها لأن " ج " موضوعة " لب " و " ب " موضوعة لألف و " أ " محمولة عليها بالامكان فتكون الألف محمولة على الجيم كذلك بالامكان وأما إن كانت مطلقة صرفة لا ضرورة فيها البتة فلا خلاف أنها إن كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية وذلك لأنا إن وضعنا أن النتيجة الممكنة الحقيقية كاذبة كان الصادق إما ضرورة إيجاب وإما

ضرورة سلب فلنضع أولا ضرورة السلب ولنجعل الصغرى الممكنة مطلقة موجودة وإن كذبنا ولكن يكون كذبنا غير محال فنقول بالضرورة ليس بعض " ج أ " وكل " ج ب " فبالضرورة ليس بعض " ب أ " وكان كل " ج أ " بالامكان هذا كذب محال والقياس منتج واحدى المقدمتين كذب غير محال فلا يلزم منه محال لأن الكذب الغير المحال ممكن في وقت ما أن يوجد ويوجد لا محالة حينئذ ما يلزمه معه لأنه إن كان يوجد هو دون ما يلزمه فليس ذلك لازماً له وإذا كان يوجد في حال فليس بكذب محال فالكذب الغير المحال لا يلزم منه محال فبقي أن يكون لزومه بسبب الضرورية السالبة فهي كاذبة ولنجعل أيضاً الضرورية إيجابية وقد بينا نحن أن النتيجة ضرورية أيضاً فنقول بعض " ج أ " بالضرورة وكل " ج ب " بالوجود الناشئ من الفرض الجائز فينتج بعض " ب أ " بالضرورة هذا خلف فإذاً النتيجة ممكنة حقيقية إلا أن تكون الكبرى مطلقة على الرأي الأول فحينئذ قد تنتج مطلقة على ذلك الرأي لأنا سنبين أن الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة تنتج ضرورية فتكون تارة تنتج ضرورية وتارة تنتج غير ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الذي يعمهما وأما إذا كانت الكبرى سالبة مطلقة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامة تارة – وتارة تكون ممكنة حقيقية وقد تنتج أيضاً ضرورية كقولنا كل إنسان يمكن أن يتفكر بالضرورة ولا شيء مما يتفكر بغراب فبالضرورة لا شيء من الناس بغراب وأما في التحقيق فإن هذا أيضاً إنما يكون إذا كانت المطلقة على حسب الرأي الأول وأما إن كانت مطلقة صرفة لم تنتج إلا ممكنة حقيقية وبنحو من ذلك البيان بعينه الذي قيل حيث كانت المطلقة موجبة لأنه إن لم يكن قولنا لا ضرورة في أن يكون أو لا يكون " ج أ " صادقاً فليكن ضرورة كون أو لا كون ونعمل ما عملناه هناك وأما المثال الذي أورد في المشهور فإنه لا.

فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الأول

أما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الأول فإن كانت الكبرى ممكنة فلا شك أن النتيجة ممكنة لأن " ج " موضوعة " لب " و " ب " موضوعة لألف فيكون ألف محمولة على الجيم بالامكان.

وأما إن كانت ضرورية فالمشهور أنها إن كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية وإلا فليس يمكن أن يكون كل " ج أ " فإذاً بالضرورة ليس بعض " ج أ " وكانت بالضرورة كل " ب أ " فبالضرورة ليس بعض " ج ب " وكان ممكناً أن يكون كله " ب " هذا خلف وأما في التحقيق فليس الخلف بخلف فإن نقيض تلك النتيجة ليس بممكن عامي حتى يلزمه بالضرورة لا والحقيقة توجب أن النتيجة ضرورية لأنا إن وضعنا أن كل " ج أ " بالامكان الحقيقي وكان كل " ج ب " بالامكان الحقيقي أنتج على ما نبنيه بعد أن بعض " ب أ " بالامكان الحقيقي فأمكن أن لا كون " أ " وهو بالضرورة " أ " هذا خلف – ولنبين هذا بوجه آخر أقرب إلى الأفهام فنققول إنه إذا كان كل " ب أ " بالضرورة أي كل ما يقال له " ب " فذلك الشيء دائماً هو " أ " فج إذا قيل له " ب " كان دائماً " أ " لا ما دام ذات " ج " الموصوفة بأنها " ب " موجودة فإذا صار " ج " ما " ب " فإنه كون " أ " قبل كونه " باء " وكذلك بعد كونه وبعد زوال " ب " عنه والمثال لتقرير هذا قولنا كل إنسان يمكن أن يتحرك وكل متحرك جسم بالضرورة فكل إنسان جسم بالضرورة وأما إذا كانت الكبرى سالبة ضرورية فالمشهور أنه ينتج ممكنة عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطلقة والحق أن النتيجة ضرورية دائماً لما بيناه.

فصل في الممكنتين في الشكل الثاني

لا قياس في الشكل الثاني عن ممكنتين فإنه يمكن أن تكون طبيعتان تحمل إحداهما على الأخرى كالحيوان على الإنسان ثم يسلب عن إحداهما شيء بالامكان ويوجب على الآخر ويمكن أن يكون كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس وليكن الحد الأوسط ف جميع ذلك الحركة ولا يمكن أن يبين بالعكس لأن هذه الممكنة لا تنعكس ولا يمكن أن يبين

بالخلف لأن القياسات التي يطرد فيها الخلف مختلفة بالضروريات التي لم تعلم بعد وإذا علمت لم تنتج شيئاً يناقض المقدمات تعرفه بالتجربة.

فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني

وأما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالمشهور أن السالبة إذا كانت مطلقة كلية يمكن عكسها وقيل إن كانت جزئية ويمكن الافتراض فيها فإنه يمكن اختلاطها مع الممكنة في قياس وتنتج نتيجة ممكنة عامة على ما قيل في الشكل الأول والا لم تنتج والحق إنه لا قياس من ممكنة ومطلقة في الشكل الثاني إلا أن لا تؤخذ المطلقة إلا حيث تصح ضرورية فحينئذ يكون اختلاطاً آخر في الحقيقة ويبين لك هذا بما قلناه في الاختلاط من الممكنتين والاختلاط من المطلقتين ف هذا الشكل ومن أمثلة ذلك كل إنسان متحرك بالامكان ولا حيوان واحد بمتحرك مطلقاً كما يستعمله المعلم الأول " فإنه لا ينتج ".

فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني

وأما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني فالمشهور أن لا يفرق بينه وبين الاختلاط الأول إلا في حال تضعيف النتيجة كما فرق في الشكل الأول وأما الحق فهو أن النتيجة دائماً ضرورية سالبة ولو عن سالبتين أو عن موجبتين أو كيف ما كان بعد أن تكون الكبرى كلية – وبيان ذلك بمثل بيان اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل.

فصل في اختلاط الممكنتين في الشكل الثالث

وأما الممكنتان في الشكل الثالث فقد يكون منهما قياس إذا كانت إحداهما كلية وإن كانت الصغرى سالبة وتنتج دائماً ممكنة حقيقية.

وبيان ذلك إما فيما يرجع إلى الأول بعكس واحد فبالعكس وإما فما يرجع إلى الأول بعكس ولكن تحتاج في انتاج المطلوب إلى عكس ثان أو فيما لا يرجع إلى الأول بالعكس أصلا فبالافتراض لأن عكس النتيجة الأولى وإن كانت تكون ممكنة فإنها تكون ممكنة عامية ولا يلزم من ذلك أن لا تكون ضرورية.

فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث

وأما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث فالمشهور أنهما إذا كانتا موجبتين فالنتيجة ممكنة حقيقية لا محالة لأنك لا يمكنك أن تجعل المطلقة صغرى فتنتج الممكنة ولو بعكس ثان وأما إن كانت إحداهما سالبة والمطلقة موجبة فحكمها حكم الموجبتين لأن السالبة الممكنة موجبة في القوة فلا تغير من انتاج الممكن شيئا وإن كانت السالبة مطلقة فلا تكون في الأول إلا كبرى فتنتج ممكنة عامة فربما كانت حقيقية وربما كانت ضرورية وأما الحق فهو أن النتائج كلها ممكنة فإن كانت المطلقة صرفة فممكنة حقيقية وإن كانت غير صرفة فممكنة عامية ويبين ذلك إما بعكس واحد وإما بافتراض فيما سوى ذلك.

فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث

وأما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث فالمشهور أنه على ما قيل في الاختلاط الأول إلا في حال تضعيف النتيجة وأما الحقيقي من الرأي فيوجب أن النتيجة تتبع الكبرى وتبين ذلك في إحدى العكس بالعكس وفي غير احدى العكس بالافتراض.

فصل في القضايا الشرطية

قد قلنا: في القياسات الحملية مطلقة ومنوعة ومتفقة الجهات ومختلفة وبقي علينا أن نذكر القياسات التي تنتج مطلوبات شرطية بالاقتران فإن الشرطيات قد تطلب كما تطلب الحمليات.

ولنذكر أولا فصول تعين في تحقيق المقدمات الشرطية فنقول: ليس الايجاب والسلب إنما هما الحمل فقط بل وفي الاتصال والانفصال فإنه كما أن الدلالة على وجود الحمل إيجاب في الحمل كذلك الدلالة على وجود الاتصال إيجاب في المتصل كقولنا: إن كان كذا كان كذا والدلالة على وجود الانفصال إيجاب في المنفصل كقولنا: إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وكما أن الدلالة على رفع وجود الحمل سلب في الحمل كذلك الدلالة على رفع الاتصال كقولنا ليس إذا كان كذا كان كذا أو رفع الانفصال كقولنا: ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا سلب في المنفصل والمتصل وكل سلب فهو إبطال الايجاب

ورفعه والايجاب والسلب في الاتصال والانفصال قد يكون محصوراً كلياً أو جزئياً وقد يكون مهملا فإنك إذا قلت إذا كان كذا كان كذا.

وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وإذا قلت ليس إذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا فقد أهملت وأما إذا قلت كلما كان كذا كان كذا أو دائماً إما أن يكون كذا أو يكون كذا فقد حصرت حصراً كلياً موجباً وإن قلت ليس البتة إذا كان كذا كان كذا أو ليس البتة إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا فقد حصرت حصراً كلياً سالباً وإن قلت قد يكون إذا كان كذا كان كذا أو قد لا يكون إما كذا وإما كذا فقد حصرت حصراً جزئياً موجباً وإن قلت قد لا يكون إذا كذا كان كذا أو ليس كلما كان كذا كان كذا أو قلت قد لا يكون إما كذا وإما كذا أو ليس دائماً إما كذا وإما كذا فقد حصرت حصراً سالباً جزئياً والجزء الأول من كل شرطي الذي يقرن به حرف الشرط وينتظر جوابه يمى مقدماً والثاني يسمى تالياً وكل واحد منهما في نفسه قضية: ثم قد يكون كل واحد منهما حملية وقد تكون شرطية متصلة ومنفصلة وقد تكون محصورة ومهملة وسالبة وموجبة وليس سلب الشرطية وإيجابها وحصرها وإهمالها تابعاً للمقدم

والتالي بل للشرط فإنك إذا قلت إذا كان ليس " أ ب " فليس " بج " فالمقدمة موجبة وإن كان المقدم والتالي سالبتين وإنما كانت موجبة لأنك أوجبت الاتصال وعلى هذا فقس في غيره.

فصل في المقدمة الشرطية[1] الواحدة والكثيرة

والمقدم في الشرطي المتصل قد يكون قضايا كثيرة ومع ذلك فقد تكون المقدمة واحدة كقولك إذا كان كذا وكان كذا وكان كذا وكان كذا وكان كذا فحينئذ يكون كذا.

وأما إذا كان التالي قضايا كثيرة فإن المقدمة المتصلة لا تكون واحدة كقولنا: إذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ويكون كذا فإن هذه ثلاث مقدمات فإن كل واحد مما ذكر في التالي تال بنفسه كما نقول زيد هو حيوان وأبيض وضحاك – فهذه ثلاث مقدمات أو ثلاث قضايا حملية.

---

(١) المقدمة الشرطية هي المركّبة من مقدمتين حمليّتين ومن حروف الشرط؛ مثل قولنا: «ان كانت الشمس طالعة، فالنّهار موجود»؛ وكقولنا: «العدد اما زوج وامّا فرد».

فصل في الشرطيات المحرفة

وقد تستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون "ج د" ويكون " أ ب " معناه إن كان " أ ب " فلا يكون " ج د " ومثل قولك لا يكون "ج د" أو يكون " أ ب " فهو كقولك إما أن لا يكون " ج د " وإما أن يكون " أ ب " فهذا القدر كاف للذكي في تفهم المقدمات الشرطية فلنشرع في ذكر اقتراناتها.

فصل في القياسات الاقترانية من المتصلات

أما الاقتران الكائن من المتصلات فإما أن يكون بأن يجعل مقدم إحداهما تالي الأخرى أو يشتركان في التالي أو يشتركان في المقدم وذلك على قياس الاشكال الحملية والشرائط فيها واحدة والنتيجة شرطية تحصل من اجتماع المقدم والتالي اللذين هما كالطرفين إما كلية وإما جزئية وإما سالبة وإما موجبة على قياس ما قيل في الاقترانات الحملية.

فصل في القياسات الاقترانية من المنفصلات

وأما الاقترانات من المنفصلات فلا يمكن أن تكون في جزء تام بل تكون في جزء غير تام وهو جزء تالي أو مقدم ويكون حينئذ على هذا القياس إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون هذا العدد فرداً ونأخذ الزوج حداً أوسط ونضعه لأجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية فنقول وكل زوج إما زوج الزوج وإما زوج الفرد وإما زوج الزوج والفرد ثم تترك في النتيجة الأوسط وتأخذ هكذا فكل عدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد وإما زوج الزوج والقرد فهذا هو المثال وأما شرائط الانتاج فيجب أن تكون الصغرى وهي مثل المنفصلة الأولى موجبة سواء كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجباً فيها والانفصال في الكبرى كلياً وعليك أن تعد قرائنه وقد يرد على غير هذا الشكل إلا أن ذكره بالمبسوطات من الكتب أولى فإنه أبعد من الطباع – وبالجملة ليعلم أنا إنما نورد من الاقترانات الشرطية كل ما أنتاجه لائح عن قرب ومناسب للطبايع في الاستعمال وأما ما دق عن ذلك فذكره في كتاب الشفاء وفي كتاب اللواحق وأما الاقتران من شرطي متصل وحملي على أن الحملي يشارك تالي المتصل والحملي مكان

الكبرى ليذهب المشترك فيه وتبقى النتيجة من المقدم ومن جزئي التالي والحملي اللذين هما كالطرفين في حدودهما مثاله إن كان " أ ب " فكل " ج د " وكل " د هـ " ينتج فإن كان " أ ب " فكل " ج هـ " فإن كان الأوسط موضوع الحملي محمول في التالي على حسب ما ذكرناه ومثلناه فإنا نسميه الشكل الأول: وشريطته في الانتاج أن المتصلة إن كانت موجبة فيجب أن يكون الحال بين التالي والحملي كالحال بين مقدمتي الحمليات في الشكل الأول وتكون نتيجتهما شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالي والحملي لو انفردا – ومثاله إن كان " أ ب " فكل " ج د " وكل " د هـ " فينتج إن كان " أ ب " فكل " ج هـ " وأما إن كانت المتصلة سالبة فالتأليف منها من جملة ما لم نذكره في هذا الباب وعليك أن تعد قرائنه وأما الذي نسميه بالشكل الثاني من هذا الباب فهو إذا كانت النسبة بين التالي والحملي الكبرى كنسبة مقدمتي الشكل الثاني في الحمليات مثل أن نقول إن كان " أ ب " فكل " ج د " ثم نقول لا شيء من " أ د " وإن كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل في الحمليات والنتيجة على ما قلناه مع السالبة وإن كانت المتصلة سالبة فله حكم آخر يذكر في غير مثل هذا الكتاب.

وأما القرائن فعدها أنت بنفسك وأما الذي نسميه بالشكل الثالث في هذا الباب فذلك إذا كانت النسبة بينهما على ما في الثالث من الحمليات فإن كانت المتصلة موجبة فالشرط كما في الحمليات وإن كانت المتصلة سالبة فحكمه مذكور في الكتب المبسوطة وأما القرائن فعدها أنت بنفسك فإن جعلت في مثل هذا الاقتران الحملي مكان الصغرى حدثت أشكال ثلاثة على تلك الصفة " فالشكل الأول " إن كان المتصل موجباً فالشرط فيه كالشرط في الحمليات وإن كان سالباً فحكمه مذكور في كتب أخرى ومثاله كل " ج ب " وإذا كان " د هـ " فكل " ب أ " فإذا كان " د هـ " فكل " ج أ "

" الشكل الثاني منه ": أما إن كان المتصل موجباً فالشرط كما كان في الثاني من الحمليات وإن كان سالباً فحكمه في كتب أخرى.

" وأما الشكل الثالث " فلا يفارق في شريطته ما قيل في ثالث الحمليات إن كانت المتصلة موجبة وأما هذه الاقترانات بعينها من جانب المقدم بأن يكون الاشتراك بين الحملي

ومقدم الشرطية فهي أقل استعمالا في العلوم والأولى أن نذكر حالها في الكتب المبسوطة وقد يقع بين المنفصل وبين الحملي الواحد اقتران والطبيعي منه أن تكون الحملية هي الصغرى وتكون موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال كله وتكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الأول كقولك كل كثير معدود وكل معدود إما زوج وإما فرد فكل كثير إما زوج وإما فرد ويكون تأليفها أربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى وتكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال ويكون هناك اشتراك لكل حملي مع أجزاء الانفصال في جزء وتكون جميع أجزاء المنفصل مشتركة في حد هو الموضوع وحينئذ إما أن يكون على سبيل تأليف الشكل الأول ويسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك إما أن يكون حيواناً وإما أن يكون نباتاً وإما أن يكون جماداً وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم، ويجب أن تكون المنفصلة وأجزاؤها موجبة والحمليات كليات وقد تكون على سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء الحمليات هو الشرط الكائن بين حمليتين في الشكل الثاني ولا يكون على سبيل الشكل الثالث وقد يقع بين متصل ومنفصل.

أما في جزء تام فينبغي أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحداهما لا محالة كلية وما لم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال إنه ينتج متصلة ويجوز أن يقال أنه ينتج منفصلة مثالها إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجوداً.

وإما أن يكون الليل موجوداً ينتج على وجهين إما متصلة هكذا وإن كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً وأنت تعرف ضروبه وإما في جزء غير تام فيجب في الطبيعي منه أن يكون محمول التالي موضوعاً في أجزاء الانفصال والتالي كلياً موجباً ينتج الانفصال على الباقي من التالي وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله إن كان هذا الشيء كثير فهو ذو عدد وكل ذي عدد فإما زوج وإما فرد ينتج أنه لو كان هذا الشيء كثير فهو إما زوج وإما فرد وأنت تعرف ضروبه كل اقتران أمكن بين حملية وشرطية فإن مثله يمكن بين متصل وبين

تلك الشرطية إذا كان الجزء الشرطي متصلا مثل المتصل فيشاركه في مقدم أو تالي ويجب أن تقنع ههنا بما نورده، وأما الاستقصاء فتجده في الكتب البسيطة.

فصل في القياس الاستثنائي

القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية والأخرى وضع أو رفع لأحد جزأيها ويجوز أن تكون حملية وشرطية وهي التي تسمى المستثناة فالمستثناة يلزمها النتيجة والشرطية الموضوعة تدل على اللزوم أو العناد والاستثناء من قياس فيه الشرطية متصلة إما أن يكون من المقدم فيجب أن يكون المستثني عين المقدم لينتج عين التالي كقولنا إن كان زيد مشي فهو يحرك قدميه لكنه يمشي فهو يحرك إذاً قدميه وإن كان من التالي فيجب أن يكون نقيضه لينتج نقيض المقدم كقولك لكنه ليس يحرك رجليه ينتج فإذاً ليس يمشي واستثناء نقيض المتقدم وعين التالي لا ينتج شيئاً يتبين ذلك لك بالاعتبار وأما إذا كانت الشرطية منفصلة فإن كانت ذات جزئين فقط موجبتين فأيهما استثنيت عينه أنتج نقيض الباقي وأيهما استثنيت نقيضه أنتج عين الباقي مثاله هذا العدد إما زوج وإما فرد ولكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد ولكنه ليس بفرد فهو زوج وإن كان أحد الجزئين أو كلاهما سالباً لم ينتج إلا باستثناء النقيض كقولك إما أن لا يكون هذا الشخص حيواناً وإما أن لا يكون نباتاً لكنه حيوان فليس بنبات لكنه نبات فليس بحيوان – وكذلك إما أن يكون عبد الله في البحر وإما ألا يغرق فإنما ينتج هذا أيضاً باستثناء النقيض وستعلم أن استثناء العين لا يفيد في شيء من ذلك وإن كانت المنفصلة ذات أجزاء كثيرة متناهية فأيها استثنيت نقيضه أنتج البواقي على انفصالها وأيها استثنيت نقيضه أنتج البواقي على انفصالها وأيها استثنيت عينه أنتج نقيض البواقي ولا ينتج لك عين واحدة منها إلا استثناء نقيض الجميع غيره وأما إذا كانت الأجزاء بلا نهاية فلا يفيد استعماله مثل أن تجعل محمولات الأجزاء الألوان الغير المتناهية أو شيء مما أشبه ذلك.

فصل في القياسات المركبة

وأما القياسات المركبة فقد تكون استثنائيات وقد تكون اقترانيات وليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجة في كل قياس شيئاً واحداً بل ذلك يسمى تكثير القياس وإنما تركيب القياس أن تكون القياسات المجموعة إذا حللت إلى أفرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيئاً آخر إلا أن نتائج بعضها مقدمات لبعض وقد اختصرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس القريب من المطلوب الأول قياساً من مقدمتين وإنما دخلت القياسات لتبيين المقدمتين وربما اختلط بها استقراء أو تمثيل أو غير ذلك – وسنذكر الاستقراء والتمثيل وتركيب القياس قد يكون موصولا وهو أن لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل " ج ب " وكل " ب هـ " فكل " ج هـ " وكل " هـ د " فكل " ج د " والقياس الذي زاده المحدثون في الشرطيات الاستثنائية هو قياس مركب وأخذوه على أنه مفرد كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإن كان النهار موجود فالأعشى يبصر والشمس طالعة فإذا الأعشى يبصر وههنا قد طويت نتيجة هي بالقوة استثناء لمقدم المقدمة الأولى كأنه قال لكن الشمس طالعة فلزم منه نتيجة وهي قوله فالنهار موجود وتلك النتيجة تلزم من هذه النتيجة

فصل في اكتساب المقدمات

وأما اكتساب المقدمات فذلك بأن تضع حدى الشيء المطلوب من القياس وتأخذ خاص كل واحد منهما وحده وما يلحق كل واحد منهما من الأجناس وأجناسها وفصولها والفصول الخاصة به والعوارض اللازمة وغير اللازمة وترتقي في ذلك وتستكثر ما أمكنك وتطلب أيضاً ما يحمل عليه كل واحد منهما وتطلب ما لا يحمل على كل واحد منهما وتضع كل جملة على حدة ففي الايجاب الكلي تنظر أنه هل في جملة ما يحمل على الموضوع شيء هو من جملة ما يوضع للمحمول وفي السلب الكلي تنظر هل تجد في لواحق أحد الطرفين ما لا يلحق الآخر وفي الايجاب الجزئي تنظر هل في ملحوقات أحد الطرفين ما هو ملحوق الآخر أو في لواحقه لا لكله ما يلحقه الآخر وفي السلب الجزئي تنظر هل في ملحوقات أحد الحدين ما لا يلحقه الآخر أو في لواحق بعض أحد الطرفين ما لا يلحقه الآخر.

فصل في تحليل القياس

وتحليل القياس هو أن تميز المطلوب وتنظر في القول المنتج له هل تجد فيه شيئاً يشاركه فإن وجدت فانظر هل هو محموله أو موضوعه فإذا وجدت فقد وجدت الصغرى أو الكبرى ووجدت الأوسط ثم انظر إلى أن المطلوب بأي شكل يبين فضم إلى الأوسط الطرف الثاني من المطلوب على هيئة ذلك الشكل وذلك الضرب فإن أمكنك ذلك فقد وجدت المقدمتين بالفعل وتم لك الشكل وراع أن كان هناك تركيب فتدرج من نتيجة إلى نتيجة قبلها حتى تبلغ القياسات الأولى وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى وربما كان في أحدهما اسم وفي الآخر اسم آخر أو كان في الآخر قول فيجب أن تراعى جميع ذلك وتراعى الفرق بين العدول والسلب فلا تأخذ الموجبة المعدولة على أنها سالبة.

فصل في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الأول

كل نتيجة فإنها تستتبع عكسها وعكس نقيضها وجزئيتها وعكس جزئيتها إن كان لها عكس وتحتها جزئي وكل قياس فإنه يستتبع الحكم بالأكبر على جميع موضوعات الأصغر استتباعاً كأنه بالظن هو بعينها كما يستتبع الحكم بالأكبر على جميع ما يشارك الأصغر في الدخول تحت الأوسط – وهذا إذا كان في الشكل الأول.

فصل في النتائج الصادقة من مقدمات كاذبة

وقد تنتج المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة فمن الحق أنه إذا كان القياس صحيح التأليف صادق المقدمات وجب أن تكون النتيجة صادقة ولكن ليس إذا استثنى نقيض المقدم فقيل لكنه كاذب المقدمات أو فاسد التأليف أنتج نقيض التالي وهو أنه يجب أن لا ينتج نتيجة صادقة، ومثل هذا أنك إذا قلت: كل إنسان حجر وكل حجر حيوان أنتج أن كل إنسان حيوان.

وهذا صدق ولكن الكذب إما أن يكون في مقدمة جزئية وإما ان يكون في مقدمة كلية وإذا كان في مقدمة كلية فإما أن يكون الكذب في الكل حتى يكون ضد المقدمة

صادقاً وإما أن يكون في الجزء حتى لا يكون ضد المقدمة صادقاً بل نقيضها مثال الأول كل إنسان حجر ومثال الثاني كل إنسان كاتب فإن كان الكاذب في الشكل الأول مقدمة واحدة هي الكبرى وكانت كاذبة بالكلية لم يمكن أن ينتج صادقة – وذلك لأن نتيجتها إن كانت صادقة ثم وضع ضدها كبرى أنتج القياس مقابل تلك النتيجة صادقاً وهذا محال وأما إن كانت كاذبة بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق وأما إذا كانت الصغرى كاذبة أو كلتاهما كاذبتين أو في شكل آخر فقد ينتج الصدق عن الكذب كيف كان ويجب أن تستخرج أنت ذلك بنفسك.

فصل في قياس الدور[١]

وأما قياس الدور فهو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين فتنتج المقدمة الثانية وإنما يمكن هذا إذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية تنعكس بلا تغيير الكمية وذلك في الموجبة مثل أن نقول كل إنسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل إنسان ضحاك ثم نقول كل إنسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل إنسان متفكر وأيضاً كل متفكر ضحاك وكل ضحاك إنسان فكل متفكر إنسان وأيضاً كل متفكر إنسان وكل إنسان ضحاك فكل متفكر ضحاك وأيضاً كل ضحاك إنسان وكل إنسان متفكر فكل ضحاك متفكر وأيضاً كل ضحاك متفكر وكل متفكر إنسان فكل ضحاك إنسان وعلى هذا القياس وأما إن كانت المقدمة سالبة وأريد استنتاج موجبة بقياس الدور فلا يمكن إلا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره كما يكون في الإيجاب الموجب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره كقولك لا شيء من الجواهر بعرض فتعكسه وتقول وما ليس بعرض فهو جوهر وإذا أمكن في السلب هذا العكس أمكن الدور بعد نقل النتيجة السالبة إلى المعدولة مثل قولك كل إنسان جوهر ولا شيء من الجواهر بعرض فلا شيء من الناس بعرض ثم تقول بعد أن تنتقل هذه النتيجة السالبة

---

(١) قياس يلزم منه بيان الشّيء بنفسه لأنّ القائس يأخذ نتيجة القياس، ويضمّ إحدى مقدّمتي القياس إليها معكوسة على التّساوي، ينتج من ذلك، المقدّمة الأخرى. (الحدود والفروق/ ٣٣)

من السلب إلى العدول كل إنسان فهو ليس بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل إنسان جوهر ثم عليك أن تتعرف أن الدور لكل مطلوب وفي كل شكل كيف يكون.

فصل في عكس القياس[١]

وأما عكس القياس فهو أن يؤخذ مقابل النتيجة بالضد أو النقيض ويضاف إلة إحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى ويستعمل احتيالا في الجدل لمنع القياس بتغيير اسم بعض حدود النتيجة لئلا يفطن إلى وجه الاحتيال مثلا إن كان القياس أن كل " ج ب " وكل " ب أ " فأنتج كل " ج أ " قلت لا شيء من " ج أ " وكل " ج ب " فلا كل " ب أ " فقد أبطلت الكبرى أو قلت لا شيء من " ج أ " وكل " ب أ " فلا شيء من " ج ب " فقد أبطلت الصغرى فيجب أن تمتحن هذا في كل شكل وكل ضرب وتعرف أن المقابلة هي باعتبار الضد أو النقيض.

---

(١) عبارة عن اقتران مقابل النتيجة باحدى مقدّمتي قياسها لاستنتاج مقابل المقدمة الاخرى؛ وذلك كما لو قيل:

كلّ انسان حيوان، وكلّ حيوان جسم، فكلّ إنسان جسم.

فقيل: بعض الإنسان ليس بجسم، و كلّ حيوان (جسم، فكلّ انسان جسم) لزم: بعض الحيوان ليس بجسم؛ وهو نقيض المقدمة الكبرى.

obeikandl.com

فصل في قياس الخلف[١]

قياس الخلف هو الذي تبين فيه المطلوب من جهة تكذيب نقيضه فيكون هو بالحقيقة مركباً من قياس استثنائي مثاله إن لم يكن كل " أ ب " فليس كل " أ ب " وكل " ج ب" فهذا قياس اقتراني من شرطية متصلة وحملية وينتج إن لم يكن كل " أ ب " فليس كل " أ ج " ثم تجعل النتيجة مقدمة وتستثني نقيض تاليها فتقول إن لم يكن كل " أ ب " فلس كل " أ ج " لكن كل " أ ج " وهو نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وهو أن كل " أ ب " وهذا هو صورة قياس الخلف وصورة استتباعه بالشرطيات وإن كان أكثر الناس يتحيرون في تحليله وقياس الخلف مشابه لعكس القياس لأنه يؤخذ فيه نقيض مطلوب ما ويقرن به مقدمة فينتج أبطال مسلم فلو أن إنساناً أخذ نقيض تالي نتيجة قياس الخلف مع المقدمة المسلمة لأنتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال كل " أ ج " وكل " ج ب " لأنتج كل " أ ب " وكل قياس خلف إذا عكس صار مستقيماً ويفترق قياس الخلف وعكس القياس بأن عكس القياس هو بعد قياس معمول وأما قياس الخلف فهو مبتدأ وإن كان بالقوة عكساً لقياس الاستقامة فانظر الآن أن كل مطلوب ما نقيضه وكيف يمكن أن يقرن به مقدمة لينتج محالا وفي أي شكل يمكن ذلك.

فصل في القياس الذي من مقدمات متقابلة

والقياس الذي من مقدمات متقابلة هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركتين في الحدود مختلفتين بالكيف ولكن إنما يروج بأن يبدل الاسم في بعض الحدود حتى لا يفطن لكذبه

---

(١) عبارة عن قول قياسي يبيّن صحّة المطلوب بابطال نقيضه.

و هو مؤلّف من قياسين:

أحدهما اقتراني مؤلّف من مقدّمتين: صغراه شرطيّة مقدمها مفروض كذب المطلوب، وتاليها مفروض صدق نقيضه؛ وكبراه مقدّمة (حمليّة) مفروضة الصّدق، فيلزم من اقترانها بتالي الصغرى المحال.

و الآخر (استثنائي مؤلّف من: شرطيّة) منفصلة، وهي ما وقعت نتيجة بناء الاقتراني؛ واستثنائيّة من نقيض تالي هذه الشّرطيّة، نتيجة بطلان عين المقدّم منها، وهو نقيض المطلوب، المفروض؛ وذلك كما لو كان مطلوبنا مثلا:

فلا يقال فيه مثلا بعد قولهم إن الإنسان ضاحك الإنسان ليس بضاحك ولكن يقولون بعد قولهم إن الإنسان ضاحك أن البشر ليس بضاحك ونتيجة هذا القياس هو أن الشيء ليس نفسه مثل أن الإنسان ليس ببشر وإنما يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت وربما استعمل على سبيل الجدل إذا كان الخصم يتناقض في مأخذه بأن يتسلم منه مقدمة ثم يتسلم منه مقدمات أخرى تنتج نقيض تلك المسلمة فتؤخذ النتيجة ونقيضها الأول المسلم ويعمل قياس من متقابلتين ينتج أن الشيء ليس هو إياه.

obeikandl.com

فصل في المصادرة[١] على المطلوب الأول

المصادرة على المطلوب الأول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد به إنتاجه كمن يقول إن كل إنسان بشر وكل بشر ضحاك فكل إنسان ضحاك والكبرى ههنا والنتيجة شيء واحد ولكن أبدل الاسم احتيالا ليوهم المخالفة فأي مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الأخرى تكون طرفاها معنى واحداً ذا اسمين مترادفين كما قلنا إن الإنسان بشر وهو كقولك: إن الإنسان إنسان – هذا إذا كانت المصادرة على المطلوب الأول بقياس واحد.

---

(١) عند أهل النظر تطلق على قسم من الخطاء في البرهان لخطاء مادته من جهة المعنى، وهي جعل النتيجة مقدّمة من مقدمتي البرهان بتغيّر مّا، وإنّما اعتبر التغيير بوجه ما ليقع الإلتباس كقولنا هذه نقلة وكلّ نقلة حركة فهذه حركة، فالصغرى ههنا عين النتيجة. فإن قيل هذا خطاء في الصورة لأنّ النتيجة حينئذ لا تكون قولا آخر فلا يكون قياسا. قلنا هو قول آخر نظرا إلى ظاهر اللفظ. ويقال أيضا بعبارة أخرى توقّف مقدّمة الدليل على ثبوت المدعى.

ومن هذا القبيل الأمور المتضايفة فإذا جعل أحدهما مقدّمة من مقدّمتي برهان كان كجعل النتيجة مقدّمة من برهانها، مثل هذا ابن لأنه ذو أب وكل ذي أب ابن، لأنّ الصغرى في قوة النتيجة، ومن هذا القبيل أيضا كلّ قياس دوري وهو ما يتوقّف ثبوت إحدى مقدّمتيه على ثبوت النتيجة إمّا بمرتبة أو بمراتب. ومنهم من يجعل المصادرة من قبيل الخطاء من جهة الصورة قائلا بأنّ الخطاء في الصورة إمّا بحسب نسبة بعض المقدّمات إلى بعض وهو أن لا يكون على هيئة شكل منتج وإمّا بحسب نسبة المقدّمات إلى النتيجة بأن لا يكون اللازم قولا غير المقدّمات وهو المصادرة على المطلوب، هكذا يستفاد من حواشي العضدي للسّيّد السّند والسّعد التفتازاني في بحث المغالطة. وقيل المصادرة على المطلوب أربعة أوجه الأول أن يكون المدعى عين الدليل، والثاني أن يكون المدعى جزء الدليل، والثالث أن يكون المدعى موقوفا عليه صحة الدليل، والرابع أن يكون موقوفا عليه صحة جزء الدليل انتهى. وقد تطلق المصادرات على مقدّمات مذكورة في العلوم المدوّنة مسلّمة في الوقت مع استنكار وتشكيك وقد سبق في مقدمة الكتاب في بيان معنى المبادئ. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج ٢، ص: ١٥٥٥]

obeikandl.com

وأما في الأكثر فإنما يقع في قياسات متركبة متتالية بأن يكون المطلوب تبين بمقدمة تلك المقدمة إنما أنتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب ثم تأمل أنت كيف يمكن في كل شكل.

فصل في بيان أن الشيء كيف يعلم ويجهل معاً

الانسان الواحد قد يعلم الشيء بعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله فيما يخصه فلا يعلمه البتة أو يعتقد في خاصته رأياً أو ظناً باطلا وهو لا يشعر مثل أن يكون الإنسان يعلم أن كل اثنين هو عدد زوج ولا يعلم أن الاثنين اللذين في يد زيد هو زوج أو ليس بزوج وربما ظنه فرداً لأنه لا يعلمه اثنين أو عند ما يعلمه اثنين ليس يخطر بباله أن كل اثنين زوج وهذا الجهل لا تناقض فيه مع ذلك العلم لأنه إنما علم أن كل شيء يكون اثنين فهو علم زوج " ولم يعلم أن كل اثنين بالفعل وأنه زوج " ومهما علم أن هذا الشيء اثنان علم حينئذ أنه زوج بعلمه الاول الكلي فيكون هذا علماً كلياً فلا يناقضه الجهل الجزئي وقد يمكن أن يعلم الشيء بالقوة ويجهله بالفعل بأن يكون إنما يعلم المقدمة الكبرى الكلية أو يعلمها مع الصغرى أيضاً ولا يعلم النتيجة وذلك لأن العلم بهما شيء غير العلم بالنتيجة ولكنه علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق بل إذا اقترنا بالفعل عند الذهن وأما إذا كانا معلومين على الافتراق ولم يقترنا بعد أو لم يخطر بالبال معاً موجهين نحو النتيجة فليسا علة بالفعل ولا يلزم معلولهما وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل أن يكون إنساناً يعلم أن كل بغلة عاقر علماً على حدة ويعلم أيضاً أن هذا الحيوان بغلة ويراه منتفخ البطن فيظن أنه حامل ولو اقترن عنه العلمان معاً لما كان يظن هذا الظن وقد يمكن أن يتناقض الفكر والوهم فإن الوهم تبع للحس فكل شيء خالف المحسوس فإن الوهم إما أن يمنع وجوده وإما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات فلهذا ما كنا نعقل أن الكل متناه لا إلى ملاء ولا إلى خلاء ولكننا لا نتصور في أنفسنا أبداً إلا ملاء أو خلاء بعد ملاء بلا نهاية ونعقل أن للكل مبدأ غير مشار إليه ولا له مكان ولا هو في جهة لكن الوهم يوجب وجوده على أحد هذه الأحوال ولا يكاد يمكنه التخلص منها.

فصل في الاستقراء[١]

الاستقراء: هو حكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي إما كلها وهو الاستقراء التام وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور فكأنه يحكم بالأكبر على الواسطة لوجود الأكبر في الأصغر ومثاله أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة لأن كل حيوان طويل العمر فهو مثل إنسان أو فرس أو ثور والانسان والفرس والثور قليل المرارة ومن عادتهم أن لا يذكروه على هذا النظم بل يقتصرون على ما هو كالصغرى أو ما هو كالكبرى.

فصل في التمثيل[٢]

وأما التمثيل فهو الحكم على شيء معين لوجود ذلك الحكم في شيء آخر معين أو أشياء أخر معينة على أن ذلك الحكم كلي على المعنى المتشابه فيه فيكون المحكوم عليه هو المطلوب والمنقول منه الحكم هو المثال والمعنى المتشابه فيه هو الجامع والحكم هو المحكوم به على المطلوب المنقول من المثال مثاله إن العالم محدث لأنه جسم مؤلف فشابه البناء والبناء محدث فالعالم محدث فههنا عالم وبناء وجسمية ومحدث.

---

(١) الاستقراء: هو تعرّف الشّيء الكلّيّ بجميع أشخاصه. (مفاتيح العلوم/ ١٥٠) هو الحكم على كلّي بما وجد في جزئيّاته الكثيرة. (الإشارات والتّنبيهات مع الشّرح ١/ ٤٦) إظهار كلّي بتصفّح سائر جزئيّاته. (الحدود لابن سينا/ ٣٦) هو الحكم على كلّ [كلّيّ] ، بناء على مشاهدة كثير من جزئيّاته. (سه رساله شيخ إشراق/ ٨٧) علم الاستقراء هو العلم الحاصل في صناعة الجدل. (تفسير ما بعد الطّبيعة/ ١٥٧)

(٢) التّمثيل: القياس على طريق الجدل، ردّك الشّيء إلى المشارك له في علقة لتحكم له بمثل حكمك الّذي أو جبته له العلّة. وهذا هو التّمثيل بعينه. (رسائل الفارابيّ، المسائل المتفرّقة/ ٢٤) هو إثبات الحكم في جزئيّ لثبوته في جزئيّ آخر المعنى مشترك بينهما، كقولهم: العالم مؤلّف. (شرح حكمة الإشراق/ ١٢٦)

فصل في الضمير

الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى إما لظهورها والاستغناء عنها كما جرت العادة في التعاليم كقولك خطا " أ ب و أ ج " خرجا من المركز إلى المحيط " وكل خطين خرجا الخ " إنهما متساويان وقد حذفت الكبرى وإما لا خفاء كذب الكبرى إذا صرح بها كلية كقول الخطابي هذا الإنسان مخاطب العدو فهو إذاً خائن مسلم للثغر ولو قال وكل مخاطب للعدو فهو خائن لشعر بما يناقض به قوله و لم يسلم.

فصل في الرأي[1]

الرأي مقدمة كلية محمودة مسوقة في أن كذا كائن أو غير كائن موجود أو غير موجود صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائماً في الخطابة مهملة وإذا عمل منها قياس ففي الأغلب يصرح وتؤخذ دائماً في الحطابة مهملة وإذا عمل منها قياس ففي الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى وتطوي الصغرى كقولك الحساد يعادون والأصدقاء ينصحون " ويكون القياس هكذا هؤلاء حساد والحساد يعادون فهؤلاء يعادون – أو هؤلاء أصدقاء الأصدقاء ينصحون فهؤلاء ينصحون ".

---

(١) الرّأي: هو الظّنّ الظّاهر في القول والكتاب.

ويقال: إنّه اعتقاد النفس أحد شيئين متناقضين اعتقادا يمكن الزّوال عنه.

ويقال: إنّه الظّنّ مع ثبات القضية عند القاضي، والرّأي إذن سكون الظّنّ. (رسائل الكندي الفلسفيّة/ ١٦٨) نهاية الفكر. (المقابسات/ ٣٦١) شيء من تلقيح الظّنّ والوهم بشركة العقل والتّجربة. (نفس المصدر/ ٤٧٠) هو الظّن الظّاهر. (الحدود والفروق/ ٣٨) هو الاعتقاد المجزوم به. (الحكمة المتعالية ٥/ ٨٦، طبيعيّات الشّفاء/ الفنّ السّادس/ ١٨٥) هو إجالة الخاطر في المقدّمات الّتي يرجى منها إنتاج المطلوب. وقد يقال للقضيّة المنتجة من الرّأي: رأي. (الحكمة المتعالية ٤/ ٥١٩، مفاتيح الغيب/ ١٤١)

فصل في الدليل[١]

الدليل في هذا الموضع قياس إضماري حده الأوسط واحد إذا وجد للأصغر تبعه وجود شيء آخر للأصغر دائماً كيف كان ذلك التبع ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمتيه – ومثاله قولك هذه المرأة ذات لبن " وكل ذات لبن قد ولدت " فهي إذاً قد ولدت وربما سمى هذا القياس نفسه دليلا وربما سمى به الحد الأوسط.

فصل في العلامة[٢]

وأما العلامة فإنها قياس إضماري حده الأوسط إما أعم من الطرفين معاً حتى لو صرح بمقدمتيه كان المنتج منه من موجبتين في الشكل الثاني كقولك هذه المرأة مصفارة فهي إذاً حبلى وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعاً وظالماً.

فصل في القياس الفراسي

وأما القياس الفراسي فإنه شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الأوسط فيه هيئة بدنية توجد للإنسان المتفرس فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجاً يتبعه خلق فإنه إذا سلم أن الهيئات البدنية تتبع الأمزجة والمواد وتتبع تلك الأمزجة أخلاق ما فتكون الأمزجة والمواد علة للهيئة وللخلق.

والهيئة والخلق تابعان لها في البدن أحدهما معلول للآخر في النفس وتكون حدوده أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والأسد وعظم الأعالي الموجودة لهما والشجاعة الموجودة

---

(١) الدّليل: عبارة عن قياس كبراه مقدّمة محمودة يميل اليها السّامعون؛ كقولنا: فلان منعم فكلّ منعم محبوب.

(٢) عبارة عن ما طويت فيه المقدّمة الكبرى، و (يكون) الحدّ الأوسط فيه يلازم العلّة؛ كقولنا: هذا الخشب يحترق، فقد اشتعلت فيه النّار. وربما اتّفق أن كان منه ما لو صرّح بمقدمته الكبرى، (و) كان الحدّ الاوسط فيه أعم من الطّرفين ومحمولا عليهما بالايجاب؛ كقولنا: هذه المرأة مصفارّة، فهي حبلى. ومنه ما لو صرّح فيه بالمقدّمة الكبرى، كان موضوعا للطرفين وهو جزئيّ؛ كقولنا: الحجّاج كان شجاعا، فالشّجعان ظلمة.

للأسد مسلمة لزيد بالحجة بعد أن تتبعت أصناف الحيوان المشاركة للأسد في الأخلاق فوجد أن كل ما يشاركه في الشجاعة يشاركه في الهيئة وإن خالفه كثير في خلق آخر كالكرم المنسوب إليه الذي يخالف فيه النمر ويشاركه في عظم الصدر والشجاعة وما لا يشاركه في الشجاعة لا يشاركه في هذه وإن شاركه في خلق آخر كالكرم فيقال إن فلاناً عريض الصدر شجاع لأن الأسد عريض الصدر وشجاع.

البرهان(١)

فصل في التصور والتصديق

كل علم فإنه إما تصور لمعنى ما أو تصديق وربما كان تصور بلا تصديق مثل من يتصور القائل إن الخلاء موجود ولا يصدق به ومثل ما يتصور معنى الإنسان وليس له فيه ولا في شيء من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق وتصور فإما مكتسب يبحث ما.

وإما واقع ابتداء والذي يكتسب به التصديق هو القياس وما يشبهه من الأمور التي ذكرناها والذي يكتسب به التصور فهو الحد وما يشبهه من الأمور التي سنذكرها وللقياس أجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد أجزاء متصورة وليس يذهب ذلك إلى غير نهاية حتى تكون تلك النهاية ولكن الأمور تنتهي إلى مصدقات بها ومتصورات بلا واسطة ولنعد المصدق بها بلا واسطة.

---

(١) البرهان: إنّ البرهان مقدّمات الحجّة على تحقيق الخبر. (رسائل إخوان الصّفاء ٣/ ٨٩) الحجّة العقليّة إمّا أن تكون مقدّماتها قطعيّة ضروريّة أو مكتسبة، وتسمّى برهانا ودليلا. (مطالع الأنظار/ ٢٦) هو الطّريق إلى الوقوف على الحقّ، أي اليقين. (شرح الإلهيّات من كتاب الشّفاء/ ١٩٠).

القياس البرهانيّ: القياسات البرهانيّة مؤلّفة من المقدّمات الواجب قبولها إن كانت ضروريّة يستنتج منها الضّروريّ على نحو ضرورتها، أو ممكنة يستنتج منها الممكن. (الإشارات والتّنبيهات/ ٥٩) القياس البرهانيّ قياس يقينيّ يقف به العقل على ما يروم الوقوف عليه بتوسّط علّة الوجود والعلم جميعا. (الحدود والفروق/ ٣١)

فصل في المحسوسات

المحسوسات[١] هي أمور أوقع التصديق بها الحس كقولك الثلج أبيض وكقولك إن الشمس نيرة.

فصل في المجربات[٢]

المجربات هي أمور أوقع التصديق بها الحس بشركة من القياس وذلك أنه إذا تكرر في إحساسنا وجود شيء لشيء مثل الاسهال للسقمونيا والحركات المرصودة للسماويات تكرر ذلك منا في الذكر وإذا تكرر منا ذلك في الذكر حدثت لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو أنه لو كان هذا الأمر كالاسهال مثلا عن السقمونيا اتفاقياً عرضياً لا عن مقتضى طبيعته لكان لا يكون في أكثر الأمر من غير اختلاف حتى أنه إذا لم يوجد ذلك استندرت النفس الواقعة فطلبت سبباً لما عرض من أنه لم يوجد وإذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس أذعنت النفس بسبب ذلك التصديق بأن السقمونيا من شأنها إذا شربت أن تسهل صاحبها.

---

(١) المحسوس: هو المدرك صورته مع طينته. (رسائل الكندي الفلسفيّة/ ١٦٧، المقابسات/ ٣٦٦) امّا المادّة فهي الشّيء الّذي هو بالقوّة، الشّيء سيكون بالفعل والحدّ. وامّا الصّورة فهي الفعل والماهيّة. والشّخص المحسوس هو المؤتلف من هذين. (أي: الصّورة والمادّة) . (رسائل ابن رشد، كتاب ما بعد الطّبيعة/ ٦٦) إنّ المعاني الّتي تدركها النّفس ادراكا روحانيّا منها: جزئي وهي المحسوسات، ومنها كلّي وهو المعقولات. (في النّفس/ ٢٠٢) المعلوم إمّا مجرّد عمّا سواه أو عمّا يقارنه مقارنة مؤثّرة، وإمّا مخالط بغيره مخالطة مؤثّرة... والثّاني يسمّى محسوسا، سواء كان مبصرا، أو ملموسا، أو مشموما، أو مذوقا، أو مسموعا، أو متخيّلا، أو متوهّما. (المبدأ والمعاد لصدر الدّين/ ٧٩).

(٢) هي قضايا وأحكام تتبع مشاهدات منّا تتكرّر، فتفيد إذكارا بتكرّرها فيتأكّد منها عقد قويّ لا يشكّ فيه. (الإشارات والتّنبيهات/ ٤٠) هي ما يحكم بها العقل بواسطة الحس مع التّكرار، ولا بدّ مع ذلك من قياس خفيّ. (شرح المواقف/ ٧٥)

obeikandl.com

فصل في المتواترات[١]

المتواترات هي الأمور المصدق بها من قيل تواتر الأخبار التي يصح في مثلها المواطأة على الكذب لغرض من الأغراض كضرورة تصديقنا بوجود الأمصار والبلدان الموجودة وإن لم نشاهدها.

فصل في المقبولات[٢]

المقبولات آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لأمر سماوي يختص به أو لرأي وفكر قوي تميز به مثل اعتقادنا أموراً قبلناها عن أئمة الشرائع عليهم السلام " قبل أن يتحققها بالبرهان أو شبهه ".

فصل في الوهميات

الوهميات[٣] هي آراء أوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس مصروفة إلى حكم المحسوسات لأن قوة الوهم لا يتصور فيه خلافها: ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهماء " ما لم يصرفوا عنه قسراً " إن الكل ينتهي إلى خلاء أو أن يكون الملاء غير متناه ومثل تصديق الأوهام الفطرية كلها بأن كل موجود فيجب أن يكون متحيزاً في جهة.

وهذان المثالان من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها العقل مثل أنه كما لا يمكن أن يتوهم جسمان في مكان واحد فكذلك لا يوجد ولا يعقل جسم واحد في وقت واحد في مكانين والوهميات قوية جداً عند الذهن والباطل منها إنما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم – ولذلك لا تتميز في بادئ الأمر عن الأوليات العقلية ومشابهاتها لأنا إذا رجعنا إلى شهادة الفطرة رأينا الفطرة تشهد بها شهادتها بالعقليات ومعنى

---

(١) هي ما يحكم بها بمجرّد خبر جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب. (شرح المواقف/ ٧٦)

(٢) هي آراء مأخوذة ممن يحسن الظن بصدقه كان إمّا جماعة أو شخصا مقبول القول (ل، ٢٨، ٢١).

(٣) ما أوجب التّصديق بها قوّة الوهم، إلا انّ ما كان منها في في غير المحسوس فكاذب؛ كالحكم بأنّ كلّ موجود مشار الى جهته أخذا من المحسوس.

obeikandl.com

الفطرة أن يتوهم الإنسان نفسه حصل في الدنيا دفعة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأياً ولم يعتقد مذهباً ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة لكنه شاهد المحسوسات وأخذ منها الخيالات ثم يعرض على ذهنه شيئاً ويتشكك فيه فإن أمكنه الشك فالفطرة لا تشهد به وإن لم يمكنه الشك فهو ما توجبه الفطرة وليس كل ما توجبه فطرة الإنسان بصادق بل كثير منها كاذب إنما الصادق فطرة القوة التي تسمى عقلا وأما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذباً وإنما يكون هذا الكذب في الأمور التي ليست بمحسوسة بالذات إما هي مثل مبادئ المحسوسات كالهيولى والصورة بل العكس والباري تعالى أو هي أعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة والتناهي واللاتناهي والعلة والمعلول وما أشبه ذلك فإن العقل لما كان يبتدئ من مقدمات يساعده عليها الوهم ولا يناقض في شيء منها ولا ينازع، ثم إذا انتهى إلى نتائج مضادة لمقتضى فطرة الوهم أخذ الوهم حينئذ في الامتناع عن تسليم الحق اللازم فيعلم أن هذه الفطرة فاسدة وأن السبب فيه أن هذه جبلة قوة لا تتصور شيئاً إلا على نحو المحسوس – وهذا مثل مساعدة الوهم العقل في جميع المقدمات التي أنتجت أن من الموجودات ما ليس له وضع ولا هو في مكان ثم امتناعه عن التصديق بوجود هذا الشيء ففطرة الوهم في المحسوسات وفي الخواص التي لها من جهة ما هي محسوسة صادقة يتبعها العقل بل هو آلة للعقل في المحسوسات وأما فطرتها في الأمور التي ليست بمحسوسة لتصرفها إلى وجود محسوس فهي فطرة كاذبة.

فصل في الذائعات

وأما الذائعات فهي مقدمات وآراء مشهورة محمودة أوجب التصديق بها إما شهادة الكل مثل أن العدل جميل وإما شهادة الأكثر وإما شهادة العلماء أو شهادة أكثرهم أو الأفاضل منهم فيما لا يخالف فيه الجمهور وليست الذائعات من جهة ما هي هي بما يقع التصديق بها في الفطرة فإن ما كان من الذائعات ليس بأولى عقلي ولا وهمي فإنها غير فطرية ولكنها متقررة عند الأنفس لأن العادة تستمر عليها منذ الصبا وفي الموضوعات الاتفاقية وربما دعا إليها محبة التسالم والاصلاح المضطر إليهما الإنسان أو شيء من الاخلاق الإنسانية مثل الحياء والاستئناس أو سنن قديمة بقيت ولم تنسخ أو الاستقراء

الكثير أو كون القول في نفسه ذا شرط دقيق بين أن يكون حقاً صرفاً أو باطلا صرفاً فلا يفطن لذلك الشرط ويؤخذ على الاطلاق وإذا أردت أن تعرف الفرق بين الذائع والفطري فاعرض قولك العدل جميل والكذب قبيح على الفطرة التي عرفنا حالها قبل هذا الفصل وتكلف الشك فيهما تجد الشك متأتياً فيهما وغير متأت في أن الكل أعظم من الجزء وهو حق أولى – وفي أن الكل ينتهي عند شيء خارج خلا أو ملأ وهو فطري وهمي والأوليات والوهميات أيضاً ذائعة. وربما عرض من الأسباب ما زيف الوهميات فأخرجها عن الذائعات وأما الذائعات المحمودة في بادئ الرأي الغير المتعقب فهي آراء إذا عرضت على الأذهان العامية الغير الفطنة أو الفطنة الغافلة عرضاً بغتة أذعنت لها وإذا تعقبت لم تكن محمودة كقول القائل يجب أن تنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً وليس الشيء الواحد ذائعاً في البادي بالقياس إلى كل سامع بل إلى نفس نفس.

فصل في المظنونات[1]

والمظنونات هي آراء يقع التصديق بها لا على الثبات بل يخطر إمكان نقيضها بالبال ولكن الذهن يكون إليها أميل. فإن لم يخطر إمكان نقيضها بالبال وكان إذا عرض نقيضه على الذهن لم يقبله الذهن و لم يمكنه فليس بمظنون صرف بل هو معتقد.

فإن قيل له: مظنون فباشتراك الاسم وكأنه إنما يقال ذلك لمعتقد غير حق أو غير واجب الحقية وما كان من المعتقدات غير حق أو غير واجب القبول وكان لا يخطر نقيضه بالبال لكنه إذا تكلف اخطاره بالبال لم يجب حينئذ أن يحمد ويقبل وعاد شنعاً أو مشكوكاً فيه بحسب الشهرة فهو الذائع في البادي وبذلك ينفصل عن المظنون.

(١) هي قضايا لا يرى مستعملها أنّه جازم بها ولكن يكون في نفسه منها ظن غالب ومن جملة هذه المظنونات ما يكون مظنونا في بادئ الرأي فإذا قوي التأمل فيها زال الظن كقولك أنصر أخاك ظالما أو مظلوما. (ل، ٢٩، ١)

openkandil.com

فصل في المخيلات(١)

المخيلات هي مقدمات ليست تقال ليصدق بها بل لتخيل شيئاً على أنه شيء آخر وعلى سبيل المحاكاة ويتبعه في الأكثر تنفير للنفس عن شيء أو ترغيبها فيه وبالجملة قبض أو بسط مثل تشبيهنا العسل بالمرة فينفر عنه الطبع وكتشبيهنا التهور بالشجاعة أو الجبن بالاحتياط فيرغب فيه الطبع.

فصل في الأوليات(٢)

الأوليات هي قضايا ومقدمات تحدث في الإنسان من جهة قوته العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها إلا ذواتها. والمعنى الجاعل لها قضية وهو القوة المفكرة الجامعة بين البسايط على سبيل إيجاب أو سلب فإذا حدثت البسائط من المعاني بمعونة الحس والخيال أو بوجه آخر في الإنسان ثم الفتها المفكرة الجامعة وجب أن يصدق بها الذهن ابتداء بلا علة أخرى ومن غير أن يشعر أن هذا مما استفيد في الحال بل يظن الإنسان أنه دائماً كان عالماً به ومن غير أن تكون الفطرة الوهمية تستدعي إليها على ما بيناه ومثال ذلك أن الكل أعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شيء آخر نعم قد يمكن أن يفيده الحس تصوراً للكل وللأعظم وللجزء وأما التصديق بهذه القضية فهو من جبلته وما كان من الوهميات صادقاً على ما أوضحنا فهو في هذه الجملة.

---

(١) بفتح الياء المشدّدة عند المنطقيين هي القضايا التي يخيل بها فتتأثّر النفس قبضا أو بسطا فتنفر أو ترغب، سواء كانت مسلّمة أو غير مسلّمة، صادقة أو كاذبة. وأسباب التخييل كثيرة، بعضها يتعلّق باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك، كما إذا قيل الخمر ياقوتية سيّالة انبسطت النفس ورغبت في شربها. وإذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت وتنفرت عنه كذا في شرح الشمسية. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج ٢، ص: ١٤٩٧]

(٢) هي القضايا الّتي يوجبها العقل الصّريح لذاته ولغريزته، لا بسبب من الأسباب الخارجة عنه. (الإشارات والتّنبيهات/ ٤٠) هي البديهيّات بعينها إلا أنّها كما لا تحتاج إلى وسط، لا تحتاج إلى شيء آخر، كإحساس أو تجربة أو شهادة أو تواتر أو غير ذلك سوى تصوّر الطّرفين والنّسبة. (الحكمة المتعالية ٤/ ٥١٨)

واعلم أن الحس إنما يدرك الجزئيات الشخصية والذكر والخيال ما يحفظان ما يؤديه الحس على شخصيته أما الخيال فيحفظ الصورة. وأما الذكر فيحفظ المعنى المأخوذ منه وإذا تنكر الحس كان ذكراً وإذا تكرر الذكر كان تجربة وقد قيل في الحسيات والتجربيات ما فيه كفاية في مثل هذا الكتاب والفكر العقلي ينال الكليات متجردة والحس والخيال والذكر تنال الجزئيات فإن الحس لا ينال الإنسان المقول على كثيرين – وكذلك الخيال فإنك أي صورة أحضرتها في التخيل أو في الحس الجسماني لم يمكنك أن تشرك فيها سائر الصور الجزئية الشخصية لأن ما يرتسم في الحس أو الخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والأين والوضع غير ضرورية في الإنسانية ولا مساوية لها فالكليات والتصديقات والتصورات الواقعة فيها غير ضرورية في الإنسانية ولا مساوية لها فالكليات والتصديقات والتصورات الواقعة فيها غير مدركة بالحس ولا بالتخيل ولا أيضاً عللها حدس أو تجربة لكنهما معاونان للعقل أما من جهة التصور فلأن الحس يعرض على الخيال أموراً مختلطة والخيال يعرضها على العقل ثم العقل يفعل فيها التمييز والتجزئة ويأخذ كل واحد من المعاني مفرداً ويرتب الأخص والأعم والذاتي والعرضي فترتسم حينئذ في العقل المعاني الأولى للمتصورات ثم يركب منها الحدود – فإما من جهة التصديق فقد يعينه الحس فقد يعينه الحس والخيال من طريق التجربة أو الحدس وقد يعينه بالاستقراء والفرق بين الاستقراء والتجربة معلوم واستعانته به من طريق الاستقراء إما على سبيل الاحتجاج وإما على سبيل التنبيه كمن يستقري جزئيات أمور أحكامها بينه الصدق إلا أن بالنفس عنها غفلة وقد يعين على سبيل العرض بأن يعين أولا في اعطاء المتصورات ثم المتصورات تأتلف بإيجاب وسلب فيلوح للعقل ما يجب أن يصدق به بذاته ويلوح له القياس فيما يجب أن يكتسب به من التصديق.

فصل في البرهان

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لانتاج يقين واليقينيات إما الأوليات وما جمع معها وإما التجريبيات وإما المتواترات وإما المحسوسات وقد فهمناها وأما الذائعات والمقبولات والمظنونات فخارجة عن هذه الجملة.

فصل في البرهان المطلق

هو برهان اللم وبرهان الإن

أما برهان اللم[١] فهو الذي ليس إنما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق بها فقط حتى تكون فائدته أن تعتقد أن القول لم يجب التصديق به بل يعطيك أيضاً مع ذلك علة اجتماع طرفي النتيجة في الوجود فتعلم أن الأمر لم هو في نفسه كذا فيكون الحد الأوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة لأنه علة للحد الأكبر إما على الاطلاق كقولك هذه الخشبة مثلا أحالها شيء قوى الحرارة وكل شيء أحاله شيء قوى الحرارة فهو محترق – فهذه الخشبة محترقة وإما لا على الاطلاق بل علة لوجود للأصغر مثل أن يكون الحد الأوسط نوعاً ما وله جنس أو فصل أو خاصة فنحمل ذلك الحد عليه أولا ونحمل عليه ما وضع تحته مثل قولك كل شكل متساوي الساقين فهو مثلث وكل مثلث فإن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين.

فصل في برهان الإن[٢]

---

(١) إنّ برهان اللمّ حصل فيه كون الأوسط، علّة لحصول الأكبر في الأصغر في الذهن وفي الخارج معا. وأمّا برهان الإن فقد حصلت فيه هذه العلّة في الذهن لا في الخارج، فلا جرم كان برهان اللم أقوى. (شر ١، ٢١٥، ١٣) – الحدّ الأوسط لا بد وان يكون علّة لتصديق ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علّة لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللمّ، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإن (ل، ٤٦، ٨) – وتحقيق الكلام أنّ الانتقال من المخلوق إلى الخالق إشارة إلى برهان الإن، والنزول من الخالق إلى المخلوق برهان اللم، ومعلوم أنّ برهان اللم أشرف. (مفا ١، ١٠١، ٢٤)

(٢) إنّ برهان اللمّ حصل فيه كون الأوسط، علّة لحصول الأكبر في الأصغر في الذهن وفي الخارج معا. وأمّا برهان الإن فقد حصلت فيه هذه العلّة في الذهن لا في الخارج، فلا جرم كان برهان اللم أقوى. (شر ١، ٢١٥، ١٤) – الحدّ الأوسط لا بد وان يكون علّة لتصديق ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علّة لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللمّ، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإنّ (ل، ٤٦، ٩) – اعلم: أنّ التمسّك بطريق المعجزات من باب برهان الإن. وهو الاستدلال بالأثر على المؤثّر على سبيل الاحتمال، فإنّا نعرف بظهور المعجز عليه– عليه السلام– كونه مشرّفا عند الله على سبيل الإجمال. من غير أن نعرف كيفية ذلك الشرف. وأمّا هذا الطريق الثاني فهو من باب برهان العلم.

وأما برهان الإن فهو الذي إنما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق فيعتقد أن القول لم يجب التصديق به ولا يعطيك أن الأمر في نفسه لم هو كذلك لأن الحد الأوسط فيه ليس هو علة للأكبر في ذاته بوجه ولا علة لوجود الحد الأكبر في الأصغر وربما كان معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة فإذا قد أحالها شيء حار والاحتراق معلول لوجود الحد الأكبر في الأصغر وما كان هكذا فليسم دليلا.

فصل في مطلب[١] (هل)

(**مطلب هل**) هو ما يطلب به أن يتعرف الايجاب أو السلب وبالجملة التصديق وهو إما مطلب هل مطلقاً كقولك هل الله موجود وهل الخلاء موجود وإنما يطلب به أن يتعرف بهذا المطلب حال الشيء في الوجود المطلق أو العدم المطلق وأما مطلب هل مقيداً كقولنا هل الله خالق الشر وهل الجسم محدث وإنما يطلب به أن يتعرف هل الشيء موجود على حال ما أو ليس.

فصل في مطلب[٢] (ما)

(**مطلب ما**) هو ما يطلب به التصو وهو إما بحسب الاسم كقول القائل ما الخلاء ومعناه ما المراد باسم الخلاء – وهذا يتقدم كل مطلب وإما بحسب الذات كقولك ما الإنسان في وجوده وهذا يطلب به أن يتعرف حقيقة الذات ويتقدمه الهل المطلق.

---

(١) هو على قسمين. أحدهما: هل الشيء في نفسه موجود أو معدوم؟ وهذا يسمّى بالهل البسيط. والثاني: هل الشيء موصوف بالصفة الفلانيّة؟ وهذا هو الهل المركّب. (شر ١، ٢٢١، ١٧)

(٢) تارة يطلب به شرح الاسم، وتارة يطلب به شرح الحقيقة. أما مطلب شرح الاسم فهو كما إذا سمع الإنسان لفظا ولا يفهم معناه، فإنّه يقول: ما هو؟ ومراده: أن يفسّر له ما هو المراد من ذلك اللفظ؟

وأما طلب الحقيقة فهو كما إذا علم مثلا أنّ الملاك شيء موجود في نفسه. فيقول: ما هو؟ ومراده: أنّه يذكر على التفصيل مجموع أجزاء ماهيّته. ثم إنّ «الشيخ» ذكر في هذا المقام أن طلب الحقيقة إمّا أن يكون بالحدّ أو بالرسم. وذلك لأنّ تعريف الحقيقة إمّا أن يكون بالأجزاء المقوّمة لها، وإمّا أن يكون بالأمور الخارجة عنها، وإمّا أن يكون بما يتركّب من القسمين. (شر ١، ٢٢٠، ٢١)

فصل في مطلب[١] (لِمَ)

(**مطلب لِمَ**) ما يطلب به أن يتعرف العلة لجواب (هل). وهو إما أن يطلب به علة التصديق فقط، وإما أن يطلب به علة نفس الوجود .

فصل في معنى الأي

وأما مطلب الأي: فهو داخل بالقوة في الهل المقيد وإنما يطلب التمييز إما بالصفات الذاتية وإما بالخواص.

فصل في الأمور التي يلتئم منها أمر البراهين ثلاثة

موضوعات، ومسائل، ومقدمات هي المبادئ والموضوعات يبرهن فيها، والمسائل يبرهن عليها، والمقدمات يبرهن بها. فلنتكلم أولا في المقدمات.

فصل في مقدمات البراهين

مقدمات البراهين تكون صادقة يقينية ذاتية لا بد أن تنتهي إلى مقدمات أولية مقولة على الكل كلية وقد تكون ضرورية إلا على الأمور المتغيرة التي هي في الأكثر على حكم ما فتكون أكثرية وأن تكون عللا لوجود النتيجة وأن تكون مناسبة لها.

فصل في الحمل الذاتي

الحمل الذاتي يقال على وجهين: فإنه إما أن يكون المحمول مأخوذاً في حد الموضوع مثل الحيوان في حد الإنسان وإما أن يكون المحمول مأخوذاً في حده الموضوع أو جنساً مثل الفطوسة التي يؤخذ في حدها الأنف والمثلث الذي يؤخذ في حده السطح أو موضوع معروضة كمفرق البصر الذي يؤخذ في حده الجسم والجسم موضوع الأبيض الذي هو معروض لذلك العارض وإنما كان هذا ذاتياً لأنه خاص لموضوع الصناعة أو لشيء في

---

(١) هو أيضا على وجهين: وذلك لأنّه إمّا أن يطلب به لميّة الحكم الذهنيّ، أو لميّة العرفي نفسه. مثال الأول: لم قلت: أنّ الأمر كذا؟ فههنا إذا ذكر المسئول ما يدلّ على ثبوته كفاه. ومثال الثاني: أن يقال: لم كان الأمر في نفسه كذلك؟ فههنا ما لم يذكر للسبب المؤثّر فيه في نفس الأمر، فإنّه لا يخرج عن العهدة. (شر ١، ٢٢٢، ٣).

obeikandl.com

موضوع الصناعة التي الشيء من جملتها فهو يتبع الشيء أو موضوع صناعته من حيث هو ولا يكون دخيلا عليه غريباً عنه.

فصل في المقدمة الأولية

المقدمة الأولية يقال لها أولية من وجهين

أحدهما: من جهة أن التصديق بها حاصل في أول العقل مثل أن الكل أعظم من الجزء.

والثاني: من جهة أن الايجاب فيها أو السلب لا يقال على ما هو أعم من الموضوع قولا كلياً أما الايجاب فمثل قولك إن كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فإن هذا إلا يحمل على ما هو أعم من المثلث حملا كلياً كالشكل وأما ما هو أخص من المثلث مثل متساوي الساقين فقد يبطل ويبقى ما هو أعم منه كالمثلث ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين وإذا بطل المثلث لم يبق لما هو أعم من المثلث كالشكل هذا المعنى فإذا ما بقي المثلث محمولا على شيء وجد هذا المعنى في ذلك الشيء سواء بقي ما هو أخص منه أو لم يبق فإذا ارتفع المثلث المحمول على شيء ارتفع هذا المعنى عن ذلك الشيء وإن بقي له ما هو أعم من المثلث والأولى قد تكون أعم كالجنس وقد يكون مساوياً ولا يكون أخص.

فصل في المقول على الكل

المقول على الكل ههنا غير الذي كان في كتاب القياس فإن معنى المقول على الكل هو أن يقال على كل واحد واحد في كل زمان ما دام موصوفاً بما وضع معه لأن كليات البرهان ضرورية لا تتغير والكلي ههنا أزيد شريطة فإنه يحتاج أن يكون مقولا على كل واحد في كل زمان ومع ذلك يكون قولا أولياً وشخصية الموضوع في الوجود لا تمنع كلية الحكم إذا كان الموضوع في نفس تصوره قد يمكن أن يحمل على الكثيرين وإن عاق عائق غير معناه كالشمس لا كزيد والضروري ههنا غير الضروري الذي كان في كتاب القياس فإنه يعني ههنا بالضروري ما كان المحمول دائماً للموضوع ما دام موصوفاً بما وضع معه وإن كان لا ما دام موجوداً بل ما دام موصوفاً بما وضع معه مثل قولنا كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا ما دام ذاته موجوداً بل ما دام أبيض.

فصل في المناسب

المناسب للعلم هو أن لا تكون المقدمات فيه من علم غريب كمن يستعمل مقدمات الهندسة في الطب بل يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم يناسبه لأن المحمولات يجب أن تكون ذاتية والذاتي يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم يشاركه في موضوعه بنوع ما على ما نوضح ولأن المقدمات البرهانية علة النتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه ما، فلهذا إذا قال الطبيب: إن الجرح المستدير لا يندمل إلا أبطأ من المزاوي لأن الدائرة أوسع الأشكال لم يكن برهن من الطب.

فصل في الموضوعات

وأما الموضوعات فهي الأمور التي توضع في العلوم وتطلب أعراضها الذاتية مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب ومثل الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود والواحد للعلم الإلهي ولكل منها أعراض ذاتية تخصه مثل المنطق والأصم للمقادير ومثل الشكل لها ومثل الزوج والفرد للعدد ومثل الاستحالة والنمو والذبول وغير ذلك للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام والنقصان والحدوث والقدم وما أشبهها للموجود وقد يكون الموضوع واحداً مثل الجسم الطبيعي وقد يكون أموراً كثيرة متجانسة أو متناسبة مثل الخط والسطح والجسم للهندسة.

فصل في المسائل البرهانية

وأما المسائل البرهانية فهي القضايا الخاصة بعلم علم المشكوك فيها المطلوب برهانها وموضوعاتها.

أما موضوع العلم نفسه كقولنا: كل مقدار إما مشارك وإما مباين.

وأما موضوعه مع عرض ذاتي له كقولنا: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان.

وأما نوع من موضوعه مثل قولك: إن كل خط يمكن أن ينقسم بنصفين.

وأما نوع من موضوعه مع عرض كقولنا: كل خط قام على خط يمكن أن ينقسم بنصفين.

وأما نوع من موضوعه مع عرض كقولنا: كل خط قام على خط فإن الزاويتين كذا وأما عرض ذاتي له مثل قولنا كل مثلث فإن زواياه كذا.

وأما المحمول فلا يجوز أن يكون للموضوع ذاتياً بمعنى الداخل في حد الموضوع لأن وجود هذا للموضوع بين بنفسه اللهم إلا في حالين:

أحدهما: أن يكون الموضوع متخيلا بعد وإنما يعرف بأمور خارجة عنه أو بالاسم فقط وذاته لم تتحقق بعد مثل طلبنا أنه هل النفس جوهر أم لا لأنا إنما نكون حينئذ قد عرفنا من النفس الاسم وفعلا ما و لم نعرف بعد ذاتها فالموضوع بالحقيقة عارض ذاتي للنفس وهو الفاعل لذلك الفعل كالمحرك والمدرك مثل الأبيض للثلج والمطلوب جنس للمعروض له وهو غير مقوم لماهية ذلك العارض تقويم المحمولات الذاتية.

والحالة الثانية: أن يكون البرهان ليس يراد به التصديق مع العلة أعني الأن واللم معاً بل العلة وحدها مثل أنه إذا كنا نعلم أن الإنسان جوهر ويكون الجوهر ليس له أولياً فنريد أن نعلم العلة فنقول لأنه جسم ولكن الذاتي بالمعنى الثاني هو المطلوب في المسائل البرهانية وأما في المقدمات فلا يجوز أن تتفق المقدمتان في الحمل الذاتي بحسب المعنى الأول حتى يكونا معاً ذاتيتين بذلك الاعتبار وإلا كان الأكبر ذاتياً للأصغر بذلك المعنى وقد بينا أن هذا غير مطلوب إلا بالحالتين المذكورتين ويجوز أن تكون المقدمتان جميعاً ذاتيتين بالمعنى الثاني ويجوز أن تكون الصغرى ذاتية بالمعنى الأول والكبرى بالمعنى الثاني وبالعكس.

فصل في الأصول التي تعلم أولا قبل البراهين

الأصول التي تعلم أولا قبل البراهين ثلاثة: حدود، وأوضاع، ومقدمات.

فالحدود تفيد تصور ما لا يكون بين التصور من موضوعات الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل أن النقطة طرف لا جزء له والخط طول لا عرض له والسطح كذا ومثل أن المثلث شكل يحيط به كذا وليست تفيد تصديقاً البتة ولا فيها إيجاب ولا سلب وأما الأوضاع فهي المقدمات التي ليست بينة في نفسها ولكن المتعلم يراود على تسليمها وبيانها

إما في علم آخر وإما بعد حين في ذلك العلم بعينه مثل ما نقول في أوائل الهندسة أن لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ولنا أن نعمل دائرة على كل نقطة وبقدر كل بعد بل مثل أن الخطين إذا وقع عليهما خط مستقيم فكانت الزاويتان اللتان من جهة واحدة أقل من قائمتين فإن الخطين يلتقيان من تلك الجهة فما كان من الأوضاع يتسلمه المتعلم من غير أن يكون في نفسه له عناد سمي أصلا موضوعاً على الاطلاق وما كان يتسلمه مسامحاً وفي نفسه له عناد يسمى مصادرة.

فصل في المقدمات

وأما المقدمات فمثل إن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فمنها خاصة بالعلم مثل قولنا كل مقدار إما مشارك وإما مباين ومنها عامية مثل أن كل شيء يصدق عليه إما الايجاب وإما السلب والعامات تخصص في العلوم فلا يقال في الهندسة أن كل شيء إما مساو وإما غير مساو بل كل مقدار وربما خصص في الحالتين جميعاً كقولهم كل مقدار إما منطق وإما أصم.

فصل في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

العلوم إما متباينة وإما متناسبة، والمباينة هي التي موضوعاتها لا تشترك في الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي والمتناسبة إما متساوية في المرتبة وإما بعضها في بعض وإما بعضها تحت بعض فأما المتساوية في المرتبة فمثل الهندسة والعدد فإن موضوعيهما متجانسان لأن المقدار والعدد نوعا الكم ومثل العلم الطبيعي وعلم النجوم فإن موضوعيهما شيء واحد وهو جرم العالم ولكن النظرين مختلفان – فهذا ينظر من جهة ما يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق وما أشبه ذلك ويحوم أكثره حوم الكيف وذلك ينظر فيه من جهة ما يتكمم هو وعوارضه ولذلك كثيراً ما يشتركان في المسائل لكن أحدهما يعطي برهان اللم والآخر يعطي برهان الإن أو أحدهما يعطي برهاناً عن علة فاعلية والآخر عن علة صورية وأما المختلفة في المرتبة وبعضها في بعض فمثل المخروطات في الهندسة لأن المخروطات تنظر في نوع من موضوع الهندسة وأما المختلفة في المرتبة وبعضها تحت بعض فلا يخلو إما أن يكون العالي ليس موضوعه بالحقيقة جنساً لموضوع السافل بل هو كالجنس

لعمومه وان كان لا على نحو عموم الجنس ولو كان على نحو عموم الجنس لم يمتنع أن يكون السافل نوعاً منه كالمخروطات من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة الأولى التي موضوعها الموجود المطلق بما هو موجود مطلق وإما أن يكون العالي جنساً لموضوع الأسفل ولكن لم يؤخذ الأسفل من جهة ما هو نوع الأعلى مطلقاً بل قرن به عرض ما وأخذ مع ذلك العرض موضوعاً ونظر في أعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك وهذا كالنظر في الأكر المتحركة تحت علم الهندسة ومثل النظر في المناظر لأن موضوعات المناظر خطوط عرض لها أن فرضت متصلة بحدقة قد نفذت في مشف فاتصلت بأطراف جسم: وربما كان الموضوع من علم والعرض من علم لكن لن البحث عنه يكون من جهة ما له ذلك العرض الذي هو له غريب ولموضوع آخر ذاتي مثل الموسيقى الذي موضوعه النغم وهو من عوارض العلم الطبيعي وإنما يبحث الموسيقي عن النغم من جهة ما فيها عارض غريب هو ذاتي لموضوع آخر أعني المناسبة العددية فهو لذلك تحت العدد لا تحت العلم الطبيعي.

فصل في تعاون العلوم

تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم آخر فالعلم الذي فيه المسئلة معين للعلم الذي فيه المقدمة وهذا على وجوه ثلاثة:

" أحدها " أن يكون أحد العلمين تحت الآخر فيستفيد العلم السافل مباديه من العالي مثل الموسيقى من العدد والطب من الطبيعي والعلوم كلها من الفلسفة الأولى وإما أن يكون العلمان متشاركين في الموضوع كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فأحدهما ينظر في جوهر الموضوع يفيد الآخر المبادئ مثل استفادة المنجم من الطبيعي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون مستديرة وإما أن يكون العلمان متشاركان في الجنس وأحدهما ينظر في نوع بسيط كالحساب والآخر في نوع أكثر تركيباً كالهندسة فإن الناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عاشرة أوقليدس.

فصل في نقل البرهان

نقل البرهان قد يقال لأخذ المبدء على نحو ما ذكرناه وقد يقال كما يبرهن على المخروط البصري في المناظر ببرهان هندسي لوجود المخروط عن الاضافة إلى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لأن الحد الأوسط يكون من العلم الآخر والحد الأصغر يكون من ذلك العلم.

فصل في اشتراك العلوم في المسائل

اشتراك العلوم في المسائل تارة يقع على ما قلناه، وتارة يقع بين علم عال وبين علم سافل وكل واحد منهما يعطي برهان لم مثل أن يكون بعض العلل في العلم العالي مثل العلل المفارقة للأجسام الطبيعية وبعضها في العلم السافل مثل العلل المقارنة لها كالهيولى والصورة فإذا أعطى البرهان من العلل المقارنة كان من العلم السافل وإن أعطى من المفارقة كان من العلم العالي.

فصل في أنه ليس على الفاسدات برهان

البرهان يعطي اليقين الدائم وليس في شيء من الفاسدات عقد دائم لأن المقدمات الصغرى في القياسات على الفاسدات لا تكون دائمة الصدق فلا تكون برهانية فبين أنه لا برهان عليها ولا حد، فإنا سنوضح أن البرهان والحد متشاركان في الأجزاء فما لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وإنما يتميز بالعوارض الغير المقومة فأما المقومات فمشتركة لها.

فصل في كيفية حصول العلم بالممكنات من البرهان

الممكنات إما أكثرية وإما اتفاقية أما الممكنات الأكثرية فلها لا محالة علل أكثرية إذا جعلت حدوداً وسطى أوقعت علماً وظناً مكتسباً غالباً أما العلم فبإمكانها الأكثري وذلك يقين وأما الظن فبأنها تكون لأن الأمر إذا صح أن له علة أكثرية توقع كونه وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف البشرة ومتانة النجار ففي الأكثريات

ضرورة ما من وجه فلذلك يتميز وجودها عن وجود نقايضها وقد عرف ذلك في الكتب المفصلة.

فصل في الاتفاقيات

وأما الاتفاقيات فقد يمكن أن يبرهن على أنها اتفاقية وإنها داخلة في جملة الإمكان ولا برهان عليها من جهة أنها تكون أو لا تكون البتة وإلا لترجع ذلك الطرف وصار أكثرياً.

فصل في الأشياء الثلاثة[١]

الأشياء التي عليها مبنى البراهين ثلاثة: الموضوعات والمطلوبات والمبادئ.

فأما الموضوعات فيجب أن تعطى حدودها وماهيتها إن كانت خفية الحدود كالنقطة والوحدة ويتسلم وجودها تسليم مقدمة هي مبدأ أو أصل موضوع أو مصادرة.

وأما المطلوبات فهي العوارض الذاتية فإن كانت خفية الحدود أعطى حدودها مثل الأصم والمنطق وما أشبه ذلك، وأما وجودها للموضوعات فيؤخذ إلى مرتبته في البيان البرهاني.

وأما المبادئ فيجب أن تتسلم تسليماً وتوضع وضعاً من جهة الهل.

---

(١) إنّ أجزاء العلوم البرهانيّة ثلاثة:

الموضوعات، والمبادئ والمطالب. أمّا الموضوع. فهو الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتيّة. وقد علمت: أنّ العرض الذاتيّ ما هو؟ ومثاله: المقدار للهندسة. فإن المقصود من علم الهندسة: البحث عن الأعراض الذاتيّة للمقدار. وأمّا المبادئ.

فهي المقدّمات التي بها يمكن إقامة البرهان على المطالب. وهذه المقدّمات ما لم تصر مسلّمة، فإنّه لا يمكن إثبات المطلوبات بها.

وتلك المقدّمات لا يمكن تسليمها إلا بعد تصوّر موضوعاتها ومحمولاتها، ولا تحصل تصوّراتها إلا بذكر حدودها فالمبادئ هي هذان القسمان: أحدهما: الحدود المعرّفة لماهيّة موضوع العلم، ولماهيّة موضوع المقدّمات ولماهيّة محمولاتها. والثاني: تلك المقدّمات. (شر ١، ٢١٨، ١١) - أجزاء العلوم البرهانيّة ثلاثة: المبادي والموضوعات والمطالب: أمّا المبادي فهي الحدود والمقدّمات التي تؤلّف منها قياساته وتلك...: أمّا الحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه الذاتيّة: وأمّا الموضوع فهو الأمر الذي يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنّه هو (ل، ٤٥، ٨)

فصل في اختلاف برهان الإن واللِمَ

اختلاف برهان الإن واللم في علم واحد يمكن على وجهين:

أحدهما: أن يكون أحد القياسين قد أعطى علة بعيدة وقد بقي بعدها اللم فيكون إعطاء اللم لم يستكمل بعد وقد يكون هذا في المطلوب الموجب كمن يضع العلة في أن فلاناً حم أنه انسد مسامه إلا أنه عفن خلطه ويكون في السالب كمن يضع العلة في جواب من يسأله إن الحائط لم يتنفس إنه ليس بحيوان لا أنه ليس بذي رئة وهو الجواب الصواب فإن وجود الرئة علة معاكسة للتنفس وسلبها يسلب التنفس.

والوجه الثاني: أن يكون أحد القياسين فيه علة دون الآخر وذلك مثل قياس من يقول أن الكواكب الثابتة بعيدة جداً لأنها تلمع وكل بعيد يلمع فهو بعيد جداً ثم نقول أن المتحيرات قريبة وكل قريب جداً فإنه لا يلمع فالمتحيرات لا تلمع.

فصل في أن الحد لا يكتسب من البرهان ولا القسمة ولا حد ضد المحدود ولا الاستقراء

لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان؛ لأنه لابد حينئذ من حد أوسط مساو للطرفين لأن الحد والمحدود متساويان وذلك الأوسط لا يخلو إما أن يكون حداً آخر أو يكون رسماً أو خاصة أما الحد الآخر فإن السؤال في اكتسابه ثابت فإن اكتسب بحد ثالث فالأمر ذاهب إلى غير النهاية وإن اكتسب بالحد الأول فذلك دور وإن اكتسب بوجه آخر غير البرهان فلم يكتسب به هذا الحد على أنه لا يجوز أن يكون لشيء واحد حدان تامان على ما سنوضح بعد، وإن كانت الواسطة غير حد فكيف صار ما ليس بحد أعرف وجوداً للمحدود من الأمر الذاتي المقوم له وهو الحد حتى يكتسب به وأيضاً فهل يكون الحد إنما حمل في الكبرى على الوسط على أنه محمول مطلق أو حمل على أنه حد له فإن حمل على الأوسط على أنه محمول مطلق أنتج أنه محمول على الأصغر فقط ولم يعرف من ذلك أن له حد ولم يكن إلى ذلك القياس حاجة فإنا قد بينا أن حمل الحد وأجزائه على المحدود مما لا يحتاج فيه إلى برهان وأن حمل على أنه حد للأوسط فهو كاذب فإنه ليس حد النوع هو

بعينه حد خاصته فليس حد الإنسان هو بعينه حد الضحاك إلا أن يقول قائل إنه حمل على الأوسط بأنه حد لموضوعه أي أن ما هو موضوع للأوسط فهذا حده فإن هذا أيضاً كاذب فإن الباكي والخجل وسائر الخواص والفصول المساوية لها تحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حداً لها.

فإن قيل: إنه يحمل على الأوسط على أنه حد ما هو موضوع للأوسط وضعاً حقيقياً وضع النوع لخواصه فيكون قد أخذ المطلوب في بيان نفسه فإنه لو كان هذا معلوماً لما احتيج إلى البرهان والحد لا يكتسب بالقسمة فإن القسمة تضع أقساماً ولا تحمل من الأقسام شيئاً بعينه إلا أن يوضع وضعاً من غير أن يكون للقسمة فيه مدخل وإما استثناء نقيض قسم ليبقى القسم الداخل في الحد فهو إبانة الشيء بما هو مثله أو أخفى منه فإنك إذا قلت لكن ليس الإنسان غير ناطق فهو إذا ناطق فلم تكن أخذت في الاستثناء شيئاً أعرف من النتيجة وأيضاً فإن الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد ولا أيضاً حد أحد الضدين أولى بذلك من حد الضد الآخر وأيضاً فإن الاستقراء لا يفيد علماً كلياً فكيف يفيد الحد ولأنك إن استقريت أن الحد حد لكل شخص حتى تجعله حداً للنوع فقد كذبت وإن قلت أن الحد محمول على كل شخص من غير زيادة فليس يوجب هذا أن يكون حداً للنوع، وإن قلت: أن الحد حد لنوع كل واحد من تلك الأشخاص فقد صادرت على المطلوب الأول فلم يبق إذاً للاستقراء وجه.

فصل في طريق اكتساب الحد

لكن الحد يقتنص بالتركيب وذلك بأن يعمد إلى الأشخاص التي لا تنقسم وتنظر من أي جنس هي من العشرة التي سنذكرها فتأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في ذلك الجنس أو في الشيء الذي يقوم لها كالجنس فتجمع العدة منها بعد أن تعرف أيها أول لها مثل الحس فإنه أولا للحيوان ثم النطق وأيضاً مثل الجسم فإنه أولا للحيوان ثم الناطق وتتحرى أن لا يكون في المجموع شيء مكرر ونحن لا نشعر كما نقول جسم ذو نفس حساس ثم نقول معها حيوان فيكون الحيوان مكرراً تارة بالتفصيل والحد وتارة بالاجمال والتسمية فإذا جمعنا هذه المحمولات ووجدنا منها شيئاً مساوياً للمحدود من وجهين اثنين

فهو الحد – أما أحد الوجهين فالمساواة في الحمل أعني أن يكون كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود والثاني المساواة في المعنى وهو أن لا يكون دالا على كمال حقيقة ذاته لا يشذ منه عنه شيء فإن كثيراً مما يميز الذات يكون قد أخل ببعض الأجناس أو ببعض الفصول فيكون مساوياً في الحمل ولا يكون مساوياً في المعنى كقولك في حد الإنسان أنه جسم ناطق مايت مثلا فإن هذا ليس بحد حقيقي بل هو ناقص لأن الجنس القريب غير موضوع فيه وكقولك في حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس من غير أن تقول ومتحرك بالإرادة فإن هذا مساو في الحمل وناقص في المعنى ولا تلتفت في الحد إلى أن يكون وجيزاً بل لا يتم الحد حداً بأن يميز على الايجاز ما لم يوضع فيه الجنس القريب باسمه أو بحده إن لم يوجد له اسم فيكون اشتمل على الماهية المشتركة ثم يؤتى بعده بجميع الفصول الذاتية وإن كانت ألفاً وكان بواحد منها كفاية في التمييز فإنك إذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات والحد عنوان للذات وبيان له فيجب أن يقوم الحد في النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها فحينئذ يعرض أن يتميز أيضاً المحدود والحكماء لا يطلبون في الحدود التمييز وإن لحقها التمييز بل يطلبون تحقق ذات الشيء وماهيته – ولذلك فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له إنما ذلك قول يشرح الاسم – ولذلك ما حد الفيلسوف الحد بأنه قول دال على الماهية ولم يقل قول وجيز مميز كما هو من عادة المحدثين أن يقولوه ولهذا ما ذم تحديد من أخذ في تحديد الشيء العنصر وحده فقط كالطبيعيين في تحديدهم الغضب أنه غليان دم القلب أو الصورة فقط كالجدليين في تحديدهم الغضب بأنه شهوة الانتقام لا لأنهما لم يميزا بل لأنهما لم يوفيا كمال الماهية بل قد أمر ن يحد من كليهما مجموعين وأن لا يخل بذكر سبب ذاتي في التحديد فعلى هذا يجب أن تقتنص الحدود للأنواع وأما الأجناس فأن تؤخذ الفصول التي تخص الأنواع وتحذف فما يبقى إن كان اسماً مفرداً فصل باعتبار المحمولات وإن كان مؤلفاً فهو المطلوب.

فصل في إعانة القسمة في التحديد

والقسمة أيضاً معينة في الحد إذا كانت بالذاتيات فكانت القسمة الأعم قسمة من طريق ما هو هو فإن قسمة الحيوان إلى ذي رجلين وكثير الأرجل ليست قسمة له من طريق ما هو حيوان بل له من طريق ما هو ماش فإنه لكونه ماشياً استعد لهذه القسمة لا لكونه حيواناً فإن طبيعة الحيوان لا تنقسم بهذه الانقسامات ما لم يتحصل لها طبيعة المشي فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه القسمة البتة وإذا فعلت هذا حفظت الترتيب ويجب أن تراعي شرطاً ثالثاً وهو أن لا تقف في الوسط بل تقسم وتقسم حتى ينتهي إلى الذاتيات التي إذا قسمتها وقعت القسمة بغرضيات أو أشخاص فإن القسمة من الجواهر إذا انتهت إلى الإنسان وقفت و لم تنقسم بعده بالذاتيات وبعد ذلك إما أن ينقسم الشيء إلى الأشخاص أو إلى فصول عرضية كالكاتب والأمي والمحترف والغاصب وغير ذلك.

فصل في الأجناس العشرة

وأما هذه الأجناس العشرة فمنها " الجوهر " وهو كل ما وجود ذاته ليس في موضوع أي في محل قريب قد قام بنفسه دونه الفعل لا بتقويمه.

ومنها " الكم "[1] وهو الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساوات والتجزيء وهو إما أن يكون متصلا إذ يوجد لأجزائه بالقوة حد مشترك تتلاقى عنده وتتحد به كالنقطة للخط وإما أن يكون منفصلا لا يوجد لأجزائه ذلك بالقوة ولا بالفعل كالعدد والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي يوجد لأجزائه اتصال وثبات

---

(١) الكمّ: ما سبيله أن يجاب به في «كم» يسمّونه بلفظة «كم» . (الحروف/ ٦٢) كلّ شيء يقع تحت جواب كم فهو من هذه المقولة (مقولة الكم) . (مفاتيح العلوم/ ١٤٣) هو عبارة عن المعنى الّذي يقبل التّجزّؤ، والمساواة والتّفاوت لذاته. (تهافت الفلاسفة/ ٣١٧) هو هيئة في الجسم هي لذاتها قابلة للتّجزّي والمساواة والتّفاوت والنّهاية. (سه رساله شيخ إشراق/ ١٣٦، مجموعه مصنّفات شيخ إشراق ١/ ١٣٤) الّذي يتصوّره ثباته معقولا دون إضافة فإمّا أن يحصل تصوّره دون اعتبار أن يوجب التّجزّي وعدم التّجزّي ونسبة وترتيبا في نفسه ومحلّه، أو يحصل تصوّره موجبا لذاته هذه الأشياء وهذا هو الكمّ. (مجموعة مصنّفات شيخ إشراق ١/ ٨).

وإمكان أن يشار إلى كل واحد منها أين هو من الآخر. فمن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخط ومنه ما يقبل في جهتين متقاطعتين على قوائم وهو السطح ومنه ما يقبله في ثلاث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان أيضاً ذو وضع لأنه السطح الباطن من الحاوي وأما الزمان فهو مقدار للحركة إلا أنه ليس له وضع إذ لا توجد أجزاؤه معاً وإن كان له اتصال إذ ماضيه ومستقبله يتحدان بطرف هو الآن وأما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل.

ومن المقولات العشر " الإضافة "[١] وهو المعنى الذي وجوده بالقياس إلى شيء آخر وليس له وجود غيره مثل الأبوة بالقياس إلى البنوة لا كالأب، فإن له وجوداً يخصه كالانسانية.

وأما " الكيف "[٢] فهو كل هيئةقارة في جسم لا يوجب اعتبار وجودها فيه نسبة للجسم إلى خارج ولا نسبة واقعة في أجزائه ولا لجملته اعتبار يكون به ذا جزء مثل

---

(١) الإضافة: نسبة شيئين كلّ واحد منهما ثباته بثبات صاحبه. (رسائل الكنديّ الفلسفيّة/ ١٦٧) أعلى جنس يعمّ جميع الأنواع الّتي تعرّفنا في مشار مشار اليه أنّه مضاف، يسمّى الإضافة. (الحروف/ ٧٢) هي نسبة الشّيئين يقاس أحدهما إلى الآخر. (مفاتيح العلوم/ ١٤٤) ماهيّة تعقل بالقياس إلى غيرها، ولا يصحّ في مثل هذه الماهيّة إلا أن توجد مع غيرها. (التّعليقات/ ٩٤) هي حالة للشّيء يكون كونه بسببه، وبه يعلم أنّ آخر مقابله. (نفس المصدر/ ١٧٤) هي حالة للجوهر تعرض بسبب كون غيره في مقابلته، كالأبوّة والبنوّة. (مقاصد الفلاسفة/ ٩٨) كلّ موجود في الموضوع إمّا ان يتصوّر ثباته [أو لا...] وما يتصوّر ثباته فإمّا ان تعقل ماهيّته دون القياس إلى غيرها، أولا تعقل إلا بالقياس إلى غيرها. وهذه هي الإضافة. (مجموعه مصنّفات شيخ إشراق ١/ ٧) هي حالة نسبة متكرّرة. (شرح الهداية الأثيريّة/ ٢٧١) هي النّسبة الّتي تعرض للشّيء بالقياس إلى نسبة اخرى. (إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد/ ١٦١، شرح حكمة العين/ ٢٦٣).

(٢) الكيف: [كلّ] ما سبيله أن يجاب به في كيف يسمّونه الفلاسفة بلفظة «كيف» والكيفيّة. (الحروف/ ٦٢) هو كلّ شيء يقع تحت جواب كيف أعني هيآت الأشياء وأحوالها والألوان والطّعام والرّوائح والملموسات. (مفاتيح العلوم/ ١٤٤) مقولة الكيف هي الحال والملكة، والقوّة واللاقوّة، والكيفيّات الانفعاليّة والانفعالات. (المعتبر في الحكمة ٣/ ١٨)

البياض والسواد وهو إما أن يكون مختصاً بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخط والفردية بالعدد وإما أن لا يكون مختصاً به وغير المختص به إما أن يكون محسوساً ينفعل عنه الحواس ويوجد بانفعاله الممتزجات فالراسخ منه مثل صفرة الذهب وحلاوة العسل تسمى كيفيات انفعاليات وسريع الزوال منه وإن كان كيفيه بالحقيقة فلا تسمى كيفية بل انفعالات لسرعة استبدالها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل ومنها ما لا تكون محسوسة – وهذا إما أن يكون استعدادات إنما تتصور في النفس بالقياس إلى كمالات فإن كان استعداداً للمقاومة وإباء للانفعال سمي قوة طبيعية كالمصحاحية والصلابة وإن كان استعداداً لسرعة الإذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين وإما أن يكون في أنفسها كمالات لا يتصور أنها استعدادات لكمالات أخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها فما كان منها ثابتاً سمي ملكة مثل العلم والصحة وما كان سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وفرق بين الصحة والمصحاحية فإن المصحاح قد لا يكون صحيحاً والممراض قد يكون صحيحاً.

ومن جملة العشرة " الأين "[1] وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون زيد في السوق.

---

(١) الأين: كلّ ما سبيله أن يجاب به عن سؤال «أين» ، يسمّونه الفلاسفة بلفظة «أين» . (الحروف/ ٦٢) أعلى جنس يعمّ جميع الأنواع الّتي تعرّفنا في مشار مشار إليه «أين هو» ، يسمّى الأين. (نفس المصدر/ ٧٢) هي نسبة الشّيء إلى مكانه. (مفاتيح العلوم/ ١٤٤) هو كون الشّيء في المكان. ومعناه وجوده فيه. (التّعليقات/ ٤٣) هو كون الشّيء في مكانه. (نفس المصدر/ ١٧٤) إنّه كون الشّيء في المكان. (التّحصيل/ ٤١٣، مقاصد الفلاسفة/ ٩٨، مجموعة مصنّفات شيخ اشراق ١/ ١١ و١٤٤ و٢٧٣، القبسات/ ٨) إنّه عبارة عن كون الجوهر في المكان. (مجموعه مصنّفات شيخ إشراق ١/ ١١) هو عبارة عن حصول الشّيء في مكانه. (المباحث المشرقيّة ١/ ٤٥١، شرح حكمة العين/ ٢٤١، مطالع الأنظار/ ٧١ و٧٢) هو حالة تحصل للشّيء بسبب حصوله في المكان. (شرح الهداية الأثيريّة/ ٢٧١) هو انتقال جسم من مكان إلى مكان. (مصارع المصارع/ ١٢) هو حصول الشّيء في المكان. ومفهومه إنّما يتمّ بنسبة الشّيء إلى المكان الّذي هو فيه، لا أنّه نفس هذه النّسبة إلى المكان. (مطالع الأنظار/ ٧٢) هو حصول الجسم في المكان، أي في الحيّز الّذي يخصّه. (شرح المواقف/ ١٩٣)

" **ومتى** "[1] وهو كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه مثل كون هذا الأمر أمس.

=

النّسبة إمّا للأجزاء فهو الوضع أوّلا. وهي إمّا إلى كمّ، فإن كان قارّا- لجواز اجتماع أجزائه معا- فإن انتقل ذلك الكمّ القارّ به فهو الملك، وإلا فهو الأين. (نفس المصدر/ ١٩٥) هو كون الشّيء حاصلا في مكانه. (الحكمة المتعالية ١/ ٢١٥) هو نسبة الجسم إلى مكانه. (الشّواهد الرّبوبيّة/ ٢٣)

(١) متى: أعلى جنس يعمّ جميع الأنواع الّتي تعرّفنا في مشار مشار إليه «متى هو» أو متى كان أو يكون، يسمّى متى. (الحروف/ ٧٢) حرف يستعمل سؤالا عن الحادث من نسبته إلى الزّمان المحدود المعلوم المنطبق عليه، وعن نهايتي ذلك الزّمان المنطبقتين على نهايتي وجود ذلك الحادث، جسما كان ذلك أو غير جسم بعد أن يكون متحرّكا أو ساكنا أو في ساكن أو في متحرّك. كلّ ما سبيله أن يجاب به في جواب حرف «متى» اذا استعمل، يسمّونه (الفلاسفة) بلفظ متى. (نفس المصدر/ ٦٢) هي نسبة الشّيء، إلى الزّمان المحدود الماضي والحاضر والمستقبل. (مفاتيح العلوم/ ١٤٤) هو كون الشّيء في الزّمان. (التّعليقات/ ١٧٤، ٤٣) هو كون الشّيء في الزّمان أو في الآن. (التّحصيل/ ٤١٤) عبارة عن كون الشّيء في الزّمان أو في طرفه. (المباحث المشرقية ١/ ٤٥٤) هو حالة تحصل للشّيء بسبب حصوله في الزّمان أو في طرفه. (شرح الهداية الاثيريّة/ ٢٧١) هو نسبة الشّيء إلى الزّمان المعدود الّذي يساوق وجوده وتنطبق نهاياته على نهاية وجوده، أو زمان محدود يكون هذا الزّمان جزءا منه. (تهافت الفلاسفة/ ٣٢٤) هو كون الجسم في الزّمان. (سه رساله شيخ اشراق/ ١٣٧، القبسات/ ٨) هي نسبة الزّمان المحصّل والآن المحصّل من الآن الحاضر، إلى الحركة وإلى الأشياء الموجودة من حيث هي متحرّكة. (رسائل ابن رشد، كتاب السّماع الطّبيعي/ ٥٥) هو حصول الشّيء في الزّمان المعيّن، ككون الكسوف في ساعة كذا. هو عبارة عن حصول الشّيء في زمانه أو في طرفه، فهو نسبة الشّيء إلى الزّمان بالحصول فيه. (إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد/ ١٦٠) هو حصول الشّيء في الزّمان، ككون الكسوف في وقت كذا. (مطالع الأنظار/ ٧١ و٧٢) هو حصول الشّيء في الزّمان المعيّن. (شرح حكمة العين/ ٢٦١) هو الحصول أو الهيئة التّابعة للحصول في الزّمان أو طرفه، وهو الآن. (شرح المواقف/ ١٩٣) العرض إمّا أن يقتضي لذاته القسمة أولا، والثّاني إمّا أن يقتضي لذاته النسبة أو لا، فهذه أقسام ثلاثة لا مخرج للعرض عنها... فالنّسبة إمّا للأجزاء، أي لأجزاء موضوعها بعضها إلى بعض، وهو الوضع، أولا تكون النّسبة بين أجزاء موضوعها، بل لمجموعه إلى أمر خارج عنه وهي إمّا إلى كمّ، فإن كان ذلك الكم قارّا... فإن انتقل ذلك الكمّ القارّ به، أي بانتقال موضوع النّسبة فهو الملك، وإلا فهو الأين، وإن كان ذلك الكمّ غير قارّ فهو المتى... (نفس المصدر/ ١٩٥) هو كون الشّيء في زمان

" **والوضع** "[١] وهو كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض في الانحراف والموازاة بالقياس إلى الجهات وأجزاء المكان إن كان في مكان مثل القيام والقعود وهو في المعنيين غير الوضع المذكور في باب الكم.

" **والملك** " ولست أحصله ويشبه أن يكون كون الجوهر في جوهر آخر يشمله وينتقل بانتقاله مثل التلبس والتسلح.

" **والفعل** "[٢] وهو نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه غير قار الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم.

=

واحد أو في حدّ منه. (الحكمة المتعالية ١/ ٢١٩) هو نسبة الحركة أو المتحرّك إلى الزّمان. (الشّواهد الرّبوبيّة/ ٢٤) قسم من الأعراض النّسبيّة، وهو حصول الشّيء في الزّمان المعيّن أو في طرفه وهو الآن. (كشّاف اصطلاحات الفنون/ ١٣١٢).

(١) الوضع: أعلى جنس يعمّ جميع الأنواع الّتي تعرّفنا في مشار مشار إليه أنّه على وضع ما، أو موضوع وضعا ما يسمّى الوضع. (الحروف/ ٧٢) نسبة الشّيء في حيّزه الّذي هو فيه إلى ما يسامته، أو يجاوره أو يكون منه بحال. (التّعليقات/ ١٠٧) هو نسبة أجزاء جملة الشّيء بعضها إلى بعض مأخوذة مع نسبتها إلى الجهات الخارجة عنها كانت تلك الجهات حاوية أو محويّة. (نفس المصدر/ ٤٣) هو حال وضع أجزاء الجسم في الجهات المختلفة. (نفس المصدر/ ١٧٤) هو قبول الاشارة إليه في جهة. نسبة الأجزاء بعضها إلى بعض في الجهات. (رساله اضحوية في امر المعاد/ ١٠٠) هو أن يكون الشّيء بحيث يمكن أن يشار إليه أنّه في جهة مخصوصة. (التّحصيل/ ٣٢٠) هو كون الشّيء ذا نسبة لبعضه إلى بعض في الجهات المختلفة. (نفس المصدر/ ٤١٥) هو عبارة عن كون الجسم بحيث يكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة بالانحراف، والموازاة، والجهات. (تهافت الفلاسفة/ ٣٢٥) رأي مشهور لبعض المشهورين بالحكمة. (الحدود والفروق/ ٨٣) حال موجودة للجسم بها يقال في الشّيء: إنّه متّك أو جالس أو قائم. (نفس المصدر/ ١٧) هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض. (مقاصد الفلاسفة/ ٩٨).

(٢) الفعل: تأثير في موضوع قابل للتّأثير. هو الحركة الّتي من نفس المتحرّك. (رسائل الكنديّ الفلسفيّة/ ١٦٦) هو أثر من مؤثّر. (رسائل إخوان الصّفاء ٣/ ٣٨٦) إنّه كيفيّة صادرة عن ذات، والانفعال كيفيّة واردة على ذات. يقال على ما ينقضي مع انقضاء الحركة وعلى ما لا ينقضي. (المقابسات/ ٣٠٤) تأثير في موضع قابل للتّأثير. هو الحركة الّتي تكون من نفس المحرّك في القابل عنه.

obeikandl.com

فصل في مشاركات الحد والبرهان

إنا كما لا نطلب العلة بلم إلا بعد مطلب هل كذلك لا نطلب الحقيقة بما إلا بعد هل وعن كل واحد منهما جواب لكن الحقيقي من الجواب عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية فيتفق هذان المطلبان في أمرين في كون كل منهما إنما يكون بعد هل وفي الجواب إذا كان الجواب عن لم بالجواب الحقيقي فإن العلة الذاتية مقومة للشيء فهي إذاً داخلة في الحد وفي جواب ما هو فيتفق إذاً الداخل في الجوابين.

مثاله لم انكسف القمر فنقول: لأنه توسط بينه وبين الشمس الأرض فانمحى نوره ثم نقول ما كسوف القمر فنقول هو انمحاء نور القمر لتوسط الأرض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حداً واحداً في البرهان بل حدين أي لا يكون جزءاً من مقدمة في البرهان بل جزئين فالذي يحمل منهما على الموضوع في البرهان أو لا وهو الحد الأوسط يكون في الحد محمولا بعد الأول والذي يحمل في البرهان ثانياً يكون في الحد محمولا أولا لأنك تقول في البرهان إن القمر قد توسط الأرض بينه وبين الشمس وكل مستضيء من الشمس يتوسط بينهما الأرض ينمحى ضوءه فينتج إن القمر يمحى ضوءه ثم نقول والمنمحى ضوءه منكسف فالقمر إذاً منكسف فأولا حملت التوسط ثم الانمحاء وفي الحد التام تورد أولا الانمحاء ثم التوسط لأنك تقول إن انكساف القمر هو انمحاء ضوئه لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فإن جعلت كل واحد من توسط الأرض وانمحاء الضوء

=

(نفس المصدر/ ٣٦٦) إنّ نفس الطبيعة هو الفعل، أعني قوّة يلزمها الفعل. (رسالة أضحويّة في أمر المعاد/ ١٠٤) إنّما هو حركة شيء متمّم. (في النّفس/ ٧٧) هو حصول وجود بعد العدم عن سبب ما، سواء كان هذا المعنى هو نفس المفهوم منه، كما اصطلح عليه، أو بعض المفهوم منه، كما ذهب إليه المتكلّمون. (شرحي الإشارات للطّوسيّ ١/ ٢١٨) هو حالة تحصل للشّيء بحسب تأثير في غيره تأثيرا غير قارّ الذّات ما دام الحصول في السّلوك والتّجدّد. (شرح الهداية الأثيريّة/ ٢٧٥) الفعل بمعنى المفعول إمّا أن يكون مسبوقا بالمادّة والمدّة وهو الكائن، وإمّا أن لا يكون مسبوقا بشيء منهما وهو المبتدع، وإمّا أن يكون مسبوقا بالمادّة دون المدّة وهو المخترع. (شرح المنظومة ٢/ ١٨٦) إخراج الشّيء من العدم إلى الوجود بإحداثه. (تهافت الفلاسفة/ ١٢٥)

حداً على حده واتفق إذاً إن كان مميزاً فكان حداً ما وإن لم يكن تاماً سمي الذي يكون منهما الحد الأوسط في القياس حداً هو مبدأ برهان كما نقول في مثال آخر أن الرعد صوت انطفاء النار في الغمام أو الغضب شهوة الانتقام ويسمى الذي يكون منهما حداً أكبر حداً هو نتيجة برهان كقولك إن الكسوف انمحاء ضوء القمر والغضب غليان دم القلب – فهذا إنما يتفق إذا كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فإن اقتصر على العلة كتوسط الأرض كان الحد يسمى مبدأ برهان وإن اقتصر على المعلول كانمحاء كان الحد يسمى نتيجة برهان والحد التام مجموعهما مع الجنس.

فصل في أقسام معنى الحد

والحد يقال بالتشكيك على خمسة أشياء فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم ولا يعتبر فيه وجود الشيء فإن كان في وجود الشيء شك أخذ الحد أولا على أنه شارح للاسم كتحديد المثلث المتساوي الاضلاع في افتتاح كتاب أوقليدس فإذا صح للشيء وجود علم حينئذ أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ويقال حد لما كان بحسب الذات فمنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو مبدأ برهان ومنه حد تام مجتمع منهما ومنه ما هو حد لأمور لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخلة في جوهرها مثل تحديد النقطة والوحدة والحد وما أشبه ذلك فإن حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة برهان ولا مركب منهما.

فصل في أقسام العلل وبيان دخولها في الحد والبرهان

يقال: علة للفاعل، ومبدأ الحركة، مثل: النجار للكرسي، والأب للصبي.

ويقال: علة للمادة، وما يحتاج الشيء إلى أن يكون حتى يقبل ماهيته مثل الخشب ودم الطمث.

ويقال: علة للصورة وكل شيء مكون فإنه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشيء.

ويقال: علة للغاية والشيء الذي لأجله مثل الكن للبيت وكل واحدة من هذه إما قريبة كالعفونة للحمى وإما بعيدة كالسدة وإما بالقوة وإما بالفعل وإما خاصة كالبناء

للبيت وإما عامة كالصانع له وإما بالذات مثل السقمونيا يسخن بذاته وإما بالعرض مثل السقمونيا يبرد لأنه يزيد المسخن أو شرب الماء البارد يسخن لأنه يجمع المسخن وإنما يجب أن يعطى في البراهين العلة التي بالذات الخاصة القريبة التي بالفعل حتى ينقطع سؤال اللم وإلا فهو بعد ثابت والعلل الأربع قد تقع حدوداً وسطى في البراهين لانتاج قضايا محمولاتها أعراض ذاتية والعلة بالفعل هي ما تستلزم وجود المعلول بالفعل كالصورة والغاية وأما العلة الفاعلية والقابلية فلا يجب من وضعهما وضع المعلول وإيجابه ما لم يقرن بذلك ما يدل على صيرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الأفيون عن الحرارة الغريزية التي في الأبدان بالقوة المبردة التي فيه حينئذ يجب عن قوته التبريد وذلك في كثير من المواد ولكن كثير من الأمور الطبيعية يلزم عن اقتران موادها بفواعلها أن يوجد المعلول ضرورة بل هذا في كلها وفي كثير منها لا يوجد مادتها على الطباع التي يجب إلا ويوجد الكائن كنطفة الإنسان وكأنه لا فرق بين القسمين.

وهذه الضرورة لا تمنع أن تكون لغاية كما سنوضح في العلوم فلا يمتنع إذاً استعمال الغاية في براهينها وفي براهين ما لم تكن هكذا من الكائنات الغير الطبيعية لا مانع البتة عن استعمال الغاية بل لابد منها بحيث يكون المعلول إنما يجب باجتماع الفاعل والقابل معاً فإن الواحد منهما لا يكفي حداً أوسط ما لم يجتمعا فإنا نقول مثلا لم كانت الأسنان الطواحن عريضة فنقول لأن المادة كانت تامة الاستعداد لذلك ونقول أيضاً الأضراس أريد منها الطحن وكل ما يراد منه الطحن يعرض وأما الصورة المادية فلا يحتاج إلى شرط في إدخالها حداً أوسط وكأن الغاية في أكثر الأمر تفيد اللم المجرد دون الان وقد يجتمع في الشيء علل فوق واحدة وحتى الأربعة كلها وقد يكون لبعض الأشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل في حدود التعليمات ولا براهينها علة مادية فقد قلنا في العلل وأما دخولها في البراهين وأما دخولها في الحدود فكما أوضحنا من أن العلل الذاتية مقومة وإذا كان للشيء علة مساوية أو أعم وكانت ذاتية فدخولها ظاهر وأما العلل التي هي أخص من الشيء مثل إن للحمى عللا كالعفونة وكالحركة العنيفة للروح أو اشتغال من غير عفونة. وللصوت أيضاً انطفاء نار وانكسار قمقمة وقرع بعصا وما أشبه ذلك فليس شيء منها يدخل في

الحد ويدخل في البرهان وأما في الحد فيطلب الشيء الجامع لها إن وجد مثل القرع المقاوم لجميع ذلك فيكون هو العلة التي تدخل في الحدود.

وأما العلل الخاصية فلحدود أنواع الشيء مثل انطفاء النار لحد الرعد لا الصوت المطلق. وقد يحد الشيء بجميع علله الأربع إن كانت له وكانت ذاتية كمن يحد القدوم بأنه آلة صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع به الخشب نحتاً فالآلة جنس والصناعية تدل على المبدأ الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة.

وفي هذه الأبواب كلام طويل لا يليق بالمختصرات.

فصل في دفع توهم الدور المحال من ترتب في الطبيعة يوهم ذلك

واعلم أن في الكائنات أموراً بعضها علل لبعض في الدور – فكذلك القياسات التي تكون منها تدور دوراً مثل إنه لم كانت السحابة فقيل لأنه كان بخار فقيل لم كان بخار فقيل لأن الأرض كانت ندية وفعل فيها الحر فقيل لم كانت الأرض ندية فقيل لأنه كان مطر. ثم قيل لم كان مطر فقيل لأنه كان سحاب فينتج من هذا أنه كان سحاب لأنه كان سحاب ومن أوساطه أنه كان سحاب وإن كان هناك وسائط أخرى ولكن لا فرق في البرهان الدوري بين أن يكون حد قد وقع مكرراً بلا واسطة بين طرفي تكراره، أو وقع مكرراً بين طرفي تكراره وسائط ولكن المثال الذي أوردناه ليس في الحقيقة دوراً لأن السحاب الواقع حد أكبر والسحاب الواقع حداً أوسط ليس واحداً بالذات بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس دوراً لأن الدوري هو أن يؤخذ الشيء في بيان نفسه لا أن يؤخذ مساويه في النوع في بيانه وهو غيره بالذات.

فصل في كيفية دخول العلل الخاصة في البرهان

العلل التي هي أخص من المعلول وتكون حدوداً وسطى في البرهان وهو مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار والزلزلة عن حدوث ريح أو انحطاط أعالي وهدة أو اندفاع سيل في باطن الأرض والرعد عن ريح وعن انطفاء دخان ناري والحمى عن عفونة وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن أن تجتمع لهذه العلل الخاصية معنى عام يكون محمولا عليها فيكون لذلك أقرب من المعلول، ويكون علته المساوية له وقد

لا يجتمع لا أنه يذهب الأمر في ذلك إلى غير نهاية لكنه يقف عند عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص ومعلوم أنه لا يمكن حينئذ أن توجد علة مساوية للحد الأكبر فما كان من العلل الخاصية لا يوجد بينها وبين الحد الأكبر وبين ما هو أعم منها مساو للأكبر فلا يمكن أن تجعل حدوداً وسطى إلا لموضوعات لها أخص أيضاً من الأكبر فلا تكون علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص، فإن الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل حمى هذا الإنسان أو حمى أصحاب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقاً بل لما هو تحت النوع من شخص أو نوع دونه وما كان يوجد له معنى عام فإن حمل الأكبر على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يكون أولا ولكن بتوسط العام مثل أن هذه الشجرة ينتثر ورقها وهي تينة وأخرى وهي خروع وأخرى وهي كرم وتكون العلة لانتثار الورق فيها جمود رطوبتها وانفشاشها ولكن ليس لهذه الوسطيات الخاصية التي هي تينة وخروع وكرم أولا ولكن العريض الورق والتينة والكرمة والخروع عريضة الأوراق بلا واسطة وأما أنها تجمد رطوبتها أو تنفش رطوبتها فليس لأنها تينة أو خروع أو كرمة بلا واسطة بل لأنها عريضة الورق وهي تنتثر ورقها لا لأنها تلك ولا لعرض الورق ولكن لانفشاش الرطوبة وجمودها فقد بان أين ينعكس الحد الأوسط الذي هو العلة على الأكبر المعلول وأين لا ينعكس.

فصل في شرح ألفاظ يجب التنبه لمعانيها

الظن الحق هو رأي في شيء أنه كذا ويمكن أن لا يكون كذا والعلم اعتقاد بأن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا وبواسطة توجبه والشيء كذلك وقد يقال لتصور الماهية بتحديد والعقل اعتقاد بأن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا طبعاً بلا واسطة كاعتقاد المبادئ الأولى للبراهين وقد يقال لتصور الماهية بذاتها بلا تحديدها كتصور المبادئ الأولى للحد والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم والذكاء قوة استعداد للحدس والحدس حركة إلى إصابة الحد الأوسط إذا وضع المطلوب أو أصابه الحد الأكبر إذا أصيب الأوسط وبالجملة سرعة الانتقال من معلوم إلى مجهول كمن يرى تشكل استنارة القمر عند أحوال قربه وبعده عن الشمس فيحدس أنه يستنير من الشمس.

فصل في بيان وجوه الغلط في الأقوال الشارحة

وههنا مواضع يجب أن يراعى الاحتراز منها في الحدود فتعرف حتى لا يقع بإغفالها سهو فمن ذلك ما يقع في جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك – وهذا المشترك هو أيضاً مشترك للحد الناقص والرسم فمن الخطأ في الجنس أن يوضع الفصل مكانه كقول القائل إن العشق إفراط المحبة وإنما هو المحبة المفرطة ومن ذلك أن توضع المادة مكان الجنس كقولهم للكرسي أنه خشب يجلس عليه – وللسيف أنه حديد يقطع به فإن هذين الحدين قد أخذ فيهما المادة مكان الجنس ومن ذلك أن يؤخذ الهيولى التي عدمت وليست الآن موجودة مكان الجنس كقولهم للرماد إنه خشب محترق وهو ليس الآن خشب بل كان خشباً – ومن ذلك أخذهم الجزء مكان الجنس في حد الكل كقولهم إن العشرة خمسة وخمسة وأورد في التعليم الأول لهذا مثال آخر وهو قولهم إن الحيوان جسم ذو نفس: وفي تحقيق ذلك بحث دقيق ومن ذلك أن توضع الملكة مكان القوة والقوة مكان الملكة – وذلك في الأجناس المقدمة في أجزاء الحدود كقولهم إن العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية إذ الفاجر يقوى أيضاً ولا يفعل فقد وضع إذاً القوة مكان الملكة لاشتباه الملكة بالقوة لأن الملكة قوة ثابتة وكقولهم إن القادر على الظلم هو الذي من شأنه وطباعه النزوع إلى انتزاع ما ليس له من يد غيره فقد وضع الملكة مكان القوة لأن القادر على الظلم قد يكون عادلا ولا يظلم ولا تكون طباعه هكذا ومن ذلك أن تأخذ اسماً مستعاراً أو مشتبهاً كقول القائل إن الفهم موافقه وإن النفس عدد ومن ذلك أن تضع شيئاً من اللوازم مكان الأجناس كالواحد والموجود ومن ذلك أن تضع النوع شيئاً من اللوازم مكان الأجناس كالواحد والموجود ومن ذلك أن تضع النوع مكان الجنس كقولك إن الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر وأما من جهة الفصل فأن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وأن تحسب الانفعالات فصولا والانفعالات إذا اشتدت بطل الشيء والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء وقوي وأن تأخذ الأعراض فصولا للجواهر وأن تأخذ فصول الكيف غير الكيف وفصول المضاف غير المضاف لا ما إليه الاضافة وأما القوانين المشتركة فمثل أن تعرف الشيء بما هو أخفى

كمن حد النار بأنها جسم شبيه بالنفس والنفس أخفى من النار ومثل أن يحد الشيء بما هو مساوله في المعرفة أو متأخر عنه في المعرفة.

مثال المساوي له في المعرفة قولهم: إن العدد كثرة من الآحاد والعدد والكثرة شيء واحد – فهذا قد أخذ نفس الشيء في حده ومن هذا الباب أن تأخذ الضد في حد الضد كقولهم للزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك إذا أخذ المضاف في حد المضاف إليه كما فعل " فرفوريوس " إذ حسب أنه يجب أن يأخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس و لم يدر ما في ذلك من الغلط وما في ظنه ذلك من السهو وما عن الاضطرار إلى ذلك من المندوحة وما في تفهم حقيقة الحد الذي استعمله على الوجه الواجب من البعد عن اعتراض ما أورده من الشبهة وأما المتقابلات بحسب السلب والعدم فلابد من أن يؤخذ الموجب والملكة في حديهما من غير عكس وأما الذي يأخذ المتأخر في حد الشيء فكقولكم الشمس كوكب يطلع نهاراً ثم النهار لا يمكن أن يحد إلا بطلوع الشمس لأنه زمان طلوع الشمس وكذلك التحديد المشهور للكمية بأنها قابلة للمساواة وغير المساواة وللكيفية بأنها قابلة للمشابهة وغير المشابهة – فهذا وما أشبهه من المعاني الصارفة عن الاصابة في الحدود.

فصل في إبانة المواضع المغلطة للباحث

نقول: إن أفعال السوفسطائية إما في القياس المطلوب به انتاج الشيء وإما في أشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغة واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب وما يجري مجرى ذلك وهي عشرة ولا حاجة لنا إلى ذكرها وأما اللواتي في القياس المطلوب به انتاج الشيء فإنا نذكرها.

فصل في المغلطات في القياس

إن هذه المغلطات إما تقع في اللفظ وإما تقع في المعنى وإما أن تقع في صورة القياس وإما أن تقع في مادته وإما أن تكون غلطاً وإما ان تكون مغالطة ونحن نعلم أنه إذا ترتبت الأقاويل القياسية ترتيباً على شكل من الأشكال وكان هناك أجزاء أولى متمايزة أعني المقدمات الحدود وأجزاء ثواني متمايزة وكان الضرب من الشكل منتجاً والمقدمات صادقة

وغير النتيجة وأعرف منها أن ما يلزم عنه يلزم لزوماً حقاً فإذا القول الذي لا يلزم عنه الحق أعني القياس السوفسطائي إما أن لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الأشكال أو لا يكون بحسب ضرب منتج أو لا تكون هناك الأجزاء الاول أو الأجزاء الثواني متمايزة وإما أن لا تكون المقدمات صادقة وإما أن لا تكون غير المطلوب وإما أن لا تكون أعرف منه فأما الأول فهو إما أن لا يكون تأليفه من أقاويل جازمة أو يكون من جازم واحد فقط أو يكون من جوازم فوق واحد إلا أنها عادمة للاشتراك التأليفي – وذلك على وجهين إما ان يكون عدمها للاشتراك في الحقيقة والظاهر جميعاً وإما ان يكون في الحقيقة فقط ولها في الظاهر اشتراك فإن كان لها في الظاهر اشتراك فهناك لفظ يفهم منه معان فوق واحدة فيكون إما بحسب بساطته وإما بحسب تركيبه وإذا كان بحسب بساطته فإما أن يكون لفظاً مشتركاً وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها أحق به من بعض كالعين الواقع على ينبوع الماء وعلى آلة البصر والدينار ومن جملة ذلك ما قد يسمى لفظاً مشككاً وهو المتناول الشيء وضده كالحليل والناهل.

وإما أن يكون لفظاً مشابهاً وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفة في الحقيقة لا يكاد يوقف على تخالفها كالناطق الواقع على الانسان. والفلك والملك والحي الواقع على الآلة والانسان والنبات وكل ما له نمو وحركة في جوهره.

وإما لفظاً منقولا وهو الواقع على عدة بمعان عدة ولكن وقوعه على أحدها أقدم على أن المتأخر مسمى به على الحقيقة كلفظة المنافق والفاسق والكافر ولفظة الصوم والصلاة.

إما لفظاً مستعاراً وهو الذي أخذ للشيء من غيره من غير أن ينقل في اللغة فجعل اسما له على الحقيقة وإن كان في الحال يراد به معناه كقول القائل إن الأرض أم للبشر.

وإما لفظاً مجازاً وهو الذي يطلق في الظاهر على الشيء والمطلق به عليه في الحقيقة غيره كقول القائل سل القرية أي أهلها وربما كان اللفظ المشترك ليس للاشتراك هذه الأحوال في جوهره بل في صيغته وأحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر والأنثى وما جرى مجراه ولهذا ظن بعض ضعفاء الظن أن الهيولى الأولى قد يستحق أن يقال إنها تفعل فعلا ما لأنها قابلة للتأثير والقبول فعل وأما الذي يكون بحسب التركيب فقد

يكون لاستناد حروف النسق إلى أشياء مختلفة كقول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علم فإن المعطوف بالفاء هو ههنا ينعطف على كل ما وعلى الحكيم وبحسبه يختلف المعنى: وقد يكون لتغيير الترتيب الواجب ويكون لمواضع الوقف والابتداء وقد يكون لاشتباه حروف النسق أنفسها ودلالتها على معاني عدة في النسق.

ولهذا قد يصدق الشيء مجتمعاً فيظن أنه قد يصدق مفترقاً فيقال: إن الخمسة زوج وفرد معاً إذ هم ثلاثة واثنان فينتقل الوهم إلى أن الخمسة زوج والخمسة أيضاً فرد والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فإنه قد يدل على جمع الأجزاء وقد يدل على جمع الصفات ويصدق الشيء مفترقاً ولا يصدق مجتمعاً كقول القائل: زيد طبيب ويكون جاهلا في الطب. وزيد بصير ويكون كذلك في الخياطة.

فإذا قيل: زيد بصير طبيب لفهم الغلط لاشتباه الحال بين اشتراك البصر في الطب بحسب هذا اللفظ وبين انفراده بنعت زيد.

وأما السبب الثاني وهو عدم التمايز في أجزاء القول القياسي فإنه لا يتهيأ فيما تكون الأجزاء الاولى فيه بسايط بل فيما يكون فيه ألفاظاً مركبة، ثم ينقسم قسمين:

فإما أن يكون أجزاء المحمول والموضوع متمايزة في الوضع ولكن غير متمايزة في الاتساق.

وإما أن لا تكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضوع فيوهم أنه من المحمول أو من المحمول فيوهم أنه من الموضوع.

مثال المتمايز في الوضع دون الانساق قول القائل كل ما علمه الفيلسوف فهو كما علمه. والفيلسوف يعلم الحجر فهو إذاً حجر.

ومثال الغير المتمايز في الوضع قول القائل الإنسان بما هو إنسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو إنسان يشكك أهو جزء من الموضوع أو من المحمول فلا يبعد أن يقع من هذا وأمثاله مغالطات يصعب حلها وقد تعرض هذه المغالطة في جميع أنحاء التركيب المتشابه وأما الكذب في المقدمات فلا محالة أن الطبع إذا أذعن للكاذب فإنما يذعن بسبب ما ولأن له نسبة إلى الصدق في حال ومن بلغ إلى أن يصدق بأي شيء اتفق بلا

سبب فقد انخلعت عنه الغريزة البشرية فإذا ذلك السبب إما لفظه وإما معناه والذي في اللفظ فيظهر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يوهم التساوي بينهما في كل حكم ومثل اشتراك لفظتين في معنى وافتراقهما في معنى معتبر في اللفظ فإنه إذا كان كذلك أوهم ذلك أن الحكم في اللفظتين واحد ورما كان لاحدى اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافة فإن معنى واحداً قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة معنى وأما الذي من جهة المعنى فلا يخلو إما أن يكون الكاذب كاذباً بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه فلا يخلو إما أن يكون الكاذب كاذباً في الجزء وهو أن يكون الحكم فيه يصدق على شيء من موضوعه ولا في حال من الأحوال ولا في وقت من الأوقات وإما أن يكون كاذباً في الجزء وهو أن يكون الحكم فيه يصدق على شيء من الموضوع أو في وقت أو حال فإن كان كاذباً في الكل فينبغي أن يكون له شركة مع الصادق في المعنى.

وذلك المعنى قد يكون جنساً أو فصلا أو اتفاقاً في عرض أو اتفاقاً في مساواة النسبة وأنت تعلم أنه قد تكون شركة عامة فيما سوى الفصل والجنس فإنه قد يكون المشترك فيه عارضاً كلياً للموضوعين وقد يكون كلياً لأحدهما وفي بعض الآخر وقد يكون في بعض كل واحد منهما والذي لا يصدق لا في الكل فإما أن يكون في بعض الموضوع فقط أو يكون في كل واحد من الموضوع ولكن في وقت دون وقت أو يكون في كل وقت ولكن بشريطة لا على الاطلاق أو يكون على الاطلاق ولكن بشريطة ما وتلك الشريطة إما تأليف في القول أو غير التأليف في القول فإن لم يكن التأليف فيه فإما أن يكون إفراداً فيه وإما غير إفراد فيه وإن كان أيضاً عارضاً لبعض الموضوع فإما طبيعي وإما اتفاقي.

وجميع هذا لإيهام العكس فإنه إذا اتفق أن رأى سيالا أصفر وكان مراً أعني المرة ثم اتفق أن رأى سيالا أصفر غيرها ظن أنه مر وربما كان حلواً كالعسل وسبب ذلك أنه إذا وجدت المرة مرة ظن أن كل سيال أصفر مرة إذا كانت المرة سيالة صفراء وأما الذي يكون من جهة أن المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذي يكون بالمصادرة على المطلوب الأول في المستقيم والمصادرة على نقيض المطلوب في الخلف.

وقد أشير إلى ذلك فيما قد سلف وأما الذي يكون من جهة أن المقدمات ليست بأعرف من النتيجة فيكون بالأشياء التي تساوي النتيجة في المعرفة والجهالة بها أو بالأشياء التي يتأخر عنها في المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الدوري وقد أشير إلى ذلك فيما سلف ويجتمع من جملة هذا أن جميع أسباب المغالطة في القياس إما لفظي وإما معنوي واللفظي إما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد أو اشتراك في هيئته وشكله أو اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد أو لأجل صادق مركباً وقد فصل فظن صادقاً أو لأجل صادق تفاريق وقد ركبت فظن صادقاً وأما المعنوي فإما أن يكون بالعرض وإما من جهة سوء اعتبار شروط الصدق في الحمل وإما لعقم القرينة وإما لإيهام عكس اللوازم وإما للمصادرة على المطلوب الأول وإما لأخذ ما ليس بعلة علة وإما لجمع المسائل في مسألة فلا يميز المطلوب واحداً بعينه وقد اقتصرنا لك من علم المنطق على هذا القدر وقد عرفناك طريق نيل الصواب وهو القياس البرهاني والحد الحقيقي وطريق التحرز من الخطأ وهو مما عرفناك من المواضع التي يغلط فيها في المقاييس والحدود ولم نطول المنطق بذكر الأمور الخارجة عن هذين الغرضين وإن كانت لا تخلو عن نفع وهي مثل المواضع الجدلية وآلاتها واستعمالها ومثل المقاييس الخطابية ومواردها وكيفية التصرف فيها ومثل الأقاويل الشعرية ومواردها وأغراضها فإن أحببت أن تطلع على ذلك فاطلبه من كتابنا الذي يسمى بــ"الشفاء".

تم قسم المنطق من كتاب النجاة ويليه القسم الثاني وهو الطبيعيات